المحبوب عبد السلام

فصول فى حريق الجنوب السودانى

حريق فى جنوب السودان

بين يديك - سيدى القارىء - كاتب وسفْر الكاتب هو الأستاذ المحبوب عبد السلام المحبوب والسفر هو رحلة على مدى اثنتى عشرة محطة تنتقل خلالها بين ماضى وحاضر ما اصطلح على تسميته فى السودان أو لدى الدوائر المهتمة بالشئون السودانية بمشكلة جنوب السودان . والرحلة تكاد تستشرف بك آفاق المستقبل ترسم بعض ملامح يؤمل لها أن ترسم وجه المستقبل .

أما الكاتب فهو أحد رموز جيل بدأ يشكل آماله ويحدد إختياراته فى مرحلة مابعد التجريب لحكم وطنى أسرف فى الوعد بالجنة فى الأرض وأغدق من بعد سنين طوال فى تكريس الأزمة حيث أزمة فى الهوية تمظهرت فى أزمة استقلال حضارى وسيادة وطنية وأزمة أمن متصلة وأزمة انماء وتطوير وأزمات أخر تمسك بى الرغبة فى عدم تقنين الشعور بالإحباط والخيبة فى رصدها فى مقام الأمل هذا . المهم أن الكاتب ينتمى لجيل أو - لو شئت مزيدا من التدقيق - لشريحة من جيله امتازت بشهية عالية للإطلاع والتحصيل الثقافى تجاوزت بها قوقعة الإطلاع فى ذات كتاب. الفكرة التى إليها ينتمى إلى الإنفتاح على كل الأفكار والتجارب الإنسانية ولعل هذه السمة مقروءة مع واقع ثقافى بائس إزاء الحوار مع الآخر هما اللتان جعلتا هذه الشريحة التى جاء الكاتب من لدنها تقاتل بشراسة وصبر لخلق واقع ثقافى جديد يهتم بالحوار والتثاقف المستمر والتدوين . ومهما قيل عن شوائب هاتيك التجربة إلا أن لها فضل تحقيق تلك النقلة الثقافية فى أوساط الإسلاميين التى أثمرت فيما أثمرت هذا السفر الذى نحن بصدد التقديم له الآن .



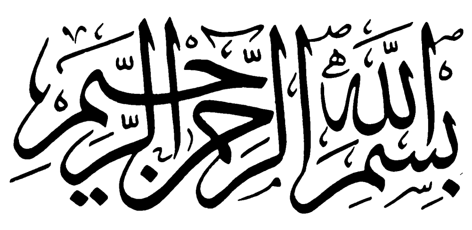
المحبوب عبدالسلام

فصول فى حريق الجنوب السودانى



الطبعة الأولى
١٩٨٩

بيت المعرفة للإنتاج الثقافى
عمارة محمد حسين ـ الطابق الثانى ـ شقة ٤٧ ـ
شارع الموردة ـ أم درمان ـ السودان
ت : ٥٦٣٠٨ ـ ٥١٤٥٩
تلكس : ٢٢١٦٧ تاتا ص ب : ٦٤٠٨


بسم الله الرحمن الرحيم


مسطورات
MUSTORAT
INTERNET ARCHIVE

تقديم

بقلم الأستاذ محمد محجوب هارون

بين يديك - سيدى القارىء - كاتب وسفر. الكاتب هو الاستاذ المحبوب عبد السلام المحبوب والسفر هو رحلة على مدى اثنتى عشرة محطة تنتقل خلالها بين ماضى وحاضر ما اصطلح على تسميته فى السودان أو لدى الدوائر المهتمة بالشئون السودانية بمشكلة جنوب السودان. والرحلة تكاد تستشرف بك آفاق المستقبل ترسم بعض ملامح يؤمل لها ان ترسم وجه المستقبل.

أما الكاتب فهو احد رموز جيل بدأ يشكل آماله ويحدد اختياراته فى مرحلة ما بعد التجريب لحكم وطنى اسرف فى الوعد بالجنة فى الارض واغدق من بعد سنين طوال فى تكريس الازمة حيث ازمة فى الهوية تمظهرت فى ازمة استقلال حضارى وسيادة وطنية وازمة امن متصلة وازمة انماء وتطوير وازمات أخر تمسك بى الرغبة فى عدم تقنين الشعور بالاحباط والخيبة فى رصدها فى مقام الامل هذا. المهم ان الكاتب ينتمى لجيل أو-لو شئت مزيدا من التدقيق - لشريحة من جيله امتازت بشهية عالية للاطلاع والتحصيل الثقافى تجاوزت بها قوقعة الاطلاع فى ذات كتاب الفكرة التى اليها ينتمى الى الانفتاح على كل الافكار والتجارب الانسانية. ولعل هذه السمة مقروءة مع واقع ثقافى بائس ازاء الحوار مع الآخر هما اللتان جعلتا هذه الشريحة التى جاء الكاتب من لدنها تقاتل بشراسة وصبر لخلق واقع ثقافى جديد يهتم بالحوار والتثاقف المستمر والتدوين. ومهما قيل عن شوائب لهاتيك التجربة الا ان لها فضل تحقيق تلك النقلة الثقافية فى اوساط الاسلاميين التى اثمرت فيما اثمرت هذا السفر الذى نحن بصدد التقديم له الآن.

وأما السفر فهو لوحات جمعها الكاتب على نسق بانورامى، «وهى تقصد فى الاساس القارىء العربى خارج حدود السودان والذى تطالعه الانباء فى كل حين باحداثها - مشكلة جنوب السوان - وتسوق اليه الصحف تحليلات لبعض تفاصيلها ولا يجد فى معرفته ما يتيح له ان يدرك ابعاد ذلك ويقعد فى مكانه المناسب من مجمل اطار الازمة» كما اورد الكاتب فى مستهل السفر. وهو بذلك قاصد ربما املى على الكاتب وجوده خارج السودان واحتكاكه بقطاع من الصحافيين والمثقفين العرب فكرة ان يحوله الى مشروع على الورق.

واللوحات كما ترى هى اثنتا عشرة لوحة جاءت على غير ما تسلسل تاريخى ـ والدراسة لم ترم الى هذا المنحى بداية ـ عملت على ابراز بعض جوانب الازمة التى ربما قدر الكاتب اهميتها لقارىء يقف حائرا امام فيضان من المعلومات والاخبار ترد اليه حول مشكلة جنوب السودان. وهى بوضعها هذا اما انها تنشط بعض المواقع فى الذاكرة اعتراها الخمول أو انها تثبت على جدار الذاكرة معلومات تفد اليها اول مرة.

ولعل اهم قيمة لهذه الدراسة هى احتواؤها لقدر ليس باليسير من المعلومات الموثقة على نهج اكاديمى يندر ان تشهد له مثيلا فى كثير من الكتابات الصحافية المماثلة. فالكاتب كما تفيد مطالعة المتن والهوامش قد توفر على اطلاع مضن على ادب غزير كتب حول المشكلة فضلا عن ادب شفاهى عبر ندوات ومحاضرات وحوارات ومناسبات مختلفة. وما لم تخنى الذاكرة أو يخذلنى ضعف المتابعة فان هذه الدراسة هى الاولى من نوعها بقلم احد الاسلاميين السودانيين تنشر فى منبر صحافى ذى صفة عالمية وتوجه فى الاساس للقارىء العربى خارج السودان ولو صح الزعم فان للكاتب فضل السبق فوق الشمول والاستيفاء ـ فى حدود المهمة.

والسفر تخللته بعض التحليلات والآراء تتفق فيها مع الكاتب احيانا وتختلف معه حول بعض آخر منها وان كنت لا احسب ان قيمة الدراسة بحكم الهدف الذى اختير لها ـ فى ما ورد فيها من آراء وتحليلات بقدر ما تكمن قيمتها فى حجم المعلومات التى قدمتها للقارىء ذلك ان القارىء غير الملم بابعاد مشكلة الجنوب يحتاج بداية الى وضع البيض فى السلة.. كل البيض بالطبع ليس لكى يكسره ولكن لكى يتعامل معه بكل الوانه وأشكاله وأحجامه،اما التحليل والرأى فهى مهمة لاشك تغدو ميسورة عندئذ. ولعلى كنت انتظر وانا استعرض السفر حول الاسباب الذاتية ـ الداخلية ـ للمشكلة ان يموضعها الكاتب فى اطار المشكلة القومية التى تعانى منها البلاد فى جميع اطرافها المتمثلة فى هيمنة المركز وتهميش الاطراف والحديث حول هذه النقطة قد يطول.

استدراكات كثيرة أو قل نقاشات يمكن ان تثار حول بعض الآراء والمواقف التى انعكست فى السفر من مثل تعامل الكاتب مع الرأى الآخر «الجنوبى» المتطرف ـ أحيانا ـ بكثير من التسامح والبحث عن العذر ومن مثل دور الحقبتين العسكريتين: عبود ٥٨ ـ ١٩٦٤م ونميرى ٦٩ ـ ١٩٨٥م فى حريق الجنوب..

الدراسة لاشك تفتح شهية للخوض فى المجهول ـ مشكلة الجنوب ـ بالمراجعة والمحاورة والاضافة وحسب الدراسة انها بشرت حيث لم يخرج بين الناس نبى يمشى بينهم بالحق ولعلها تصلح مقدمة لسفر كبير يضعه الكاتب بين يدينا.. وللصديق المحبوب كثير من العرفان فكم سار بيننا معلما..

محمد محجوب هارون

الخرطوم.. اغسطس ١٩٨٨م

استهلال

بقلم المؤلف

هذه الفصول هى معالجة لاحدى أهم مشكلات الواقع الاجتماعى والسياسى فى السودان والتى اصطلح على تسميتها بـ (مشكلة جنوب السودان). وهى تقصد فى الأساس القارىء العربى خارج حدود السودان والذى تطالعه الأنباء فى كل حين بأحداثها وتسوق إليه الصحف تحليلات لبعض تفاصيلها ولا يجد فى معرفته ما يتيح له أن يدرك أبعاد ذلك ويضعه فى مكانه المناسب من مجمل إطار الأزمة.

ان إضاءة تاريخية وتحليلية وفكرية لمشكلة الجنوب السودانى يمثل ضرورة لازمة لفهم الواقع الراهن الذى تعكسه أحوال السودان من قبل المثقفين والصحفيين والسياسيين العرب بل وعامة قراء العربية الذين يهتمون بالسودان كجزء من واقعهم، وقد يجد فى متناول مصادره كثيرا من المشكلات القطرية فى العالم العربى مثل مشكلة الطائفية فى لبنان ومشكلة الأكراد ومشكلة الثقافة البربرية فى المغرب ولكنه لا يجد مثل ذلك عن مشكلة جنوب السودان. اذ ان مراجع هذه المشكلة وكل الأدب المتعلق بحيثياتها مكتوب باللغة الانجليزية فضلا عن ندرته وبعده عن العربى غير السودانى. بل ان حاجز اللغة ذلك يقف عائقا أمام كثير من السودانيين ويمنع عنهم التعرف الدقيق على أبعاد المشكلة، ومعلوم ان وسائل الاعلام العربية لا تكاد تنقل لقارئها الا أنباء القتال وتجدد القتال فى جنوب السودان. لذلك فان هذه الفصول تحاول فى البداية أن تسد هذا النقص بين يدى حدث ذى أهمية تاريخية هو إنعقاد المؤتمر الدستورى والذى ستكون هذه المشكلة أهم بنوده. أما عن المنهج الذى كتبت به فهى رغم مقصدها فى التعريف بجذور وتطور المشكلة ومعالجتها لآخر تطوراتها عبر اثنتى عشرة حلقة فهى لا تدعى الاحاطة والشمول ورغم انها تسرد وتحلل تفاصيل كثيرة تعتقد انها هامة فهى تتجاوز عن تفاصيل كثيرة تعتقد انها غير هامة، ولئن رجعت بالقارىء الى ماض بعيد فهى لا تنهج سبيل التاريخ المتسلسل الوقائع، فهى قد تفاجىء القارىء بمعلومات وآراء وتحليلات قد لا يحيط بأبعادها ولكنه يجد تفسيرها فى موضع قادم من الدراسة أو قد ترده الى موضع مضى كما تشير لذلك بعض الهوامش، وهى كذلك ليست رصدا لحقائق مجردة - اذ ان ذلك يوشك أن يكون مستحيلا - وانما تبدى وجهات نظر وتحلل وتقارن لكن دون أن تخل بحدود الحياد المطلوب لمن يقدم مثل هذا الموضوع. بقى أن أقول انها كتبت بأسلوب ولغة الصحافة التى تحاول أن تفيد قارئها دون أن توقعه فى الملل الذى قد تجلبه اللغة الأكاديمية والتفاصيل التى لا يحتاجها.

اما بالنسبة للقارىء السودانى فقد يجد فى هذه الصفحات بعض فائدة خاصة فى تغطيتها للفترة التى تلت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وكل مايرجوه منه كاتبها هو الاصطبار عليها حتى تكتمل ثم يصدر أحكامه على كاتبها أو عليها، ذلك لعلمى التام أن كل أطروحة حول مشكلة الجنوب فى السودان هى نوع من السير المتوجس فى أرض ملغومة بالشك والارتياب.

والله من وراء القصد ...

المحبوب عبد السلام

الفصل الأول

زغاريد لشمعة أديس

[١]

«لم يكن الطريق الى اديس أبابا ممهداً،ولذلك دارت مداولاتها بعيداً عن الاعلان والاعلام ومضى يوم ٢٧ (فبراير) ١٩٧٢ ولم يدر احد فى السودان ولا خارجة بنبأ الاتفاقية وان نهاية سبعة عشر عاماً من القتال بين شمال السودان وجنوبه قد رفعت فيه اعلامها البيضاء».

فرح للشمال
فرح للجنوب
فرح للتقدم والتنمية
زهرة للشمال
زهرة للجنوب.
زهرة للتقدم والتنمية
خجل للشمال.
خجل للجنوب
خجل لتلك الحروب التى تجعل الدم جغرافيا
لا ذكريات عن زمن الحرب
لا أقاصيص تروى البطولة

هكذا كان يغنى محمد المكى ابراهيم أحد شعراء الصدارة فى السودان والدبلوماسى المرموق للشعب انتصاره عشية الحرب فجر السلام. وشيكا عاد الوفد من أديس أبابا بعد توقيع الاتفاقية. رفعت الأقلام وجفت الصحف والدماء بعد عناء مضنى استمر نحوا من عامين فى المرقى العسير الى اجتماعات أديس. وقع عن حكومة السودان السيد أبيل ألير نائب رئيس الجمهورية ووزير وزارة شئون الجنوب، ومثل حركة تحرير السودان أزوبى منديرى ود. لورنس ول ول وآخرون. كان وفد الحكومة يضم د. منصور خالد ود. جعفر محمد على بخيت واللواء محمد الباقر أحمد. أى على التوالى وزير الخارجية ووزير الحكومات المحلية ووزير الداخلية. وأسندت رئاسة الوفد الى السيد أبيل اذ ان روح التسامح تلك الأيام قد بلغت مداها ومنتهاها. جلس الطاقم السابق فى مقاعد العضوية وقد كانوا مصدر اعتزاز حينها لحكومة ثورة مايو الوليدة، تاركين تمثيل الحكومة المركزية لأحد أبناء الجنوب الذى جلس فى المائدة قبالة اخوته فى الأقليم يفاوض عن السودان كله.

لم يكن الطريق الى أديس ممهدا، ولذلك دارت مداولاتها بعيدا عن الاعلان والاعلام ومضى يوم ٢٧ فبراير ١٩٧٢ ولم يدر أحد فى السودان ولا خارجه بنبأ الاتفاقية وان نهاية سبعة عشر عاما من القتال بين شمال السودان وجنوبه قد رفعت فيه أعلامها البيضاء.انحصر العلم فى قلة من الساسة هنا وهناك وعدد من غير السياسيين منهم المجموعة التى اشتركت فى المداولات وفى التحضير لها. كان هناك (نابليون كيفى) ممثل الامبراطور (هيلاسلاسى) واليوبولدواج نيلوس، وكدوا .أ. انكرا عن مجلس الكنائس العالمى وصمويل آتى بوقعر ممثل مجلس كنائس السودان وترأس اجتماعات التفاوض بيرقس كار ممثل مؤتمر كنائس عموم افريقيا.

عقب ذلك بأيام تولى جعفر نميرى رئيس الجمهورية إبلاغ المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى (الحزب الوحيد فى البلاد) ومجلس الوزراء فى اجتماع مشترك

بينهمـا ثم تنزل رئيس الجمهورية بالبلاغ الى رؤساء القيادات العسكرية ووقود القتال الطويل، اذ ان تلك الحرب في نظر الكثيرين ليست بين الشمال والجنوب ولكن بين القوات المسلحة السودانية وبين متمردى حركة الانيانيا[1]. ثم اجتمع الرئيس ايضا مع رئيس القضاء والقضاة ونواب الوكلاء وكبار ضباط البوليس والسجون لذات الغـرض. وفى ٣ مارس ١٩٧٢ ارتفعت نصوص الاتفاقية الى مصاف التقنين وصدر قانون (الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية) الذى أصبح فيما بعد مضمون الفصل الثامن عشر من دستور السودان الدائم لعام ١٩٧٣ والذى صار أشهر رقم لفصل فى تاريخ التجارب الدستورية السودانية العديدة وكان مدعاة لأشهر وأعقد جدل وصراع دستورى وسياسى. بقى أن يبسط النبأ العظيم لكافة جماهير الشعب. كان جعفر نميرى هو ذاته المبلغ فى إحتفال شعبى كبير بمدينة أمدرمان العاصمة الشعبية معلنا يوم ٣ مارس عيدا للوحدة الوطنية وعطلة رسمية فى كل البلاد.

كان السلام فى الجنوب يعنى عودة الاستقرار لمساحة تبلغ ٢٥٠ ألف ميل مربع أى ربع مساحة السودان البالغة مليون ميل مربع وهى كل الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ١٠ والتى تمتد جنوبا حتى بحيرة البرت بيوغندا، والتى تنقسم وفقا للتقسيم الادارى للسودان منذ عهد الاستعمار الانجليزى الى ثلاث مديريات هى مديرية بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل، وهى المنطقة التى تختلف عن أجزاء الشمال الذى يمتد من الحدود المصرية عبر مناخات شبه السافنا والصحراء. اذ ان الأمطار فى بعض أجزائه ١٦٠٠ ملم على خط تقسيم المياه بين النيل الكونغو فى مناخ سافنـا غنيـة ذات غابات ومستنقعات وأمطار تصل فى بعض المناطق ٩ أشهر من العام. أما نسبة السكان فهى أيضا تقارب ربع سكان السودان وفقا لاحصاء عام ١٩٥٦ الذى اعتبر سكان السودان ١٠ ملايين والاحصاء الأخير الذى جرى فى أواخر السبعينات وأعلنت بعض مصادر رسمية بعده ان عدد سكان السودان ٢٢ مليون نسمة.

استقبل العالم خبر توقيع إتفاقية السلام فى أديس أبابا وإعلان وقف إطلاق النار بترحاب بالغ وترددت أصداء البهجة من أقصاه الى أقصاه، ولم يفت الأستاذ محمد عمر بشير (أحد أبرز أكاديمى السودان وسكرتير مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ الذى بحث مشكلة الجنوب ومؤلف لمراجع هامة فى جذور وتطور المشكلة) لم يفته أن يرصد أصوات الفرح الغامر. قالت الاوبزرفر اللندنية الصادرة فى ٢٧ مارس ١٩٧٢ «ان إتفاقية أديس أبابا لهى ومضة نادرة تضىء الطريق أمام النهج الذى يتعين أن تكون عليه العلاقات الدولية». وفى ٧ مارس ١٩٧٢ كتبت صحيفة «المراقب المسيحى» عن الاتفاقية تصفها بأنها «نقطة ساطعة فى سماء الشرق الأوسط الذى يضج بالأزمات والمؤامرات».

---

(١) حركة الانيانيا هى الفصيل العسكرى لحركة تحرير جنوب السودان التى شاركت فى اجتماعات اتفاقية أديس أبابا باعتبارها تمثل الطرف الذى يقود القتال من غابات الجنوب وكانت بزعامة جوزيف لاقو، واسم الانيانيا بإحدى لهجات جنوب السودان هو اسم لثعبان سام وسترد تفاصيل أوفى عنها فى الحلقات القادمة.

وكتبت نيويورك تايمز «ان نجاح السودان فى تقديم أنموذجه الجديد فى الوحدة عبر التنوع قد يقدم مرشدا مفيدا للعديد من الشعوب النامية التى تشابهه فى التمزق بسبب العرق او الدين او غير ذلك من دواعى الشقاق المحلية».

ولم تكن الصحافة العربية والافريقية بأقل حماسا، ذكرت صحيفة الثورة السورية فى عدد ٧ مارس ١٩٧٢ «ان الاتفاقية ستترك أثرا بالغا على مستوى منظمة الوحدة الافريقية» اما جريدة «الاحد» الكينية فقد علقت على الاتفاقية قائلة «ستكون هذه الاتفاقية إحدى الانجازات الكبرى التى حققتها افريقيا» وتلى ذلك فى ١٣ مارس تصريحات للصحف النيجيرية تقول «أعظم حدث شهدته افريقيا فى الأشهر الماضية». وأزجت كل من صحيفة «صوت الشعب» اليوغندية وجريدة «الفجر» الصومالية التهنئة للشعب السودانى حيث جاء فى الاولى «اصبح الآن ميسورا للسودان أن يتقدم نحو مستقبل مشرق».. وتفاءلت الثانية قائلة: «ان مشاكل افريقيا يمكن أن تحل بواسطة الافريقيين أنفسهم».

وعلى الصعيد الرسمى فقد استقبل الزعماء الساسة الاتفاقية بالقبول والرضاء، وقال سكرتير منظمة الوحدة الافريقية آنذاكِ (ميكار كابرال): «ان الاتفاقية ليست تتويجا لانتصار السودان ورئيسه وحكومته وشعبه ولكن إيذانا بحل المنازعات الافريقية حلا سلميا.. ان هذا الحل السلمى هو انتصار لحركة التحرير فى القارة الافريقية كلها».

وفى يونيو من العام نفسه نوه رؤساء الدول العربية المجتمعين فى قمة الرباط بحل مشكلة جنوب السودان وأبرقوا مهنئين الرئيس السودانى وحكومته والشعب. وتلى ذلك بيان رسمى صدر عن حكومة القاهرة يقرظ الاتفاقية. كما وصف هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا آنذاك وهو المضيف الذى تمت المفاوضات فى كنفه وبرعايته التامة وصفها بأنها «تتجاوز أهميتها الراهنة المؤقتة لتهم شعوب القارة بأسرها ابلغ اهتمام» ولحقه على طريق الاشادة كل من الرئيس فرانسوا تمبل باى رئيس جمهورية تشاد وبوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى وموبوتو الرئيس الزائيرى ورئيس زامبيا كاوندا ورئيس الصومال سياد برى ممن قضى نحبه ومن ينتظر.

واخيرا بلغ الصدى اخر الأفق الدولى عندما أجاز الاجتماع العام للأمم المتحدة فى دورته السابعة والعشرين قرارا عبر فيه عن تقديره للجهود التى بذلتها حكومة السودان فى سبيل الوصول الى حل سلمى لشكلة الجنوب.

هكذا تجلى جعفر نميرى بطلا للسلام ومضى يعرض جهود وساطته لحل الأزمات وإيقاف الحروب وهو يروح ويغدو فى جولاته الافريقية التى لا تنقضى عبر القارة الملتهبة، تارة بين الحكومة الاثيوبية وثوار اريتريا، وأخرى لحل الأزمة التشادية، ومرة بين تنزانيا ويوغندا.

اما فى الجنوب الذى تنسم عبير الاستقرار والسلام وعاد مقاتلوه من الغابة فقد ارتفعت أصوات منادية بتتويج الرئيس نميرى ملكا مدى الحياة للسودان إمتنانا للخدمة الجليلة التى قدمها للأمة وظل هذا الاقتراح يتردد عاما بعد عام ومن أول مرة أعلن فى جوبا حتى حملوه الى الخرطوم وعبر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى السودانى عام ١٩٧٣ حيث سجله عضو المؤتمر عبد اللطيف كول وعضو مجلس الشعب الاقليمى ممثلا للعمال عن مديرية البخيرات. وكما عبر أحد ابناء الجنوب وهو أستاذ للقانون الدستورى بجامعة الخرطوم فى محاضرة عامة بجامعة الخرطوم وبعد إنهيار السلام مرة أخرى فى الجنوب قائلا «لم ينل أحد من الحب والتقدير فى الجنوب مثلما نال جعفر نميرى ولم يجمعوا على حب قائد من أبنائهم كما أجمعوا على حب جعفر نميرى. كان أحب اليهم من أحزاب الشمال التى يرونها أبعد ماتكون عنهم وأحب اليهم من الشيوعيين لأنهم كانوا يقدمون بناء تنظيم طليعى اشتراكى فى الجنوب على بذل الجهد لوقف نزيف الدم ولسلام كان نميرى كجورا[٢] له فى الجنوب ولكن»..

وفى الشمال تحمس للاتفاقية بلا تردد عناصر ثورة مايو المنتظم فى سلك الاتحاد الاشتراكى (الحزب الحاكم الفرد) ورأت فيها قطاعات شمالية واسعة نهاية لمأساة شخصية كانت محدقة بهم حيث كانت الأسر تودع أبناءها العسكريين من الضباط والجنود بالدموع وهم يغادرون فى مهمة الحرب الى الجنوب ولا تتوقع لهم عودة الا عبر النبأ الحزين وهى لا تعلم لهم جثة ولا قبرا وملأت الغبطة قطاع التجار الشماليين ذوى التاريخ العريق مع الجنوب والذين كسدت تجارتهم الرابحة وتوقفت بسبب القتال وتعاطف قطاع من المثقفين لأول مرة (وقد تكون آخر مرة) مع إنجاز لجعفر نميرى شأن الشاعر محمد المكى ابراهيم وغنى البعض فى الشمال والجنوب مع صلاح مصطفى المغنى الشمالى المعروف وهو يتعمد العجمة فى غنائه ليحاكى لكنة الجنوبى وهو يتحدث (عربى جوبا)[٣] تلك الأغنية:

نميرى قال كلام
نعيش سوا فى سلام
أنا واخوى ملوال
فى جوبا وفى ملكال
مافى شمال بدون جنوب

---

(٢) الكجور: اسم لكائن ذو قوة غيبية خارقة فى معتقدات بعض قبائل الجنوب وهو يسيطر على حركة الطبيعة «خاصة المطر» وهو يتجسد أحيانا فى شخص بعينه.

(٣) عربى جوبا: هم إسم يطلق على اللهجة الجنوبية التى تنطق العربية بطريقة مختلفة عن طريقة الشمال، وجوبا هى عاصمة الاستوائية.

ماڨ جنوب بدون شمال
دى وحدة بتاع سودان.[٤]

اما قطاع المعارضة الواسعة لنظام نميرى آنذاك وتيار عريض من مثقفى الشمال ومنهم بعض كادر ثورة مايـو فقد صمتوا إزاء الاتفاقية وقد انطوت نفوسهم على إرتياب عظيم وهو ينظرون فى الذين شاركوا فى إجتماعاتها وهيئوا لها، بل فى بعض نصوصها.

---

(٤) كانت أكبر فصائل المعارضة آنذاك تتمثل فى حركة تنظيم الجبهة الوطنية الذى يمثل حزب الامة والحزب الاتحادى الديمقراطى وجبهة الميثاق الاسلامى برئاسة السيد الصادق المهدى.

الفصل الثانى

فكر معى ملوال

[٢]

«لم يكن المثقف الجنوبى يقرأ الا بالانكليزية ولا يكتب الا بها وكـان يرمق المحـاولات الأكـاديمية التى لا تخفى تعاطفها معه بالشك والريبة».

لا مشكلة دينية فى الجنوب

«فكر معى ملوال.. كذاب فى هذا السودان من قال أنا العربى النقى».

تلك كلمات من القصيدة التى أخذت بيتها الاول عنواناً لها. مضى أكثر من عقدين من الزمان منذ أن نشرها الاستاذ صلاح أحمد ابراهيم فى ديوانه غضبة الهبباى. لم يكن الشاعر يشكك فى أصالة الانتماء العربى للسودان لكنه كان يريد ان يقول لاخوته فى شطر الوطن الآخر ان تأسيس الصراع والاحتراب بين شمال السودان وجنوبه على دعوى تقول بعروبة الأول وزنوجة الثانى ليست فى محلها. ولا يقدر هذا البيت حق قدره الا من له معرفة بأدبيات المثقفين الجنوبيين التى نشرت إبان سنوات الحرب منذ منتصف الخمسينيات وحتى اوائل السبعينيات والتى أقامت أكثر منطقها فى تأسيس الصراع على الاحساس الشمالى بفوقية الشمالى على الجنوبى استناداً لعنصره العربى وارتباط ذلك بأيام تجارة الرقيق والتى امتدت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - وتلك قصة أخرى لنا عودة اليها.

يوم ان نشرت هذه القصيدة كان كثير من ادباء السودان الشمالى وشعرائه فى تلك المرحلة على وعى بامتداد السودان وبعده الافريقى ودوره تجاه حركة التحرر والثورة التى كانت تنبض بها افريقيا آنذاك. وفى ذات الديوان سالف الذكر تجد قصائد لصلاح احمد ابراهيم للقائد الافريقى لوممبا وهجوما حادا على حكومة عبود العسكرية التى قطعت عليه الطريق عبر السودان الى الامم المتحدة ليعرض قضيته وغناء لنكروما الذى عمل الشاعر معه فى غانا مستشعرا دوره الذى يمليه واجبه تجاه افريقيا.

وكانت دواوينه تصدر تباعا ولا تخلو عناوينها من اسم افريقيا وقد استعار الشعب السودانى كله قصيدته التى كتبها لافريقيا بعنوان «يقظة افريقيا» ليجعلها نشيدا لإنتصاره فى ثورة أكتوبر وتكاد تكون كلماته هى شعارات الثورة وحتى نسى الناس اسمها الاول فأصبحت تعرف بأبياتها الاولى:

أصبح الصبح

فلا السجن ولا السجان باق

بل وقامت مدرسة أدبية تعتبر من أهم مدارس الشعر السودانى باسم «الغابة الصحراء» تعبيرا عن طبيعة السودان الثنائية أى العربية التى رمز لها بـ

١/ من قصيدة محلية جنوبية تتحد عن تجارة الرقيق باعتبارها الايام التى شهدت خراب العالم.

«الصحراء» والافريقية التى رمز لها بـ «الغابة» ووجدت تعابير عديدة لدى أغلبية شعراء هذه المدرسة تحمل هذا المعنى واشتهرت كلمات الدكتور محمد عبد الحى أبرز شعراء هذه المدرسة والتى تقول:

عربى أنت؟! لا

من بلاد الزنج؟! لا

وكلمات الاستاذ محمد المكى ابراهيم فى قصيدة أكتوبر الاخضر:

وعلى الغابة والصحراء تلتف وشاحا

وبأيدينا توهجت ضياء وسلاحا

بل وفى غمرة التحالف الأممى الذى كانت تنادى به أدبيات اليسار السودانى كانت افريقيا تحتل مرتبة الصدارة وكان التسامح يشمل حتى رموز اليمين فى افريقيا والمتحالفين مع الامبريالية حيث غنى الشاعر اليسارى تاج السر الحسن فى نشيده «آسيا وافريقيا» الذى حي فيه حركة «عدم الانحياز» الوليدة يومها ولم ينس جومو كينياتا:

ولقد شاهدت جومو مثلما امتد

كضو الفجر يوم

وفى مطلع السبعينيات، ومع تسلم السلطة فى السودان من قبل تحالف قوى يسارية عديدة بقيادة جعفر نميرى وفى مقدمتها الحزب الشيوعى، ازدهرت حركة إحياء واسعة لكل ماهو افريقى وشهد ملتقى النيلين فى المقرن المهرجان الأدبى الكبير الذى أقامته «الطلائع الأدبية الشيوعية» وأخذ اسم «أبادماك» استلهاما لذكر «الإله» الافريقى.

لكن هل كان ملوال شاهدا حينذاك؟! ملوال هو الاسم التقليدى الذى يرمز به لأى مواطن جنوبى مثلما يرمز اسم محمد احمد لأى مواطن من عامة اهل الشمال. ولكن قراءة صفحة واحدة من أى كتاب صدر لمثقف جنوبى فى الحقبة التى نبحث فى أدبياتها يجعلك تمتلىء بالشك فى أن يكون ملوال قد شهد على تلك العاطفة الشمالية تجاه افريقيا.

لم يكن المثقف الجنوبى يقرأ الا بالانجليزية ولا يكتب الا بها وكان يرمق حتى المحاولات الاكاديمية التى لا تخفى تعاطفها معه بالشك والريبة. ومن قبيل ذلك ماكتبه كبار أكاديميى السودان بروفسور محمد عمر بشير ود. مدثر عبد الرحيم وشيخ الصحافة السودانية بشير محمد سعيد. اما الاسهامات الأدبية التى كانت تدور على مقرن النيل فى مدخل الخرطوم، وتكون مدعاة لمساجلات أدبية وصراع فكرى، فأغلب الظن انهم كانوا منها بمعزل ولم يعهدوا الا صوت السياسى الشمالى الذى يتحدث اليهم بالانجليزية التى يفهمونها والذى عرفوا عنه المراوغة وحنث العهد والغفلة والتغافل.

استمـع معى الى جوزيف لاقو قائد حركة «انيانيا» التى خاضت أشرس حرب عصابات ضد الجيش السودانى وهو ايضا بطل اتفاقية أديس أبابا مارس ١٩٧٢ يتحدث قبل بضعة أشهر من توقيع اتفاقية السلام فى بيان لحركته صدر بالانجليزية بعنوان «لماذا تحمل انيانيا السلاح» يقول لاقو: ان العدو ينظر باحتقار لعاداتنا وتقاليدنا. انه يؤمن بأن الثقافة العربية والتقاليد العربية هما الأسمى ومن ثم يرى انه يجب أن تزول عاداتنا وتقاليدنا ليحلا محلهما، بالقوة لو استدعى الامر. ان تلك هى محاولة أخرى لتدميرنا معنويا أى تدمير هويتنا البشرية. ان ردنا على هذا النمط من التعدى لجد بسيط، وهو: أيها العرب حافظوا على تقاليدكم وثقافتكم ماشئتم ودعـونـا نحن الأفارقة لثقافتنا وعاداتنا، ان أى محاولة لاقحام نهجكم فى الحياة بالقوة علينا سنجابهها بالقوة. اننا لن نظل مكتوفى الأيدى إزاء «المغتصب العربى» نكتفى بالتفرج عليه وهو يبدل هويتنا بهويته. اننا سنظل نقاتل فى سبيل البقاء والنماء ومن أجل تقدم قيمنا الافريقية الثرة.

لقد كان لاقو يزعم ان «دفاعه المقدس» عن قيم افريقية يتجاوز حدود السودان الجنـوبية لتصبح الانيانيا سدا امام ما يسميه مد «الغزو الثقافى العربى» الذى يمثله شمال السودان لكل ناحية شرق افريقيا. تحدث يومها لمجموعة من مواطنى مناطق الحدود بين السودان واوغندا قائلا: (ان اخواننا واخواتنا فى شرق افريقيا لابد ان يدركوا اننا فى جنوب السودان ومنذ ان وصل اول عربى لجوبا[٢] أو ملكال[٣] أو واو[٤] وحتى الآن ظللنـا نحمى ليس انفسنـا فحسب، وانمـا كل شرق افـريقيا من الاستعمار العربى)!!؟

أمـا أوليفـر البينـو فى كتابه «السودان من وجهة نظر جنوبية» والذى قدم له فيلسوف التاريخ الشهير ارنولد توينبى وهو ايضا احد وزراء الحكومة الانتقالية التى اعقبت انتفاضة نيسان (ابريل) ١٩٨٦، والذى فقد منصبه الوزارى بعد اتهامه بتهريب مواد مخدرة فى رحلة رسمية للعربية السعودية. يقول فى مؤلفه ذاك: «ان الصراع فى جنوب السودان يعزى الى السياسة العربية (الشمالية) التى حاولت استيعـاب الجنـوب وتـذويبه ولم تهدف الى اتحاد بين متساويين وانما وضعت حساباتها لكبح جماح الروح الافريقية تمهيدا لرفع رايات القومية العربية». كما ان جوزيف قرنق[٥] (وهو اشهر قيادى جنوبى فى الحزب الشيوعى وقد تولى منصب اول وزير لوزارة «شئون الجنوب» عقب انقلاب جعفر نميرى عام ١٩٦٩، وقد اعدم بعد المحاولة الانقلابية الشيوعية الفاشلة عام ١٩٧١ مع عدد من قياديى الحزب) لم

٢/ عاصمة المديرية الاستوائية.

٣/ عاصمة مديرية اعالى النيل.

٤/ عاصمة مديرية بحر الغزال.

٥/ لا علاقة له بجون قرنق الحالى الذى يقود القتال فى الجنوب.

تختلف وجهة نظره للمشكلة كثيرا الا من حيث استعارته لادوات والفاظ التحليل الماركسى، يقول قرنق فى كتيب اصدرته وزارته عام ١٩٧١ بعنوان «ازمة المثقفين الجنوبيين»: (ان السبب الرئيسى لمشكلة الجنوب يكمن فى النهج الذى تسلكه الطبقات الشمالية المستغلة وبالتحديد فى الاقطاعيين من ملاك الاراضى وبرجوازية الطبقة الوسطى وممثليهم من المثقفين والاداريين فى اجهزة الدولة. ان الطبقات المستغلة والتى ظلت توجه التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الاقاليم الجنوبية قد حافظت على ذات السمات التى خلفها المستعمر الانكليزى والتى تمثلت فى نظام الضرائب والعمل الاجبارى وعدم المساواة فى الاجور بالاضافة الى ضوابط ونظام التعليم واهم من ذلك كله محاولتها لاقحام اللغة العربية والاسلام أو الثقافة البرجوازية على مواطنى الجنوب).

اما اقرب الاصوات الى الاعتدال «وفقا للرأى الشمالى» من قبيل صوت السيد ابيل الير والذى شغل منصب نائب رئيس الجمهورية ووزير شئون الجنوب قبل وبعد توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٢ والذى يعول فى تحليله لاسس المشكلة على تجارة الرقيق فيقول «لقد ادت الموجة القوية لتجارة العاج الى ندرته ومن ثم اصبحت تجارة الرقيق ونهب الماشية هما اقرب البدائل».

وقد عقد الدكتور فرانسيس دينق مؤلف كتاب «ديناميكية الهوية» والذى يعتبر بحثا قيما فى عوامل التكامل بين الشمال والجنوب - وهو ابن السلطان دينق مجوك سلطان قبيلة دينكا نيكوك وهى من اقرب الفصائل القبلية الجنوبية الى قبائل غرب السودان وبالذات مع اولاد كامل بزعامة الناظر بابو نمر، وما تميزت به من قرب لا تدانيه اى علاقة اخرى مع اى فصيل فى الجنوب - ورغما عن كل ذلك فقد تحدث د. فرانسيس عن الصدمة التى استشعرها ابناء الشمال عندما واجهتهم اطلاق صفة «عبيد» عليهم وهم يرتادون الاقطار العربية ضمن حركة الاغتراب والهجرة الواسعة بحثا عن عمل، اذ ان هذه الصدمة فى تقديره ظاهرة صحية تضيف لعوامل التكامل بين ابناء الجنوب وابناء الشمال. وهكذا لم تجد د. فرانسيس الطمأنينة التى حملها له شعراء السودان وحملتها ادبيات احزاب القوى الحديثة الاسلامية واليسارية فى اطروحاتها الادبية والفكرية والتى افاضت فى تأكيد الاخاء والمساواة.

واخيرا تحدث الاستاذ لازراس ليك موات فى مؤلف صدر فى عام ١٩٨٦ بعنوان «لماذا عاد الجنوب يحمل السلاح» وهو مبحث مختصر بالانكليزية عن جذور وطوارىء انهيار السلام والامن الاخيرة فى الجنوب، والمؤلف استاذ للتاريخ بجامعة جوبا واحد الشباب الخبراء فى المسألة الجنوبية، يقول المؤلف (ان تجارة الرقيق لتضع معلما اسود فى تاريخ السودان المعاصر والذى ما يزال يظلل افقنا فى القرن العشرين. لقد توقفت تلك التجارة عمليا ولكنها ما تزال فى الواقع تلقى بنفوذها وتشكل طرائقنا العرقية والاقليمية والعنصرية. انها مرتبطة فى ذهن الجنوبى السودانى بالشمالى السودانى، ومنذ ذلك التاريخ فان العلاقة بين احفاد تجار

الرقيق واحفاد الارقاء قد بنيت على تقاليد من الكراهية والخداع والاحتقار وازمة الثقة العميقة.

وهكـذا مضى الاستـاذ الجامعي الشاب ذات الطرق القديم وهو يحلل الجذور والطوارىء فى الازمـة الراهنـة وقـد ذهب قبله المـذهب نفسه السياسى الجنوبى المخضرم جوزيف اودهو والذى كتب قبل ستة عشر عاما وبالتحديد فى عام ١٩٧٣ «ان نصف قرن من الحكم الثنائى الانكليزى لم ينجح ولسوء الحظ فى ازالة الاثر الذى خلفته تجارة الرقيق فى الشماليين والجنوبيين على حد سواء، حيث ظل الاول يعتقـدون انهم يولدون سادة بينمـا احـاط الاخيرون انفسهم بسياج من الريب والظنون والذى برهنته الايام انه اسس باحكام».

اما الذى لا يشك فيه ساسة الشمال البتة بل ويلومون انفسهم عليه فى بعض الاحيان، هو انه ما من احد على مستوى حزب أو هيئة سياسية شمالية قد حاول طيلة العقود الثلاثة التى تلت استقلال السودان عام ١٩٥٦ رسم أو تنفيذ خطة أو مشروع على مستوى سياسى أو ثقافى يهدف لتعريب أو اسلمة الجنوب سوى نزوات كانت اقرب لرد الفعل من قبل حكومة الفريق ابراهيم عبود العسكرية التى استلبت السلطة عام ١٩٥٨ والتى لم تستمر فى تلك السياسة اكثر من عامين حتى اجتاحتها رياح ثورة تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٦٤، والتى كانت ازمة الجنوب احد اسبابها الرئيسية.

ولكم حاول الشماليون من اكاديميين وساسة وادباء ان يعلنوا تحررهم من آثار تجارة الرقيق وافرغوا وسعهم فى تأكيد ان تلك حقبة اصبحت فى ذمة التاريخ وهى شبكـة واسعة اشترعها محمد على باشا وقد وقعت مأساتها على قبائل من الشمال والشرق والغرب بمثل ما وقعت على قبائل الجنوب وان الذين شاركوا فيها هم اطراف عديدة منهم الشمالى ومنهم الجنوبى وان اعمدتها من الاجانب من مصريين ويونان وانكليز وغيرهم.وقد لخص السياسى السودانى محمد احمد محجوب القضية بقوله[٦]«فى الماضى من الذى لم يكن تاجر رقيق؟» واستفاض السيد الصادق المهدى فى تحليله ابعـاد تجارة الرقيق فى اول مؤلف له صدر فى عام ١٩٦٤ بعنوان «مسألة جنوب السودان» بعد ان اكمل دراسته فى اكسفورد وقبل توليه اى منصب سياسى.

وهكـذا لم يفلح حسن النـوايـا فى رفـع الحجب عن (حوار الطرشان) الشمالى والجنوبى ومضت القضية تعانى من تعقيدات سياسية بالغة الصعوبة جعلت الشاعر المتسامح[٧]يكتب فى مجلة «الدستور» مؤخرا وبعد ان اتسع نطاق العمليات العسكرية لحركة جون قرنق وقبل اسبوع واحد من سقوط الطائرة المدنية بصاروخ

٦/ وردت هذه العبارة فى كتاب «الديمقراطية فى الميزان» تأليف محمد احمد محجوب.

٧/ صلاح احمد ابراهيم.

جيش تحرير السودان فى مدينة ملكال: «كلما اعترت جنوبى كآبة خرج الى الغابة. كلما تأخرت ترقية جنوبى خرج الى الغابة. لقد حلت مشكلة الجنوب فى اديس ابابا عام ١٩٧٢ فماذا نحن فاعلون بعدئذ».

ذلك فى تقديرى تعبيز عن رأى شمالى عريض يصمت ازاء حساسية الموقف.. والغابة أو ال Bush هى مرادفة لكلمة القتال أو التمرد فى القاموس السياسى الجنوبى.

الفصل الثالث

ربع قرن من العزلة

[٣]

«ولكن رغماً من ان أبناء الشمال والجنوب على حد سواء لم يكونوا يجهلون أهداف المستعمرين الا انهم قد تمثلوا أهداف خطتهم أدق تمثيل وكأنهم لا يعلمون».

عندما وقف الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى فى مطلع السبعينيات بمدينة واو عاصمة مديرية بحر الغزال بجنوب السودان، وتبدى امامه لاول مرة مسرح الجنوب السودانى سافرا على طبيعته، ارتسمت على ملامح الزعيم الصدمة التقليدية التى يجابهها معظم مواطنى الدول العربية، وهم لا يتوقعون ان الساعة التى قضوها داخل كابينة الطائرة المغلقة قد تنقلهم من الوسط الشمالى، ذى اللهجة الدارجة التى تقارب العربية الفصحى والجلباب العربى بعمامته المعهودة على الرأس وبقية عادات وتقاليد عربية، الى وسط آخر حيث الانسان داكن السحنة اكثر وطويل القامة وبملامح افريقية لا تخفى. وحيث اللغة لهجات محلية لا قبل له بها، أو عربية تتكسر على لكنة خاصة يستطيع ان يفهمها الشمالى عن الجنوبى والجنوبى عن الجنوبى ولكن العربى شمال الصحراء هيهات. اسمع للعقيد معمر يعبر عن دهشته «لم اشعر قطبأننى فى السودان، لقد شعرت اننى فى ادغال افريقيا ولست فى العالم العربى بأى حال». كانت تلك ايام ميثاق طرابلس عندما كانت الخرطوم عاصمة الصمود وفقا لعبد الناصر. وحين ملأت الساحات فى العاصمة المثلثة صور الزعماء الثلاثة وملأت الجدران اسماؤهم «ناصر ـ نميرى ـ قذافى» علق يومها احد ابناء الشمال ممن قضى سنوات فى العربية السعودية يدرس اللغة العربية ثم عاد ليدرسها فى الجنوب باختياره الحر مقدرا انه يقدم تضحية لثلة من الراغبين فى تعلمها بالجنوب أو تعليمها لابنائهم وبعد عيشة الرغد فى سنوات الطلب عاد يعيش على الكفاف مع اهل الاقليم ويصطبر على مرتبه وهو يتأخر اشهرا دون ان يصله. علق ذلك المعلم قائلا «ان الجنوب ليهزم اخوتنا العرب بالضربة المباغتة القاضية» واعاد الى ذهنى بعض عبارات مما كتب الصحفى الراحل سليم اللوزى فى عدة حلقات بمجلة «الحوادث» ذات مرة فى مطالع السبعينيات عن الجنوب السودانى بعد رحلة له الى واو ومناطق جنوبية أخرى، معبرا عن نفس الصدمة وبكلمات ختم بها مقالاته: «ان العالم العربى مثل قصر كبير تنهار منه احيانا غرفة واحيانا طابق واحيانا طوابق بأكملها» لقد حدث الانهيار هذه المرة امام عينيه وتحت سماء الجنوب السودانى.

لكن الذى قد لا يعرفه الزعيم الليبى ان الجنوبيين كانوا ينظرون اليه وهو يغدو بين الخرطوم والقاهرة وطرابلس مبشرا فيما يشبه اليقين الصوفى بالوحدة العربية

ـ بارتياب عظيم، ولكم تعثرت مفاوضات السلام والتى انتهت بتوقيع اتفاقية اديس ابابا بسبب رد الفعل الجنوبى على تلك الوشائج التى كانت تترعرع فى قوة بين الدول الثلاث. وعندما كان الكثيرون فى الشمال ينتظرون بأمل كبير اعلان الوحدة الوطنية السودانية بعد انسحابه الوشيك من ميثاق طرابلس. كان ميثاق طرابلس هو «اسماعيل» الذى ذبح فى الطريق الى وقف نزيف الدم فى الجنوب، ولم يكن هناك من سبيل امام نميرى الا ان يكون منطقيا مع واقعة او بالاحرى الادق كان للواقع حينها منطق لا نفاذ منه. ولأن «حريق الجنوب السودانى» هو من نمط الازمات التى تراوح مكانها لامد متطاول وتعيد تراجيديا فصولها بتكرار مخيف، فقد كانت ازمة الجنوب هى ذات الصخرة التى شد اليها نداء الزعيم الليبى معمر القذافى فى اخريات تشرين الاول (اكتوبر) الماضى العام ١٩٨٦ عندما تحدث فى لقاء جماهيرى بمدينة ام درمان مذكرا اركان الجبهة الوطنية السالفة وهم الآن يمثلون الحكومة والمعارضة السودانية بعهد قديم وقعوه معه ابان ايوائه لمعارضتها المسلحة ضد نظام نميرى باعتماد الوحدة بين القطرين فور سقوط النظام المباد. جاء الرد هذه المرة من الدكتور حسن الترابى الامين العام للجبهة الاسلامية القومية «دعونا نتجاوز ازمتنا الداخلية فى الوحدة وبعد ذلك يمكن ان نتحدث عن وحدة اشمل» اذ ما يزال الجنوب مشتعلا لكن برصاص العقيد الدكتور جون قرنق هذه المرة.

لكن اين يكمن تفسير الدهشة العربية ازاء الجنوب السودانى وما علاقة ذلك بالحريق المستمر منذ استقلال السودان فى كانون الثانى «يناير» ١٩٥٦؟

يعتقد الكاتب السودانى محمد ابو القاسم حاج حمد، فى كتابه «السودان المأزق التاريخى وآفاق المستقبل»، ان هناك قدرا قويا يجمع اجزاء السودان المتناثرة ويشدها الى بعض فى جدلية مستمرة عبر تاريخه، مستدلا برصده الدقيق لحركة التاريخ السودانى، التى تقف احيانا بأحد اطرافه فى الغرب والشرق أو الجنوب على اعتاب الانفصال عنه ثم تمضى الاحداث الى عكس ذلك معيدة تكرار القدر الجدلى. يرتبط الجنوب وارتبط عبر تاريخه ببقية اجزاء السودان بتدخلات مفاجئة جعلته جزءا من كيان السودان الحديث. اذ انه قبل الفتح التركى المصرى للسودان عام ١٨٢٠م، لم يكن للجنوب ارتباط عضوى واضح ببقية اجزاء السودان المختلفة المتباعدة سوى بعض علاقات قديمة تقوى وتضعف ويرجع تاريخها الى ما قبل مملكة كوش (٧٥٠ ـ ٣٠٠ قبل الميلاد) ويسجل المؤرخون امتداد هذه المملكة حتى منطقة السدود باعالى النيل، كما دلت على ذلك بعض كشوف اثرية وعلى وجود استقرار على امتداد النيل الابيض (الذى يصل الجنوب بالشمال) يرجع تاريخها الى العصر الحجرى الحديث. اما العلاقات التى شهدتها الاحقاب المعاصرة فتنحصر فى مناطق تداخل الرعى والزراعة بين بعض قبائل جنوبية وقبائل شمالية تزاول نفس المهن. ولكن ظل الاغلب فى علاقة الجنوب بالشمال هو حالة العزلة التى تحرسها

حواجز طبيعية قاهرة تنصبها السدود الواسعة والمستنقعات التى تمنع الحركة والعبور.

لكن الجنوب ليس بدعا من بقية اجزاء السودان الذى لم تعرف مناطق عديدة فيه الترابط فيما بينها الا مع ميلاد الشكل المعاصر لدولة السودان والذى هو ميراث ما يسمى بالفتح التركى المصرى عام ١٨٢٠. اما الذى وفر لكثير من اجزاء الشمال عناصر التشابه والانسجام «اللغة العربية والاسلام»،وعزل الجنوب فى ذلك فهو توقف حركة التحول العفوى السلمى نحو الاسلام والتداخل بين سكان البلاد الاصليين وافواج المهاجرين العرب لدى حدود الجنوب حيث لم تستطع ان تمضى فى انطلاقتها التى وفرتها لها بيئة الشمال. لقد تمخض ذلك التداخل عن تزاوج ومصاهرة بين المقيمين والوافدين العرب بعد اعتناق الاوائل للاسلام ثم تبن لانماط الثقافة والحياة العربية شجعه تشابه احوال البيئة فى البداوة والرعى فى مناطق السودان ومنطقة شبه الجزيرة العربية. ثم واكب ذلك التحول الذى حدث من اللهجات المحلية الى اللغة العربية العامية الدارجة التى يتحدثها اليوم معظم اهل السودان فى الشمال. كان المهاجرون العرب يأتون الى السودان بدوافع مختلفة ومن جهات متعددة، فمن مصر عبر الشمال ومن الجزيرة العربية واليمن وحضرموت عبر الشرق ومن المغرب العربى وبلاد الشناقيط عبر الغرب. ثم يقيمون لهم مراكز استقرار ويتداخلون مع السكان فى تفاعل عفوى رفيق. ورغم ان السواد الاعظم من الوافدين العرب كانوا من الرعاة والتجار ونسبة ضئيلة من العلماء وأئمة التصوف الا ان اعتناق السكان الاصليين للاسلام لم يكن يحتاج من المسلمين لكثير علم، او لاشهار سلاح أو لخوض قتال. وتم فتح السودان فتحا سلميا لم يجرد له سيف وانما شرعت له المراكز الحضرية، مسجلا بذلك مثالا متميزا فى حركة الفتح الاسلامى الواسعة. كما يمتاز السودان بظاهرة اخرى حيث لا يعرف بلد آخر فى العالم الاسلامى هذا العدد الكثيف من الشيوخ أو ائمة الدين مثلما يعرف السودان. ذلك ان كل عربى مهاجر من العلماء أو تلامذتهم أو من المتصوفة أو مريديهم يقدم اليه يبدأ بنصب خيمته ويمثل ببشرته البيضاء وطقوسه الجديدة عنصر جذب يتداعى اليه الاهالى ومن مثل هذه التجمعات نشأت وتطورت نواه الحواضر السودانية وما تزال مدن وقرى السودان تحمل اسماء أولئك الشيوخ. ويكفى ان تسافر فى الوسط عبر مناطق الجزيرة «اكثر المناطق كثافة سكانية» لتجد الاسماء: ود مدنى.. الشيخ الفادنى.. ود الترابى.. الخ.

كان الجنوب فى اغلب الاحوال بمعزل عن ذلك كله، تقف حواجزه الطبيعية العنيدة امام حركة الاعرابى الطليقة، بل وتجابهه بمناخات السافنا الغنية حيث

الامطار فى اغلب اشهر العام(٢) وحيث الغابات والمستنقعات والسدود. والرعى هنا يعنى الماشية أو الابقار فلا ناقة لهم ولا جمل. هنا يسجل د. فرانسيس دينق فى كتابه «ديناميكية الهوية» ملاحظة بالغة الدقة اذ يقول: ان السودان الشمالى كان ولاربعة قرون خلت مسيحيا ثم تحول فى قرن واحد نحو الاسلام يشير بذلك الى مملكتى علوة والمقرة اللتين امتد نفوذهما من اقصى الشمال حتى حدود مديرية الخرطوم الحالية ثم سقطتا بتحالف الفونج والعبدلاب لتقوم دولة سنار أول دولة اسلامية فى تاريخ السودان العام ١٥٠٥م. لا ريب ان دقة ملاحظة د. فرانسيس تكمن فى اشارته للجنوب باعتباره امتدادا طبيعيا لحركة الاسلام والعروبة على ذات النسق فى(٣) التحول الذى شهده الشمال، وهو ما لم يفت على ذكاء المستعمر الانكليزى القادم مع اللورد كتشنر العام ١٨٨٩م ليدك ويمحو كل اثر للثورة الاسلامية المهدوية .

يقول السيد ابيل الير ان ازمة الجنوب تكمن اساسا فى اهمال الادارة البريطانية فى الفترة بين ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢ لتنمية الجنوب.

ويقول الاستاذ لازراس ليك موات استاذ التاريخ بجامعة جوبا فى ورقة قدمت عام ١٩٨٦ لمؤتمر الحركة الوطنية الذى نظمه معهد الدراسات الافريقية والآسيوية بالخرطوم وكانت بعنوان «سياسة الجنوب (الانكليزية) لمصلحة من»، يقول «ان سياسة الجنوب التى شرعها المستعمر الانكليزى عام ١٩٣٠ لها الخصائص التالية:

١ / منع اى اتصال بين الشمال والجنوب فيما عرف بقانون المناطق المقفولة والذى تحقق عبر نظام تأشيرات الدخول للجنوب بالنسبة لابناء المناطق الشمالية.

٢ / تشجيع نشاط الارساليات المسيحية التبشيرية(٤) ومحاصرة الدعوة للاسلام.

٣/ انشاء وحدة عسكرية عرفت فيما بعد بالفرقة الاستوائية لا تضم الا ابناء الجنوب (تمهيدا لتأسيس جيش جنوبى منفصل) ومقرها الجنوب.

٤ / اعتبار اللغة الانكليزية هى اللغة الرسمية فى المديريات الجنوبية.

---

١ / كانت سوريا قد انضمت لدول ميثاق طرابلس عقب تسلم الرئيس حافظ الاسد للسلطة وقبل انسحاب السودان.

٢ / الكتاب صدر بالانكليزية بعنوان:

(Dynamics of Identifcation) .

٣ / يشير ود ضيف الله فى كتاب «الطبقات» الى امتداد حركة المد الاسلامى العربى الى ما وراء منطقة السدود ويؤرخ ود ضيف الله فى كتابه الذى يعتبر قاموسا لنشاط العلماء والمتصوفة فى السودان عدد من مراكز وخلاوى تعليم القرآن فى مناطق جنوب السودان والتى تعرضت فيما بعد للتدمير من قبل غارات للشلك والدينكا «قبائل جنوبية».. اما بالنسبة للغة العربية فان صورتها الجنوبية المعروفة ب «عربى جوبا» هى التى توحد بين قبائل الجنوب المتعددة اللهجات ويذكر بعض الساسة فى الشمال ان الزعيم السياسى الجنوبى وليم دينق عندما عاد من منفاه عام ١٩٦٥ للمشاركة فى مداولات مؤتمر المائدة المستديرة لم يجد لغة يخاطب بها تجمع الجنوبيين بالعاصمة وهم فرقاء من عدة قبائل الا اللغة العربية تلك (عربى جوبا).

٤ / القوسان من عندى.

٥/ اعتبار يوم الاحد يوم العطلة الرسمية فى المديريات الجنوبية.
٦/ اعتماد قدر من الحكم الذاتى لحكام المديريات الجنوبية الثلاث «بحر الغزال، الاستوائية، اعالى النيل» مع تشجيعهم من قبل الحكومة بالخرطوم لمد صلات مع رصفائهم فى المستعمرات الانكليزية بكينيا واوغندا.

وهكذا وضع الانكليز باحكام حاجزا جديدا بين ابناء الشمال والجنوب اذ ان السكة الحديدية والوعى الجديد قد يؤديان لتجاوز العوائق الطبيعية، فاضحى دخول الشمالى للجنوب أو حركة الجنوبى تجاه الشمال تحتاج لترخيص الحاكم الانكليزى. وبدأ الحصار يمتد ليضيق الخناق على مجموعة التجار الشماليين الذين استقروا بالجنوب، وصاروا يمثلون اول نواة لحركة اقتصادية يمكن ان تتيح للجنوب تطورا اقتصاديا فى المستقبل. لكن التاجر الشمالى كان يفاجأ بسحب رخصته التجارية فور نفاد بضاعته ومعها رخصته للاقامة بالجنوب، ولم يكن ممكنا ان تحل حركة تجارية بديلة لتجار من الجنوب اذ ان الجنوبيين كانوا لا يزالون يعيشون فى افق الاقتصاد البدائى. والتاجر الشمالى كان يمثل عدة مخاوف بالنسبة للادارة الانكليزية، أولها انه عنصر يتم عبره كثير من صور التكامل بين شطرى القطر فهو ناقل لعدوى اللغة والثقافة العربية والاسلام. بالاضافة الى تعمد الانكليز المحافظة على الجنوب فى درجة بعيدة من التخلف بالنسبة للشمال. ولذلك غادر الانكليز الجنوب ولم يخلفوا الا عددا محدودا من المتعلمين ومشروعا اقتصاديا واحدا.

كانت الخطة الانكليزية فى مجملها تقتضى الا يمسح ابدا لاى تداخل شمالى جنوبى يتيح فرصة لمد عربى اسلامى فى الجنوب.. اذ لا يمكنهم غض الطرف عن اى احتمال يؤدى لتطور نواة لحركة مهدوية جديدة، ولم يكن تشجيع الادارة الانكليزية للارساليات المسيحية هو وفاء لوجه الدين خالصا محضا ولكن كما يقول الاستاذ لازاراس «كانت محاولة لابدال دين غير صديق بدين صديق».

واخيرا فلنقرأ رد ج. سبنسر سكرتير مجلس الارساليات فى الجنوب وهو يعلق على احتجاجات المثقفين السودانيين وخاصة عناصر مؤتمر الخريجين على سياسته الانكليزية تجاه الجنوب وفضح محاولتها لزرع القتنة بين ابناء الوطن الواحد، يقول: «اننا نعلم ان الشعار الذى يطلقه مثقفو الشمال بوحدة السودان لا يقوم على اساس البتة فى واقع الامر ولولا الصدفة التى جاءت بالحكم الغربى لما امكن توحيد الحكم بين اقوام متنافرة».

كانت الخطة قد مضت الى اهدافها بعد ان تمكن الاستعمار الانكليزى من تهدئة(٥) الجنوب الذى ظل ينتفض عليه عاما بعد عام منذ اول عام دخل فيه ولمدة تزيد على ثلاثة عقود مما يجعل للجنوب الاولوية والفضل على الشمال فى النضال الوطنى ولكن رغما من ان ابناء الشمال والجنوب على حد سواء لم يكونوا يجهلون اهداف المستعمرين الا انهم قد تمثلوا اهداف خطتهم ادق تمثيل وكأنهم لا يعلمون.

٥/ من المفاهيم السائدة فى الشمال ان الجنوب ليس له دور فى النضال الوطنى ضد الاستعمار الانكليزى مما يجافى الحقيقة ويؤكد الجهل الشمالى بالجنوب. ولمزيد من التفاصيل راجع كتاب لازاراس ليك موات بعنوان:

The Southern Sudan - Why Back To Arms

الفصل الرابع

رصاص التمرد تحية الجنوب لعلم الاستقلال

[٤]

«فى فجر الاستقلال وبالتحديد فى يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٥ نزع الفتيل عن اول شرارة فى الحريق الجنوبى الذى ظل مشتعلاً حتى فبراير ١٩٧٢ اى سبعة عشر عاماً حسوماً».

اليوم نرفع راية استقلالنا
ويسطر التاريخ مولد شعبنا
يا اخوتى غنوا لنا..
كررى تحدث عن رجال كالاسود الضارية
داسوا اللهيب وشتتوا كتل الغزاة الباغية
ما لان فرسان لنا بل فر جمع الطاغية

هكذا غنى الشمال السوداني كله مع وردى فنان الاغنية الوطنية الاول نشيد الاستقلال، كان ذلك فجر غرة كانون الثانى (يناير) ١٩٥٦، تاريخ الاعلان الرسمى لجلاء قوات الحكم الثنائى الانكليزى المصرى، واعتبار السودان جمهورية مستقلة، احتشدت الجماهير من كل صوب فى ساحة القصر الجمهورى، بعد ان لم يعد اسمه «سراى الحاكم العام». وتقدم الى سارية القصر الابيض السيدان اسماعيل الازهرى ممثل الحكومة ومحمد احمد محجوب ممثل المعارضة ليرفعا علم الاستقلال ذي الالوان الثلاثة (الأخضر والأزرق والأصفر) ومن بعيد كان السيدان على الميرغنى زعيم طائفة الختمية وعبدالرحمن المهدى زعيم طائفة الانصار، اللذان يتقاسمان ولاء السواد الاعظم من جماهير الشمال، كانا يرقبان المنظر فى سعادة بالغة لا تماثلها الا بهجة الجماهير، التى غصت بهاساحة القصر.

الجماهير والساسة لم يكونوا لحظتئذ يتوقعون ما يخبئه لهم الغيب فى مستقبل ايام الاستقلال، بل ان فرحة المناسبة قد انستهم، على الأغلب، عبرة أمسهم القريب، حين لعلع رصاص التمرد والحرب الاهلية جنوب الوادى.

فى فجر الاستقلال ذاك، يكون قد مضى على تمرد الفرقة الاستوائية ـ نواة الجيش الجنوبى المستقل وفقاً لمخطط الانكليز ـ نحواً من بضعة اشهر. وعلى وجه التحديد فقد شهد يوم ١٨ آب (أغسطس) ١٩٥٥ وفى مدينة توريت (مقر الفرقة الاستوائية) شهد ذلك اليوم نزع الفتيل عن اول شرارة فى الحريق الجنوبى الذى ظل مشتعلاً حتى فبراير ١٩٧٢ اى سبعة عشر عاماً حسوماً.

يقول محمد احمد محجوب الرجل الثانى فى رفع العلم وزعيم أول معارضة برلمانية بعد استقلال السودان، وفى مذكراته التى كتبها من منفاه الاخير بلندن بعد

اقصائه من منصب رئيس الوزراء اثر انقلاب ايار (مايو) ١٩٦٩: «من الصعب تبين السبب الحقيقى لهذا التمرد الفجائى، لكن كاد يكون من المؤكد ان سببه خوف الجنود الجنوبيين من ان يضعهم رحيل القوات البريطانية تحت رحمة الشماليين».
لكن اليقين الذى حمله تقرير «لجنة التحقيق الادارية» التى شكلت اثر الاحداث لتقصى الوضع يقول «ان التمرد تمخض عن ٣٣٦ قتيلاً منهم ٢٦١ من الشماليين و٧٥ من ابناء الجنوب».

وعندما نشرت جريدة «الايام» السودانية تحقيقاً يفصل الاحداث فى احد أعدادها، التى تلت التمرد، استيقظ الرأى العام الشمالى ولأول مرة على مجريات الاحداث فى الجنوب بما يشبه الصدمة وكان رد الفعل كما وصفه البروفسور محمد عمر بشير: «لقد احدث التمرد هزة عنيفة فى نفوس كثير من الشماليين [1]

وما تزال الذاكرة الشمالية حتى الآن تحتفظ بصور من الموت البشع، الذى اوقعه تمرد توريت ١٩٥٥ بعدد من كفاءاتهم الادارية وعدد من المعلمين وزوجاتهم واطفالهم. وما يزال كثير من الباحثين الشماليين يتحاشى ان يورد تفاصيل الحادث حتى عندما يكون مبحثه فى صلب الموضوع، ورغم وجود التقرير المفصل الذى كتبته تلك اللجنة وذلك خشية ان ينكأ الجراح القديمة.

اندلع التمرد فى مدينة توريت، ولكنه سرعان ما امتد ليشمل اجزاء عديدة عبر مديريات الجنوب الثلاث، وكأنما «أطلقت جناً من قمقم». واندلع العنف والقتال المفاجىء فى كل من تركاكا وانزارا وكابويتا وياى ومريدى وغيرها من مدن الجنوب، وسادت حالة من الفوضى التامة، واختل النظام فى كافة اشكاله لمدة اربعة عشر يوماً، تعطلت فيها طرق المواصلات وتوقفت الخدمة العامة واغلقت دواوين الحكومة. وكم كان مدهشاً ومفزعاً ان يتجاوز عدد الضحايا الثلثمائة قتيل من الجانبين، اذ انه رقم كبير منسوباً على وجه الخصوص لعدد الشماليين الموجودين فى المديريات الجنوبية آنذاك، والتى خرجت لتوها من عزلتها ـ غير المجيدة ـ التى فرضها عليها الانكليز.

الا انه ورغماً من الحذر الشمالى من اجترار تفاصيل الحادثة، وحتى لاغراض البحث العلمى، فان لازاراس ليك موات، الباحث الجنوبى الشاب والاستاذ الجامعى، لم يخف سعادته وهو يستعيد تحليل الاحداث المهولة ليؤكد بذلك ندية وكفاءة الجنوبى للشمالى، وهو يبزه فى ميدان القتال والصراع المسلح ضمن سلسلة من الوقائع عبر التاريخ. يقول الاستاذ لازاراس وهو يصف الأحداث: «ان القمع، الذى قوبل به ذلك التمرد، هو الذى اعطى الميلاد لحركة الانيانيا والتى كان قوامها المقاتلين من الفدائيين الجنوبيين، والذين ظلوا يوجهون الصفعة تلو الصفعة لتلك

١/ محمد عمر بشير فى كتاب (مشكلة جنوب السودان)

القـوة الأمنيـة القـوميـة الكبـيرة (القوات المسلحة السودانية) في غابات جنوب السودان ولمدة سبعة عشر عاماً [٢] » انى لألتمس العذر للاستاذ الجامعى الشاب إذ انه اعلن في بداية مبحثه، انه سيعبر بوضوح عن انحيازه كأحد ابناء الجنوب، وهـو بحكم هذه الصفة له أزمة مع الشمال، واشكره لانه اكد ان التحاشى وغض الطرف والتجاوز البرىء لتفاصيل ازمة جنوب السودان، ليس هو النهج الأمثل لحل المشكلة واستتباب الامن والسلام بين شطرى البلد. وللأسف فقد ظل ذلك الاسلوب هو النهج السائد في اغلب احوال البحث في تلك العلاقة المتوترة، كما لا استعجب من استعمـاله لكلمـة «فـدائيين» وهو يصف مقاتلى حركة الأنيانيا [٣] في حربهم «المقدسة» ضد الجيش السودانى. مهما يكن من امره فقد سجل تاريخ تمرد توريت اسم ضابط جنوبى هو الملازم مادى الذى رفض المشاركة في الاحداث وكان له فضل نجاة عدد من الضباط الشماليين من موت محقق.

لكن الذى خلفته احداث التمرد الاول من عبرة، هو ما ظل يتكرر مرات عديدة كلما دعيت فصـائـل جنـوبيـة عسكرية لمغادرة ثكناتها خاصة لو جاءت اوامر النقل والترحيل نحو الشمال، اى اندلاع العنف الذى يبدأ بعصيان الاوامر العسكرية وينتهى بوقوع الضحايا ثم اللجوء الى الملاذ التقليدى في الغابة.

لقد شهدت الفترة التى تلت اتفاقية اديس ابابا للسلام عام ١٩٧٢ سلسلة من الاحداث تشابه في فجائيتها احداث تمرد ١٩٥٥، ورغم ان الفترة تلك هى اكثر مراحل العلاقة هدوءاً الا ان سنة التمرد ظلت ماضية فيها، ولا احتاج من ثم الى الغوص في تفاصيل احداث سنوات القتال المعلن مع بدء الاستقلال، وابان فترة عبود، وعقب ثورة اكتوبر، اذ انها كانت حقباً من العداء الصريح والحرب المكشوفة ولنا عودة لتفاصيلها ضمن حلقات هذه الفصول لكشف ابعاد اخرى في العلاقة.

كان اكثر بنود اتفاقية السلام (١٩٧٢) حساسية هو البند المتعلق باستيعاب ٦ آلاف جندى من حركة الانيانيا في القوات المسلحة السودانية! اذ ان روح التسامح التى سادت مفـاوضـات اديس ابـابا قد هيأت للتنازل الجنوبى عن ذلك المطلب التقليدى، الذى ظل يحمله المفاوض الجنوبى دائماً كلما جلس في مائدة تداول امام الحكـومـة المـركـزية، والذى يتمثل في انشاء جيش جنوبى مستقل عن الحكومة المركزية باستيعاب جنود حركة التمرد الطويل ضمن القوات، التى كانت تقاتلهم لمدة سبعـة عشر عاماً. وقد توقع الكثيرون ان لا يمر ذلك.الاستيعاب بكل السلام المرجو. سجل تقرير «لجنة التحقيق الادارى» لاحداث تمرد توريت ان شرارة التمرد قد اشتعلت اثـر قرار بتـرحيل جنود الفرقة الاستوائية الى الخرطوم للمشاركة في

٢/ راجع كتاب The Sourthren Sudan - Why Back to Arms

٣/ راجع هوامش الحلقة الاولى

احتفالات الاستقلال وجلاء قوات الاحتلال، اما اسباب ودوافع تمرد ما بعد اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، والذى انتظم فى سلسلة متواترة منذ عام ١٩٧٤ فلا تختلف فى جوهرها عن هذا السبب، وعن المخاوف التى اشار اليها السياسى السودانى العريق محمد احمد محجوب :-

- فى عام ١٩٧٤ قامت القوات التابعة لامرة اللواء بيتر سيريلبو بتقييده وضربه وذلك عندما علم الجنود السابقين فى حركة انيانيا بصدور اوامر بترحيلهم.

- فى آذار (مارس) ١٩٧٥ اندلع التمرد فى حامية اكوبو العسكرية وقتل قائد الحامية اللواء ابيل كول وهو امر القيادات الجنوبية القديمة فى الجيش السودانى. ذلك عندما علم بعض الجنود ان قراراً صدر بنقلهم الى ملكال (وهى احدى عواصم المديريات الجنوبية الثلاث) وفرت عناصر التمرد الى الغابة حيث تمت محاكمة البعض، بعد القبض عليهم، عسكرياً فيما اختفى الآخرون فى الادغال الى الأبد.

- فى عام ١٩٧٦ فقط توصلت الحكومة الاقليمية فى الجنوب الى حالة استقرار فى حامية كابويتا بعد انتهاجها حلولاً دبلوماسية غير عسكرية، بعد توالى الانفجارات فيها منذ عام ١٩٧٢.

- فى عام ١٩٧٦ وللمرة الثانية خرج النقيب الفريد اقوت يقود مجموعة عسكرية من حامية واو الى الغابة تعبيراً عن رفضه لقرار دمج الانيانيا فى القوات المسلحة السودانية. وعندما لحق به قائد الحامية العميد امانويل ابير وبصحبته العقيد جبريل عبدالله والملازم شرطة بولن كوكا، فى محاولة لاقناعه وجنوده بالعودة الى الحامية واثنائهم عن قرار التمرد، قام الفريد بقتل زملائه الثلاثة وفر الى جمهورية افريقيا الوسطى ريثما تم القبض عليه وتم اعدامه رمياً بالرصاص[٤].

اما احداث التمرد التى شهدها الجنوب فى سنوات الاستقرار النسبى عقب اتفاقية السلام فبلغت ذروتها عندما استولى الرقيب بول بوت فى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ومعه مجموعة مسلحة على مطار جوبا وقتل بعض حرس المطار، ثم لاذ بالهرب حتى تم القبض عليه، وأودع الحبس العسكرى.

ولكن وجه الاختلاف بين حوادث ما بعد اديس ابابا وحوادث ما بعد تمرد توريت هو ان حوادث ما بعد اديس ابابا، قد انحصرت فى داخل الثكنات العسكرية - سوى محاولة احتلال مطار عاصمة الاقليم - ولكن ما تلى تمرد توريت هو انفلات لزمام الأمن على طول الجنوب وعرضه. وأذا كان خطأ جعفر نميرى وشركائه من اطراف الاتفاق الجنوبية، هو عدم تقديرهم الدقيق لما يتولد عن دمج فرقاء قد وضعوا السلاح بعد طول احتراب، فان خطأ السياسيين الشماليين، فى فترة السعى نحو الاستقلال، يكمن فى التجاهل الكبير لارهاصات الوضع المتفجر بالجنوب، والتهائهم

٤/ نفس المصدر رقم (٢)

بالصراع الحزبى والتنافس على السلطة، عن اخطر الازمات الوطنية.
لقد انصرف الهم تماماً عن الشق الآخر للوطن وكانت احزاب الشمال بين يدى الاستقلال تعتبر ان اهم قضية هى وحدة وادى النيل اى الاتحاد مع مصر، او الاستقلال بحكومة سودانية. وحول هذا المحور كانت تنسج خيوط الصراع السياسى الحزبى الحاد. كانت وحدة وادى النيل تعنى النيل الذى يبدأ من الخرطوم وينتهى فى المصب بالاسكندرية. ولم يكن ساسة الشمال يومها ينظرون جنوباً ومن ثم مضى وفد المفاوضات لنيل الاستقلال وقد خلا من اى عنصر جنوبى. وحيث لم تكن القضية الجنوبية غائبة بخصوصها عن خاطر السياسى الشمالى منذ مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٧. وما يزال غياب الشخصية الجنوبية من مفاوضات القاهرة لحسم اهم قضايا الوطن (الاستقلال) محل استنكار وريبة فى الجنوب. حتى جاءت احداث توريت واضطرتهم ان يلتفتوا جنوباً على مشهد فظيع قطع عليهم بهجتهم وكاد ان يعثر خطواتهم المتسارعة نحو الاستقلال.
يقول سير قاوين بل وهو أحد اهم عناصر الادارة الانكليزية، التى حكمت السودان فى مؤلف له بعنوان «ظلال على الرمال»: «ان مسئولية مأساة احداث الجنوب تتقاسمها اطراف عدة هى ادارة الحكم الثنائى (الانكليزى المصرى)، والسودانيون الشماليون الذين كانوا على المسرح السياسى قبل او آذار (مارس) ١٩٥٤، وحكومة السودان التى آلت اليها السلطة بعد ذلك».
لم يكن الجنوبيون يومها يحتاجون لكثير بذل حتى تبلغ قلوبهم الطمأنينة الى ان العيش مع اخوتهم فى الشمال اكرم من العيش تحت كنف المستعمر الانكليزى، الذى شرع سياسة الفصل وحاصرهم فى الحظيرة البشرية فى امكر سياساته للقعود بينما كان الشمال يخطو خطوات لا بأس بها فى تلك المجالات. كانت مطالبهم تنحصر فى عدد محدود من الوظائف الادارية فى اطار ما عرف بالسودنة (اى احلال السودانيين محل الاداريين البريطانيين).
وكان الطمع الشمالى والغفلة فى بعض الاحيان، تحجب النظر عن ضرورة التعاطف والتنازل عن المستويات الاعلى فى الكفاءة فى سبيل الصعود بذلك الجزء، الذى وقع عليه الظلم من الوطن. بل على العكس مضى الساسة فى الشمال على اعتماد الخداع، وبذل الوعد الشمالى لهم (بالحكم الفيدرالى) بعد الاستقلال، والذى ظل املاً يراود الجنوب فى كل حين ويثير فى نفس السياسى الشمالى ارتياباً كالذى يثيره قرار التحرك والنقل فى العسكرى الجنوبى[٥].
ومن يومها واحزاب الجنوب تنشأ فى منفى الدول الافريقية المجاورة او فى الغابة

٥/ ادراج الحكم الفيدرالى لأول مرة فى برنامج حزب سياسى نشأ فى الشمال عام ١٩٨٦ وهو الجبهة الاسلامية القومية

وحكوماته تقوم وتسقط فى الغابة، واحزاب الشمال تنشأ فى الخرطوم خالصة لأبناء الشمال، وتقتسم غنائمها فى الشمال لا تلتفت جنوباً، الا على اصوات رصاص التمرد وافواج من الجثث والجرحى تنقل لمستشفيات الخرطوم. ولم يعرف السودان الحزب الذى ينتـظم الوطن وفقـاً للمبادىء وتعالياً على الجغرافيا والعرق والتاريخ الا مؤخراً فى تجارب حزبية استفادت من تنامى الوعى الجنوبى.

الفصل الخامس

مناهج التعليم لقطع الحوار

[٥]

«وهكذا ظل المثقف الشمالى منذ ان عرف الثقافة يتفاعل شرق أوسطياً باتجاه مصر والعالم العربى والمثقف الجنوبى تلقاء اوغندا وتنزانيا ويتفاعل افريقياً».

فى ايلول (سبتمبـر) ١٩٨١ غصت قاعة الامتحانات الكبرى بجامعة الخرطوم بالطلاب، اذ ان جلسة الموسم الثقافى يومذاك كانت تمتاز بجاذبية خاصة، فلم تكن محاضرة او ندوة او امسية شعرية أو غنائية او مسرحية مما اعتاد الموسم تقديمه، بل عرضـا خاصا لفيلم «عرس الزين» للروائى السودانى الطيب صالح مع حوار اداره الطلاب مع بطل الفيلم الممثل السودانى المعروف على مهدى.

جاء على مهدى وقدم للفيلم وكانت القاعة غارقة فى الهدوء والاستماع والاضاءة الخافتة، لكن ما ان اديرت ماكينة العرض وتلمست العيون الطريق الى المشاهد الاولى فى الفيلم، حتى انقلب السكون الى هرج ومرج وضجة وتناثرت الكراسى من فوق رأس المشاهدين مع كثافة فى البأس على الجالسين فى المقاعد الامامية.

لم يكن احد ساعتئذ يستطيع ان يعطى اجابة سريعة، ويفسر الحادث الغريب. فمنذ عام ١٩٦٨ لم تشهد هذه القاعة اى اضطراب، اثناء عرض ثقافى. بل ان احداث ١٩٦٨، بين طلبة الاتجاه الاسلامى والطلاب الماركسيين التى تمت بذريعة ثقافية «هى تقديم رقصة شعبية سودانية» الا ان الملابسات السياسية والصراع السياسى كان يكتنفها بشدة لكن ما الذى جرى ذلك المساء؟!

بعـد هدوء نسبى للاضـطراب اكتشف منظمى الموسم الثقافى ان الامر يتجاوز الصراع السيـاسى المعهود هذه المرة. وان الذين قذفوا الكراسى هم بعض الطلاب الجنوبيين بجامعة الخرطوم!

لماذا؟! كانت الاجـابـة لانهم يعتقـدون ان فى الفيلم مشـاهـد تسىء للانسـان الجنوبى!! وفى الصباح عندما زار وفد من اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بطل الفيلم الاستاذ على مهدى بمنزله، وقد دفع ثمن الاحداث، حيث اودعت زوجته المستشفى والتى جاءت برفقته الى الموسم الثقافى. ابتسم الممثل السودانى وقال: «اننى سعيد لان الحماية توفرت لنا من الذين كانوا فى الماضى يعتبرون من الـخصوم» مشيرا فى ذلك بوضوح الى الاتحاد الذى يسيطر عليه الاتجاه الاسلامى، وهم منظمو الموسم الثقافى.

اسوق هذه الرواية وقد طال عليها العهد ومضت دون ان تثير كبير ضجة على مستوى الجامعة او غيرها، وذلك لنكتشف عبر اى منهج يتم بناء شخصية المثقف

الجنوبى وكيف يتم افراز المثقف الشمالى، وهل الجلوس فى مدرج جامعة واحدة او معهد، أو السكن فى مجمعات طلابية مشتركة يمكن ان يحقق حوارا يتبعه التكامل والتسامح؟! ولننظر لتباين رد الفعل ازاء الفيلم الذى يعتبر لطلاب الشمال ومثقفيه مفخـرة قوميـة وبالنسبة لرصفائهم فى الجنوب، فهو يحتوى على اساءة لا يمكن التغاضى عنها.

استمـع الى البـروفسور عبد العال عبد الله اخصائى جراحة التجميل، الذى حولته الايام الى اخصائى فى التشريح الثقافى والتعليمى، وعندما تقرأ هذه السطور يكون قد قضى اخر ايامه أو كاد فى منصبه مديرا لجامعة جوبا، وبعد سنوات قضاها فى الجنوب، واحيانا على مرمى حجر من الاحداث يقول البروفسور عبد العال فى ورقة قدمهـا بالانكليزية الى المؤتمر الذى نظمته جامعة جوبا عام ١٩٨٥، تحت عنوان «اسهام شعب الجنوب فى بناء السودان الحديث» وقد اختار البروفسور عبد العال لورقته عنوانا طريفا «يا للعار.. كم انا جاهل بجنوب السودان» يقول: (انا مثقف شمالى سودانى. تم اعدادى وفق منهج دراسى كان يهدف الى دفع المثقفين السودانيين نحو الثقافة والقيم الغربية وذلك ضمن غايتهم الاخيرة القاصدة الى تبنى ثقافتهم بديلا لثقافتنا، التى صورت لنا باعتبارها السبب الرئيسى فى تخلفنا. فيما يتعلق بسكان جنوب السودان فاننا لم نتوفر على اى معلومات عنهم ولم يتم تدريسنا اى مادة تخصهم وعندما اكملت دراستى الثانوية بمدرسة حنتوب كانت هنالك بضع انطباعات فى ذهنى عن الانسان الجنوبى تتمثل فى الآتى:

١/ ان الانسان الافريقى الاسود فى درجة ادنى بالنظر الى الانسان الابيض.

٢/ ان الانسان الجنوبى الافريقى ليس له ميراث ثقافى.

٣/ ان الانسان الجنوبى مختلف تماما عن الانسان الشمالى وليس له بأى حال من الاحوال صلة بالانسان الشمالى.

«ولقد كان من حسن حظى وانا احد خريجى كلية الطب ان اعمل فى مستشفى «ي» بغرب بحر الغزال لقد اتاح لى عملى فى الطب سانحة نادرة ان اكون على علاقة حميمة مع عدد من الجنـوبيـين وان اتعـرف على البيئة الداخلية للانسان الجنوبى بل واحيانا على الاسرار التى ينبض بها قلبه. اما اتصالى الثانى بالجنوب فقد كان خلال عملى مديرا لجامعة جوبا الذى تزامن مع قرار تقسيم الاقليم الجنوبى ومع تجدد القتـال فى مديرية اعالى النيل. وهكذا وجدت نفسى وانا مثقف شمالى ومدير لمعهد اكاديمى للتعليم العالى يجتمع فيه طلاب من الشمال والجنوب فى اتصال وتعايش يومى، وجدت نفسى مضطرا بحكم هذه الوضعية ان اناقش وأقرأ واتعلم اكثر عن الجنـوب وشعبـه. لقد اكتسبت معرفة جديدة جعلتنى اصوب المفهوم الخاطىء الثانى والذى يدعى عدم حيازة اهل الجنوب لارث ثقافى. اننى الآن جد مقتنع بأن

قبـائـل الجنـوب الحـالية لها نظام اجتماعى مؤسس منذ امد بعيد وقبل مجىء المستعمر فى مختلف انحاء السودان الشمالى بل ان صلاتها تتجاوز حدود السودان المعاصر».

اكتفى بهـذا القـدر من ورقة عبدالعال عبدالله وهى ذات قيمة كبيرة تستدعى التوقف فى كافة فصولها ولكن اخترنا هذا الجزء حتى نقف على حدود معرفة المثقف الشمالى بالجنوب فكيف بالسواد الاعظم، الذى لم يتوفر على اى قدر من الفرص التى توفـرت لمقـدم الورقـة، ولنصرف النظر الى تفحص ادوار مناهج التعليم من لدن الاستعمار وحتى بعد اتفاقية السلام فى اديس ابابا.

لم يكن إداريـو الاستعمـار الانجليـزى فى السـودان يرحبـون كثـيرا بنشـاط الارسـاليـات المسيحية المختلفة التى ارادت ان يحتكر لها امر التعليم فى جنوب السودان، اذ ان هم الاداريين كان منصرفا لاعداد قدر محدود من الذين تتوفر لهم معرفة تتيح ادارة بعض المرافق فى الجنوب. وكانوا يعلمون ان هم الارساليات يتركز اكثر فى اعداد المسيحى وليس المتعلم وفقا لحاجيات الادارة الانجليزية، الا انه ومع مرور الوقت زادت الضغوط التى ظلت توجه من لندن لحكومة الخرطوم وبتدبير المؤسسات التبشيرية فى اروبا التى ما فتئت تذكرهم بان رسالتهم فى نشر المسيحية هى وفاء لدين غوردون باشا الذى قتلته جحافل المهدى للخرطوم. بالاضافة الى ان الموازنة المصدقة للتعليم لم تكن تكفى لمصروفاته فى الشمال، ومن ثم اصبح حمل العبء الاكبر من الادارة الانجليـزيـة بواسـطة المـؤسسات التبشيرية بالنسبة للجنوب هو اقرب الحلول وانسبها. ومع الاعتبار لما سبق ذكره من ان المسيحية هى فى النهاية دين صديق، والاسلام هو الدين الذى باسمه نظم المهدى جيوشه التى عصفت ببـواكـير الدول الاستعمـاريـة فى افريقيا، تحول الاداريون الانكليز من متمـردين ازاء التعليم الذى توفـره الارسـاليات التبشيرية الى متحمسين لها وقد حاولوا جهدهم بعد ذلك فى محاصرة كل اثر للغة العربية التى كانت تنتظم بصورتها الدارجة معظم المدن الكبرى فى الجنوب.

كانت تعمل فى الجنوب ارساليات من كل نوع: اباء فيرونا (من ايطاليا) والكنيسة الكاثوليكية (الانكليزية) والارسالية الأميركية والارسالية الرومانية وكان القسس والرهبـان يأتـون من النمسـا وايـطاليـا والمانيا. وفى المؤتمر الدولى الذى عقدته الأرساليات الاوربية فى ادنبرة عام ١٩١٠ تقرر ان السباق مع الاسلام بافريقيا يجب ان يعطى الافضلية على اى واجبات أخرى ملقاة على عاتق الارساليات. وفى نفس العام كتب مدير بحرالغزال (أعلى سلطة فى الادارة الانكليزية بالمديرية) الى الحاكم العام بالخرطوم قائلاً: «إذا استطاعت الحكومة بقدر الجهد والاستطاعة تشجيع استخدام الانكليزية حتى تصبح أداة للتفاهم خلال الاعمال والتصرفات التى يقوم به بعض الاهالى فان ذلك سيجبر الباقين على تعلم لغتنا وسيتيح للارساليات فرصة

ضئيلة للعمل بالمقارنة مع المزايا الممنوحة للاسلام بجنوب السودان» وكما يقول البروفسور محمد عمر بشير «لقد اضحت تلك السياسة هى السياسة الرسمية»[1].

إلا انه ورغم توفر مادة كافية عن تاريخ وتطور نظم التعليم فى الجنوب وكذلك الشمال، فان الحكومات الوطنية المتعاقبة، وهى ترى ما افرزته تلك التجربة من وجود نمطين من التعليم يخرجان نوعين جد مختلفين من المتعلمين فى السودان.
فالجنوبى ـ على الأغلب هو خريج المدارس التبشيرية التى يندرج فى سلمها بعد ان يعتنق المسيحية، والشمالى منذ عهد الاستعمار هو خريج مدارس تابعة لادارة رسمية فى الدولة، والاول لا يتحدث الا الانكليزية ـ على مستوى التعليم والكتابة ـ والثانى يجيد الانكليزية ومع معرفة واسعة بالعربية باعتبارها لغته الأم، برغم ذلك لم تقم الحكومات الوطنية بأى دراسة باتجاه اعادة النظر فى هذه المناهج و فى سبيل تقديم فلسفة للتعليم تمثل استجابة للتكامل بين شطرى القطر وتتيح لكل طرف معرفة بالآخر بدلاً من استحكام الجهل الذى وصفه البروفسور عبدالعال بالمخجل.
ما من احد تخرج من مدارس السودان الوطنية بعد جلاء الاستعمار ـ الا و يحفظ تلك الابيات التى تقول:

نحن روحان حللنا بدنا
منقو قل لا عاش من يفصلنا

ومنقو هو رمز آخر لاى جنوبى (مثل ملوال دينق الخ..) ولكنها كانت تحفظ دون ادنى احساس حقيقى بقضية الانسان الشمالى فى علاقته مع أخيه الجنوبى. مثلما كنا نكتب فى كراسة الانشاء عبارات من قبيل «كان الهواء عليلاً» وكانت تلك القصيدة تدرس عندما كان الادب اسمه المحفوظات، وكثيراً ما حفظها الطلاب فى الابتدائية عن ظهر قلب وقد يجدوا لها لحناً جميلاً ويتغنوا بها. ولكن هيهات ان تبث فى وجدانهم اى انفعال بقضية الانسان الجنوبى حتى يتعرف على ثقافته او يتكامل معها او حتى يحترمها.

أما ما تمخضت عن اتفاقية السلام فى أديس ابابا ١٩٧٢ والتى اتسمت بغض الطرف والتنازل من الجانبين، وهم يستعجلون السلام العسكرى والوفاق السياسى ولا يتوفر لهم من الوقت للبحث فى عناصر بناء فلسفة للتكامل التعليمى والاقتصادى، فقد اكتفت الاتفاقية بان تقول فى شأن الاشكالية الثقافية التى يطرحها التعليم وتطرحها اللغة الرسمية فى السودان والانكليزية تقبل كلغة اجنبية فى الشمال والجنوب: «إن اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى السودان والانكليزية تقبل كلغة اجنبية فى الشمال والجنوب وفيما يتعلق بالتعليم فقد اضحى (وفقاً لهذه

١/ محمد عمر بشير (جنوب السودان : جذور النزاع)

الاتفـاقيــة) مسئـوليــة والتــزام الحكومة المركزية الا ان المجلس الاقليمى العالى التنفيـذى للمديريات الجنوبية مخول وله سلطة انشاء وادارة مدارس بما يتفق والخطة الوطنية»، وكما يصف البروفسور محمد عمر بشير [٢] وضع التعليم بعد توقيع الاتفاقية: «وزالت مخاوف الجماعات الكنسية والتبشيرية لدى منح الآباء الحق فى تعليم ابنائهم على اى وجه يختارون».

ورغم تجـارب قبـول طلاب من الجنـوب والشمـال فى جامعـة الخرطوم (أعلى المؤسسات التعليمية الوطنية) ومنذ الاستقلال، الا ان طلاب الجنوب قد حافظوا فى ذلك الاطار على مجتمعاتهم فى عزلة عن طلاب الشمال، وعلى نشاطهم الثقافى واحزابهم السياسية الخاصة بهم، وظلت صحفهم الحائطية تصدر بالانكليزية بينما صحف طلاب الشمـال تصـدر بالعـربيـة. اما تجربة جامعة جوبا والتى انشئت ـ بعد الاتفاقية ١٩٧٢ ـ بالجنوب ولتخدم على وجه الخصوص التكامل بين شطرى ولتخدم القطر ولتعبر عن وحدة السودان، فقد مضت الى عكس ذلك واضحت بؤرة مستمرة للمنـازعـات بين طلاب الشمـال وطلاب الجنوب وبسبب ذلك ظلت لسنوات بعد افتتاحها لا تفتح ابوابها الا لتغلقها بعد حين إثر تجدد الأزمات.

وهكذا ظل المثقف الشمالى منذ ان عرف الثقافة يتفاعل شرق اوسطياً باتجاه مصر والعـالم العـربى والمثقف الجنوبى يتجه تلقاء اوغندا وتنزانيا ويتفاعل افريقياً ويظل حوار الشمال والجنوب السودانى هو الحوار المفقود لأن الارضية الثقافية المشتركة هى البند الثقافى الغائب.

كنت يومها شاهد عيان عندما تقدم الطالب حسن أحمد من كلية الهندسة بجامعة الخرطوم ـ والذى كان من بين كل طلاب الشمال يتوفر على صداقات عديدة من زملائه طلاب الجنوب ـ الى زميل له من ابناء الجنوب قائلاً: هل يمكن قبولى عضواً بالـ .N .F. A (وهو تنظيم طلابى جنوبى سياسى والحروف اختصار للجبهة الوطنية الافريقية» [٣].

رد عليه الزميل الجنوبى قائلاً: لا لا يمكن. وفى غمرة الدهشة التى اوقعها الرد بالطالب الشمالى قال: انتم عنصريون اذاً. رد الزميل الجنوبى: لسنا عنصريين [٤] يا حسن لكن الظروف

---

٢ / محمد عمر بشير (جنوب السودان من الحرب الى السلام)

٣ / الاسم بالانكليزية AFRICANNATIONAL FRONT

٤ / مدح البروفسير عبد العال عبد الله مدير جامعة جوبا مؤخرا فى جلسات الحوار الذى تدوال حول ميثاق السودان المقدم من الجبهة الاسلامية القوامية فى كانون الثانى (يناير) ١٩٨٧ بان الجامعة قد عقدت مؤتمرا حول المناهج التعليميـة واقتـرحت وضع نصف المنهج من قبل الحكومة المركزية والنصف الثانى من قبل الحكومات الاقليمية والهدف من ذلك سد الفجوة الثقافية فى معرفة طلاب كل اقليم بالاقليم الاخر

نعم هى الظروف التى جعلت المدخل السياسى يستعصى فى غياب الارضية الانسانية والثقافية ويبقى مسجلاً فى تاريخ اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ان تنظيم الجبهة الوطنية الافريقية قد سحب عضويته عام ١٩٧٣ من المجلس الاربعين للاتحاد بعد تجربة فريدة فى التحالف تمت بين التنظيم الطلابى الجنوبى والاتجاه الاسلامى والجبهة الوطنية. وقد وقع الانسحاب بعد رفض الاتحاد ـ المعارض آنذاك للنظام المايوى بشدة ـ طلباً تقدمت به العضوية الجنوبية بتأييد اتفاقية اديس أبابا ليضع ختاماً للمحاولة اليتيمة.

الفصل السادس

تحرر فى الجنوب ثورة فى الشمال

[٦]

جاء رد النظام قويا إذ ذكر وزير الداخلية فى بيان وجهه إلى الأمة السودانية « إن تصرفات الهيئات التبشيرية قد تمادت أكثر مما يجب إذ دأبت على ممارسة نشاط فى الداخل والخارج لتعويق الاستقرار والأمن الداخلى »

ثم تلى ذلك القرار المفاجىء طرد سبعمائة عامل بالهيئات التبشيرية فى يوم واحد

رغم الملابسات التى اعترت مسيرة النظام العسكرى الذى تسلم السلطة فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٨، فانه يمكن القول ان السبب المباشر فى اندلاع الاحداث التى أدت الى الثورة الشعبية العارمة والتى أسقطت هذا النظام فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤، انما كان تأزم المسألة الجنوبية.

وجد الحكم العسكرى نفسه امام خيارين: ان يشن حرب ابادة شاملة ضدا الجنوب، أو ان يسلك سبل الحلول السلمية، وعندما اختار الثانى، شرع فى تكوين لجان لتقصى الحقائق ضمت فى عضويتها شماليين وجنوبيين، ثم رفع فى ذات الوقت قبضته الثقيلة على الحريات العامة وأعلن عن سماحه وتسامحه بازاء اى حوار يمكن ان يساهم فى الطريق الى الحل السلمى لمشكلة الجنوب والتى ظل لأمد طويل لا يعترف حتى بوجودها.

هنا سارع اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وخطف تلك الدعوة وقام بتنظيم عدد من الندوات كان من بينها ندوة عن «المشكل الدستورى» واختير لها عدد من المتحدثين كان من بينهم استاذ القانون الدستورى وعميد كلية القانون بذات الجامعة الدكتور حسن عبدالله الترابى الذى قلب مائدة الحوار على الحكم العسكرى وختم حديثه فى تلك الندورة قائلاً: «ان المشكلة فى الاساس هى مشكلة غياب الحكم الدستورى، لذا فان حل مشكلة الجنوب يكمن فى حل مشكلة الشمال ويكمن الاثنان معاً فى زوال الحكم العسكرى الحالى».

كانت تلك اول مرة يظهر فيها اسم الترابى على مسرح الحياة العامة والسياسة السودانية وكانت تلك آخر ندوة لم يكن النظام ليطيق بعدها الاستمرار، واقتنع من ثم بضرورة التراجع السريع والحاسم عن نزوة التسامح تلك ليجد نفسه مباشرة فى مواجهة الطلاب الذين سقط منهم شهداء مع استهلال ندوة المساء التالى. ومع تشييع جثمان الشهيد الاول كانت التظاهرات قد تحولت الى مسيرة واسعة جمعت كل قطاعات الشعب ومضت لايام تخللها إعلان العصيان المدنى الشامل والذى لم يرفع الا بقرار المجلس العسكرى العالى بحل نفسه اى سقوط النظام الديكتاتورى.

ترابط مشكلة الديمقراطية مع مشكلة الجنوب

تلك بإيجاز قصة ثورة «اكتوبر» (كما يسميها الشعب السودانى) التى انهت الوجود المادى لذلك الحكم العسكرى، الا ان سنواته التى قضاها جاثماً على مقاعد

السلطة قد تركت فى اطار مسألة الجنوب اكثر الجراح غوراً والتى ما تزال راعفة بالنزيف على صور متعددة. اذ ان اخطر ما أوقعه ذلك النظام بالسودان لا يتمثل فى غياب الحريات والحقوق الديمقراطية لأمد بقائه ولكن فى تحول مشكلة الجنوب من كل اعتبارات المعقول الى آفاق «اللامعقول» ليس بعبارة الأدب والمجاز ولكن بحساب الواقع والسياسة. جاء الحكم العسكرى الى السلطة وفق دعوة لاستلامها قدمها له رئيس الوزراء فى الحكومة البرلمانية الديمقراطية التى كانت تحكم البلاد قبل ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٨ ولم يأت عبر انقلاب. ورغم انه وبتحول تلك الرموز الحزبية الى رموز لمعارضته تحول النظام الى سياسة (الضبط و الربط) وفقاً لطبيعته العسكرية، فأودع رؤساء الاحزاب ـ التقليدية والحديثة ـ المعتقلات وشدد قبضته على الحريات العامة ثم ولى وجهه شطر الجنوب يصفى معه الحساب القديم.

كان قرار حل الاحزاب قد طال احزاب الجنوب بمثل ما طال رصفائها فى الشمال، وهكذا وجد كثير من ساسة الجنوب وعلى وجه الخصوص اعضاء البرلمان القدامى وقيادات الاحزاب انفسهم على هامش حركة السياسة والقرار السلطوى فى اقليمهم. واكتفى النظام باختيار بعض عناصر جنوبية وتعيينهم فى مناصب وزارية، وهى السُنة التى درجت عليها الحكومات منذ الاستقلال، اى تمثيل الجنوب بوزير او اثنين، وهو ايضاً ما لم يفت على الذكاء الجنوبى فى ان الشماليين الذين يضعونه على أغلب الأحوال بممثل أو اثنين فى وزارات ليست ذات بال يقصدون بذلك تجاوز تهمة تجاهله دون اعتبار حقيقى لحقه الاصيل بالمشاركة فى اقتسام السلطة والثروة.

كانت اول سياسات النظام العسكرى التى أثارت الحفيظة فى الجنوب هى توجهاته فى مجال التعليم ومحاولته لمجابهة النظام القديم ا لذى توطد منذ الاستعمار واستمر بعد الاستقلال والذى ظلت تحرسه دائماً آلة واسعة مترابطة من مؤسسات التبشير المسيحى. ورغم ان كثيراً من الشماليين وبعض الجنوبيين يعتقدون ان نشر اللغة العربية والاسلام يمثل عنصر تكامل ووحدة بين الشمال والجنوب الا ان محاولة النظام العسكرى ـ فى اوائل الستين من هذا القرن ـ لنشر اللغة العربية والاسلام فى الجنوب كانت تعوزها الحكمة والواقعية وانتهت الى عكس مقاصدها فى اغلب الأحوال. حاول النظام العسكرى ذلك من خلال القرارات التعليمية التى لم تراع الارض المزروعة بألغام المؤسسات التبشيرية، اذ شرع فوراً بالحاق كافة المدارس فى الجنوب بالحكومة اعتبرت اللغة الرسمية هى العربية ثم تطرف به مزاجه العسكرى فمنع الصلاة الا فى الكنيسة وقام بفتح عدد من المدارس والخلاوى القرآنية ثم أنشأ معهداً اسلامياً بجوبا واتبعه بمراكز للوعظ والارشاد للعناية بالكبار وتعريفهم بالاسلام.

فى ذلك الوقت كانت تعمل بالجنوب ٢٦٧ هيئة تبشيرية، منها الكنيسة الكاثوليكية والرومانية والارسالية الانجيلزية والارسالية الاميريكية، والارسالية الافريقية والارسالية السودانية وحيث خلا لها الجو تماماً بعد خروج ا لاستعمار لتشرف بالكامل على سير التعليم، ولذا لم يتوقع احد ان تمر قرارات النظام تلك دون ان تضعه مباشرة فى مواجهة المؤسسات السالفة خاصة وقد اقتحم عليها أعز مواطن حماها اى التعليم، فلم يشهد الجنوب بوادر تطبيق تلك السياسة حتى اصدر القساوسة - ممثلو الهيئات المختلفة - مذكرتهم الشهيرة التى نددت بالحكم العسكرى والتى وزعتها فى ارجاء الجنوب. وقد جاء فيها: «ليس هناك من احد مهما علا شأنه، ملكاً كان او امبراطوراً يمكن ان يجبرنا ان نسير فى طريق يخالف تعاليم أبينا الذى فى السموات والارض او ما يتجافى مع ضمائرنا».

جاء رد النظام قوياً اذ ذكر وزير الداخلية فى بيان وجهه الى الامة السودانية «ان تصرفات الهيئات التبشيرية قد تمادت اكثر مما يجب اذ دأبت على ممارسة نشاط فى الداخل والخارج ي لتعويق الاستقرار والامن الداخلى». ثم تلى ذلك القرار المفاجىء بطرد سبعمائة عامل بالهيئات التبشيرية فى يوم واحد منهم ٧٢ قسيساً يتبعون لبطريكية «فيرونا» و٢٨ آخرين من البروتستانت وليستقبل بعد ذلك و فى الفترة التى تلت عام ١٩٦٢ اعنف الانتقادات من صحف الغرب - الدينية وغير الدينية - فيما صب عليه الفاتيكان جام غضبه. الا انه وانصافاً للحقيقة و فى وقائع اصبحت الآن فى ذمة التاريخ فان القساوسة كانوا يستعصون امام اى مداخل للتفاوض والحوار حيث تمت محاولة ذلك معهم وعبر عنصر سودانى شمالى له اعتبار خاص ولا يمكن ان تلحق به تهمة تعصب دينى او انحياز للاسلام ضد المسيحية وهو الدبلوماسى والكاتب السودانى الراحل جمال محمد احمد والمعروف بعلاقاته الدولية واهتماماته الافريقية، حيث سرد فى كتابه «وجدان افريقيا» الصد العنيف الذى قوبل له من قبل القساوسة عندما جلس اليهم فى احدى الكنائس بالجنوب وحكى عن خروجه وحيداً لا يجد من يصحبه الى الباب وهو يحمد سلامته على النجاة من غضبتهم وانتهى الى تلخيص الأزمة فى كلمة جامعة - وردت فى ذات الكتاب - وهى «حمق دعا لحمق» اى ان نظام الفريق عبود كان احمق وكذا ممثلى الهيئات التبشيرية. كما أكد الكاتب فى ذات السياق ان ما تبثه اذاعة صوت الانجيل بأديس أبابا عن تنامى وانتشار الاسلام فى افريقيا ما هو الا اكذوبة كبرى قصد بها إيهام المسلمين وتخديرهم بتلك المزاعم ثم جلب الاموال من الغرب تحت الدعوة لمقاومة الزحف الاسلامى بنشر تعاليم المسيحية.

من هنا بدأت قصة الحكم العسكرى مع الجنوب تدخل فى حيثياتها المعقدة، حيث شهد عام ١٩٦٠ هجرة جماعية من الاستوائية الى أوغندا والكونغو وكان من بين المهاجرين شخصيات مرموقة من السياسيين واعضاء البرلمان السابقين، كما شهدت تلك الفترة ميلاد البذرة الاولى للمشكلة التى تفاقمت بحدة فيما بعد ولاتزال تشكل إحدى المعالم المأساوية لأزمة الجنوب، أى مشكلة اللاجئين، حيث بلغ عددهم فى أوغندا وحدها ١٢ ألف لاجىء ووصل الرقم الى ٥٠ ألفا وفقا لبعض التقديرات، ومن يومها بدأت قصة اللجوء والاغتراب والمجاعات والهجرة التى عانت منا قطاعات واسعة من شعب الجنوب مثلت هذه الهجرات عبر ملابساتها القاسية الحبل السرى الذى ظلت تتغذى به حركة التمرد فى جلب المقاتلين والسيطرة عليهم.

كما شهدت تلك الفترة وضمن حركة الجنوبيين فى المهجر، ميلاد عدة تنظيمات كانت نوى للاحزاب الجنوبية التى انبثقت لاحقا فى إطار السياسة السودانية، وكان من أهمها «رابطة المسيحيين السودانيين» وكذلك «الاتحاد السودانى الافريقى الوطنى لجنوب السودان» واللذان مثلا المعارضة للنظام العسكرى حتى عام ١٩٦٣ وبدعم تام من الكنائس[١] وشهد عام ١٩٦٢ بصفة خاصة حوادث الشغب التى انتظمت العديد من المدارس فى المديريات الجنوبية الثلاث، ورغم ان أغلب طلابها وطالباتها كانوا من أبناء الجنوب الا انهم كانوا عرضة لهجمات التمرد فى ظلمة الليل حيث تطوق المدرسة ويقع الهجوم الذى يسفر فى النهاية عن ضحايا اصابتهم أقدار متفاوتة من الأذى وذلك كان بالطبع بعضا من محاولة الرد على قرارات النظام التعليمية ومما اضطر كثيرا من المعلمين والمعلمات من أبناء مديريات الشمال أن يحزموا أمتعتهم عائدين شمالا متجاوزين قرار النقل الى الجنوب.[٢]

أما أكبر حدث شهده عام ١٩٦٢ فى قضية الجنوب فهو ميلاد منظمة الانيانيا فى تطور جديد لحركة عناصر التمرد الاولى التى فرت الى الغابة عام ١٩٥٥ والتى استفادت من تعاظم حركة اللجوء والهجرة ومن إنضمام مجموعات كبيرة من عناصر الفرقة الاستوائية أى تحصلها على خبرات ذات تدريب عسكرى نظامى. ومع فشل محاولات السياسيين الساعية لايجاد حل سلمي للمشكلة ارتفع صوت انيانيا ليكون الأعلى معلنة فى أول بيان لها النهج الذى تراه سبيلا وحيدا للتصرف الجنوبى لحل الأزمة. جاء فى بيان الانيانيا الاول: «اما وقد نفد صبرنا واقتنعنا بأن استخدام العنف والقوة سيؤدى الى الوصول لحل حاسم.. عقدنا العزم على العمل فورا ولا ينبغى أن يتوقع منا أحدا رأفة أو شفقة اذ اننا راغبون عن ذلك لأنفسنا من أحد».

وقد أنجزت انيانيا ماوعدت عبر سلسلة لا تنقضى من الهجمات على طريقة حروب

١/ وردت العبارة فى كتاب (مشكلة الجنوب جذور النزاع) من عمر البشير

٢/ راجع هامش الحلقة الاولى

العصابات واستطاعت فى يناير ١٩٦٤ أن تقوم بأجرأ عملياتها، عندما حاول فصيل منها بقيادة برنابا ديزماو أحد أبناء سلاطين قبيلة الدينكا وهو جندى سابق بالجيش أن يستولى على مدينة واو. وقد قدم بعد إلقاء القبض عليه اعترافا كاملا بأنه كان يقود فرقة مكونة من ١٢٤ متمردا وجلهم من الجنود السابقين بملابس الميدان لاحتلال عاصمة مديرية بحر الغزال (واو) وكانت عاقبة أمره الاعدام مع ثلاثة من معاونيه بعد محاكمة إيجازية تمت لهم بمدينة واو. وهكذا تزايد نشاط الانيانيا وفق هذه الطرائق وفى المقابل استخدمت الحكومة الجيش ليقمع بضراوة ذلك النشاط ونجم عن ذلك سقوط أعداد متزايدة من الضحايا الأبرياء وحرقت قرى بأكملها، بالاضافة لقطع الطرق وتحطيم الجسور والكبارى، وغاص الجنوب كله فى أسوأ فترات حريقه الطويل فيما استنزفت الخزينة العامة للبلاد بتكاليف الحرب الباهظة وهى فقيرة من الاساس لم تكن تقوى على حمل تكاليف السلام فى السودان فضلا عن الحرب.

وعلى صعيد حركة السياسيين الجنوبيين تأسس حزب سانو بعد عدة تطورات لكيانه السابق أى حزب «الاتحاد السودانى الافريقى الوطنى بجنوب السودان» وقد عرف هذا الاسم (سانو) منذ عام ١٩٦٣ وتركز نشاطه فى ليوبولدفيل عاصمة الكونغو، وتم انتخاب جوزيف أودهو وهو عضو برلمانى سابق رئيسا للحزب، ووليم دينق سكرتيرا عاما له. وقد بدأ نشاط حزب سانو بارسال مذكرات الى منظمه الوحدة الافريقية والى هيئة الامم المتحدة مطالبا بلجان دولية للنظر والتحقيق فى أزمة الجنوب وداعيا الى الحكم الفيدرالى عبر حق تقرير المصير. وافق فى ذلك الشعور بالضيم من الحكم العسكرى الا ان تلك المنظمات الدولية ما كانت لتسعفه بإزاء خشيتها من التدخل فى أمور داخلية لدولة لها عضوية بها.

ظل سانو منذ ميلاده وعبر السنوات الاولى التى تلت تأسيسه صوتا داعيا للوفاق والحل السلمى وعبر التفاوض المباشر بين قوى الشمال وقوى الجنوب، وقد أدان رئيسه جوزيف أودهو عمليات الانيانيا ونفى أى صلة لحزبهم بها، ولكن مع مرور الوقت وتعقد الازمة وتصاعد العمليات أصبحت الانيانيا وكأنها الجناح العسكرى لسانو وقبل اندلاع ثورة أكتوبر ١٩٦٤ كانت الخلافات قد دبت فى صفوف سانو بين دعاة الحل السلمى عبر المفاوضات مع الشمال وبين دعاة الانفصال التام والاستقلال بدولة فى الجنوب، وهى الخلافات التى انتهت بالزعيم الكبير وليم دينق أن يقف وحيدا فى اثناء الطريق الى مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥، وقد دفع التطرف الى تطرف مضاد واصبحت الغلبة له على الاعتدال وأضحى وليم دينق يومها وكأنه أثر من حكمة قديمة عفا عليها زمان العنف فى الحريق الطويل.[٣]

مهما يكن فقد دفع النظام الديكتاتورى زواله ثمنا لمواقفه فى الشمال والجنوب،

٣/ سيكون مؤتمر المائدة المستديرة موضوع الحلقة التالية

لكنه اضطر ساسة الجنوب أن يدفعوا تسامحهم أيضا مع ذلك الثمن، وزين أيضا لقلة فى الشمال ان العنف والسبيل العسكرى هو أفضل السبل وظل بعض الشماليين يذكرون اسم حسن بشير[٤] همسا أو علنا كلما تعثر السلام طريقا لحل مشكلة الجنوب. ولكم تعثرت المفاوضات وهى تخطو للتحضير لمؤتمر المائدة المستديرة بسبب أزمة الثقة التى توطدت لدى قادة الجنوب واستطاعوا بشق الأنفس أن يجلسوا أخيرا على المائدة المستديرة فى قبالة أحزاب الشمال رغم قيام الحكومة الثورية الجديدة.

لكن هل فشل مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥ فيما نجحت فيه اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢؟

من المائدة المستديرة الى اديس ......

فى ليلة صيفية من ليالى شهر مايو١٩٦٨ توقف تلفزيون محطة أمدرمان[٥] فجأة عن بث سهرته المسائية وشرع فى بث موسيقى حزينة ليقطعها ببيان رسمى ينعى الى الامة السودانية الزعيم الجنوبى الكبير وليم دينق إثر جريمة إغتيال أوقعت به وستة من رفاقه فى حزب سانو بمنطقة أمبوش على طريق رومبيك ـ واو، وهم فى سيارة كانت تقلهم على ذاك الطريق. و فى سبتمبر من العام الماضى توجه الصحفى السودانى محمد سيد أحمد المطيب بسؤال الى السيد صمويل أرو رئيس التجمع السياسى لجنوب السودان[٦] يقول السؤال: لماذا لا يحضر جون قرنق الى الخرطوم؟ رد السياسى الكبير صمويل أرو: اذا حضر ربما يغتال كما أغتيل وليم دينق.. رد الصحفى مستغربا: ولكن من الذى اغتال وليم دينق؟ فأجاب السيد صمويل: المهم انه قتل[٧]

كانت حكومة محمد أحمد محجوب قد وجهت الاتهام صراحة الى متمردى الانيانيا فيما ردت الثانية منكرة الاتهام وهى تلقى باللائمة على عاتق الحكومة وعملياتها العسكرية فى الجنوب. اما وجوه المقارنة وفقا لرد السياسى المخضرم صمويل أرو بين اغتيال وليم دينق واحتمالات أن يقع نفس المصير على جون قرنق فيكمن فى إشارة لطيفة الى علاقة غائبة فى معظم التحليلات السياسية السودانية الراهنة وهى تتأمل القتال الراهن الذى يقوده جون قرنق، اذ ان وليم دينق بذاكرة معظم السياسيين الذين عاصروه وتهيأ لهم أن يجلسوا اليه طويلا منذ البرلمان الاول وعبر مفاوضات مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥ ثم عبر البرلمان الثانى، هو مثال للصوت المعتدل الحريص على وحدة السودان وقد دفع حياته ثمنا لقناعته تلك ولذلك تحسر عليه

٤/ وزير الدفاع فى حكومة الفريق الفريق ابراهيم عبود

٥/ ام درمان تعتبر العاصمة الشعبية وبها محطة ارسال تلفزيون السودان

٦/ التجمع السياسي لجنوب السودان يمثل احد اهم الاحزاب العاملة فى الساحة الان

٧/ نشرت المقابلة بجريدة (الراية) السودانية

السياسيون السودانيون وهم ينظرون الى التعنت البالغ الذى قابلت به حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون قرنق كل محاولات اللقاء والتفاوض وإقرار السلام التى أعقبت انتفاضة الشعب فى ابريل ١٩٨٥. وحيث استجاب وليم دينق لنداء سر الختم الخليفة رئيس الوزراء فى الحكومة الانتقالية لثورة اكتوبر ١٩٦٤، وحضر للخرطوم فى تحد لعناد حركة الانيانيا فى عدم الاستجابة لنداء وقف إطلاق النار بل وخارجا على تعنت زملائه فى حزب سانو الذين ترددوا كثيرا بازاء قرار الحضور للخرطوم والمشاركة فى المؤتمر بل ان وليم دينق هو صاحب المبادرة فى اقتراح المؤتمر.

وقد استجابت حكومة الثورة له وهى تؤكد ضرورة عقد لقاء مائدة مستديرة بين الجنوب والشمال. وفى المقابل فان حركة جون قرنق قد تسببت فى عرقلة الخطوات العملية لبدء التحضير للمؤتمر الدستورى رغم الدعوة الملحة من كافة القوى السياسية السودانية بالتجاوب مع ذلك النداء، أو هذه قناعة قطاع سودانى عريض. لكن الذى أراد أن يقوله السيد صمويل أرو من خلال مقارنته المدهشة - او بعبارة أدق ماتقوله قراءتى لما بين سطوره - هو الاشارة الى ان من يلقى السلاح ويقبل التفاوض والسلام فى غمرة موجة عارمة من التطرف كالذى وصل اليه الحال الآن أو كالذى وصله من بعد تجربة الحكم العسكرى الاول، ان الذى يلقى السلاح فى مثل هذا الجو المشحون عليه أن يستعد ليكون ضحية لذلك السلاح.

كان وليم دينق بحق مثالا للسياسى الوطنى الذى يرفض ارتهان الارادة الوطنية لدى الأجانب ولذلك بادر بتهنئة زعماء ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وهو يقدر ماسقناه فى الحلقة الماضية من ان رياحها قد هبت من الجنوب وان رئيس وزرائها هو سر الختم الخليفة وكيل المعارف القديم بالجنوب وأحد الخبراء فى مسألته والذى أكمل مآثره عندما استجاب بإيجابية للدعوة لمؤتمر المائدة المستديرة وهو أول لقاء بين الشمال والجنوب بعد قطيعة دامت ثمانية أعوام كانت بعضها سنوات الأهوال الست فى ظل الحكم العسكرى، الا انه وبالقرب من وليم دينق كان الرأى لدى رفاقه فى سانو قد بلغ شأوا بعيدا من الحدة والتطرف بعد تلك البداية الدبلوماسية المسالمة، فحينما وافق وليم دينق على الحضور للخرطوم والبدء فى مداولات المؤتمر رفض جوزيف أودهو زميله فى تأسيس الحزب - حيث كان رئيسا ودينق سكرتيرا عاما - رفض مجرد مقابلة رئيس وسكرتير لجنة الاعداد للمؤتمر والاجتماع معهم بصفتهم الرسمية أو الشخصية ولم يستجب لندائهم الا عبر الاجتماع الذى دعا له وزير داخلية أوغندا بين وفد اللجنة التحضيرية وزعماء الجنوب فى منفاهم والتباحث معهم حول الخطوات التمهيدية للمؤتمر.

نعود الى السؤال المطروح هل أخفقت المائدة المستديرة ونجحت مداولات أديس أبابا؟

كان مؤتمرالمائدة المستديرة لقاء ما منه بد فى ضوء ظرفه النفسى التاريخى الذى جاء فيه، فهو أولا نداء من الجنوب الذى وقع عليه القرح الأكبر إبان فترة الحكم العسكرى المباد فلم يكن امام الشمال والذى تمثله الحكومة المركزية التى حملتها الثورة الاكتوبرية الى السلطة الا أن يستجيب له. وهو ايضا اول لقاء بعد ثمانى سنوات. وهو أخيرا السبيل الوحيد امام طرفى النزاع للتفاهم حول المشكلة ولابداء حسن النوايا أو سوءها. أما الذى تمخض عنه المؤتمر من نتائج فهو أيضا ما حكمه به ظرفه وهو برأى الكثيرين نقطة مضيئة فى تاريخ علاقات الشمال بالجنوب. بقى أن نتلمس وجوه المقارنة الصعبة بين لقاء المائدة المستديرة ١٩٦٥ ولقاء أديس أبابا ١٩٧٢ اذ ان سبـع سنـوات فى بلد مثل السودان تمثل فارقا كبيرا مليئا بالمفارقات

ويمكن إجمالها فى الآتى:

١ / ان الذى دعا لمؤتمر المائدة المستديرة كان صوتا جنوبيا لم ينبثق من اتفاق يصل الى إجماع أو شبه أجماع والذى استجاب كان حكومة انتقالية ذات سلطات منقوصة الشرعية الدستورية. اما الذى دعا لمفاوضات أديس فهى حكومة شمولية ذات حزب واحد وبسبيل اجازة دستورها الذى تضمن نفاذه بقوة السلطان وتمت الدعوة عبر تحركات دولية واسعة وتولى أكبر الجهد فيها شخصية جنوبية أختيرت بدقة تضمن عدم التشكيك فيها أو التوجس منها وهى شخصية أبيل ألير قاضى المحكمة العليا السابق والذى كان يتحرك من موقعه كنائب لرئيس الجمهورية والذى سبق له أن قدم استقـالتـه من الهيئة القضائية عندما طلب منه المشاركة فى سكرتارية مؤتمر المائدة المستديرة الا ان رئيس القضاء وقتها رفض الموافقة على استقالته.

٢ / كان الشقـاق قبيل مؤتمر المائدة المستديرة قد فتك بالرأى الجنوبى السياسى وقسمـه بين طرف ينـادى بحق تقرير المصير وآخر بالحكم الفيدرالى وآخر يطالب بالحكم الاقليمى ووجهـة نظر جنوبية ترفض أى تمييز بين الشمال والجنوب فى مسـألة الحكم والادارة وتـراه اقليما مثل أى اقليم آخر فى السودان وكانت هناك عمليـات الانيـانيـا الحـربيـة وقيادتها العسكرية التى رفضت الاستجابة لنداء السياسيين بوقف إطلاق النار. وقبيل اجتماعات أديس أبابا كانت القيادة الجنوبية قد انقسمت مرات عديدة عبر قوى سياسية وأحزاب وحكومات منفى الا انها عادت وانحسم الامر عمليا عند من يملك السلاح ويدير القتال فى العمليات التى وقعت بالجنوب وكانت الانيانيا فى صورتها الاخيرة بقيادة جوزيف لاقو تمثل ذلك الحسم.

٣ / كان انعقاد المؤتمر خارج السودان يعنى لدى الاحزاب السياسية الشمالية التى تداعت للمائدة المستديرة ثغرة خطيرة للتدخل الاجنبى وتعطل المؤتمر عدة مرات بسبب الخلاف بين انعقاده فى جوبا وهى تعيش تحت حالة الطوارىء ـ وهو الرأى الجنوبى ـ وبين انعقاده فى الخرطوم حسب المقتضيات العملية، بينما تجاوز دعاة أديس أبابا أشكال المكان وجلسوا سرا فى أديس وهى المكان الأثير لدى قادة الجنوب

يومئذ وتحت رعاية كاملة من الامبراطور الراحل هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا.
٤/ كانت رئاسة مؤتمر المائدة المستديرة محل خلاف أيضا حيث اقترح ممثلو الجنوب القاضى عبد المجيد إمام لرئاسة المؤتمر وكان رأى سكرتارية المؤتمر أن تسند الرئاسة الى النذير دفع الله باعتباره مدير جامعة الخرطوم وهى مؤسسة تمثل قومية البلاد وقد آلت إليه الرئاسة بالفعل. وفى أديس كان الرئيس هو ممثل مؤتمر كنائس افريقيا أى عنصر أجنبى وهو مالم يكن مطروحا البتة فى مؤتمر المائدة المستديرة اذ ان مشاركة الأجنبى كمراقب كانت محل نظر وخلاف، بينما كان رئيس وفد الحكومة نفسه هو السيد أبيل ألير وهو عنصر جنوبى.
٥/ كان ممثلو الشمال فى مؤتمر المائدة المستديرة هم رجالات أحزابها المعروفون حيث مثل داود الخليفة حزب الأمة ومحمد احمد ميرغنى الحزب الاتحادى ومثل الفاتح عبود حزب الشعب ومثل د. حسن الترابى جبهة الميثاق الاسلامى ومثل محمد ابراهيم نقد الحزب الشيوعى ودار خلاف حاد حول المراقبين الأجانب وسوى آخر الأمر باعتماد عددا منهم باعتبارهم يمثلون دولا صديقة. أما فى أديس فكان يمثل وفد الحكومة كل من أبيل ألير وهو جنوبى مسيحى ود. منصور خالد وزير الخارجية ذى العلاقات الوطيدة مع المعسكر الغربى خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية وحيث كان الأجانب مشاركين وليسوا مراقبين بدءا برئيس المفاوضات نفسه وممثل مؤتمر كنائس افريقيا ثم ممثل الامبراطور هيلاسلاسى وممثل مجلس الكنائس العالمى.
٦/ كانت الوجهة السياسية لحكومة أكتوبر الانتقالية غير معلومة ولذا لم يتوقع دعمها من جهات خارجية فى توجهاتها نحو السلام فى الجنوب والتى قد تستفيد منها بالأساس حكومة قادمة مجهولة الهوية. وفى أديس أبابا كانت حكومة نميرى قد قطعت آخر صلاتها بدول المنظومة الاشتراكية بعد فشل محاولة الانقلاب الشيوعى فى يوليو ١٩٧١ وإعدام قيادات الحزب وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، أى ان توجه النظام قد انحسم نهائيا لصالح المعسكر الغربى ذى اليد الطولى فى دعم وتزويد التمرد وتمت المفاوضات تحت مباركة ورعاية المنظمات الكنسية وبتوجيه من دول الغرب.
٧/ فى مؤتمر المائدة المستديرة كانت احزاب الشمال متحفظة إزاء معظم المقترحات الجنوبية مثل الحكم الفيدرالى والمحافظة على بقاء الجنوب كاقليم واحد بالاضافة للمطالبة بحق تقرير المصير للجنوب بل انها كانت مترددة فى أمور أقل خطرا من ذلك مثل التعليم والميزانية والضرائب والتشريع والامن والعلاقات الخارجية حيث كان الرأى الجنوبى الغالب يطالب بنوع من التميز والاستقلال فى كل ذلك. بينما سادت أديس روح جد مختلفة لدى الطرفين ـ اذا ما اعتبرنا ان هنالك طرفين فعلا ـ وهى التساهل والتسامح بإزاء كل هذه المسائل، فقد تنازل وفد الانيانيا عن مطالب الجنوب التقليدية فى حق تقرير المصير والحكم الفيدرالى والقوات المسلحة الخاصة

بالجنوب وبالمقابل ضمنت لهم فى الاتفاقية مطالبهم فى الحكم الاقليمى الذاتى فى إطار السودان الموحد وبقاء الجنوب كاقليم واحد وأعطيت سلطات التصرف بالميزانية والضرائب والتعليم والمدارس التبشيرية واعتمدت اللغة الانجليزية كلغة ثانية لكل السودان وتمت الموافقة على قيام المجلس التشريعى الاقليمى للجنوب قبل أن يقوم مجلس الشعب القومى ثم اخيرا تم التعهد على ادخال كل نصوص الاتفاقية فى صلب دستور البلاد الدائم مع تميزها بطريقة تعديل بالغة التعقيد وهو ما أدى فى النهاية لأن يكون أهم أسباب فى أزمة تقسيم الجنوب الى ثلاثة مديريات.

٨/ دارت مداولات المائدة المستديرة فى العلن حيث أضافت وسائل الاعلام بُعدا مثيرا للمفاوضات المتوترة أساسا وبدا كل فريق يصرخ بلهجة حادة امام الرأي العام - وكما وصف الامر محمد عمر بشير سكرتير المؤتمر - ان الشماليين بعد ان تقدموا فى خطبهم للمؤتمر باللائمة التقليدية التى تلقى المشكلة على عاتق الاستعمار ارتاعوا لخطب ممثلي الجنوب التى اعتبروهم احفاد تجار الرقيق وكان تعرف الشمال على مدى ما تنطوى عليه الانفس الجنوبية من ازمة ثقة تجاه الشمال بمثابة صدمة لهم . بينما دارت محادثات اديس وراء الكواليس وبين فريقين لا يستطيع أحدهماأن يقدم على حديث عن أزمة الثقة أو عن تجارة الرقيق.

٩/ اخيرا وعلى عكس مايزعم كثير من الشماليين فان اتفاقية أديس أبابا لا تتضمن بنودا سرية ومن يطلع على تفاصيلها يعلم انه لم تعد هناك حاجة لأسرار، بينما انطوت مقررات المائدة المستديرة على بنود سرية وفقا لطلب الشق الجنوبى الذى كان يخشى الأصوات وردود فعل المتطرفين اذا اعلن عن البند الذى ينص بالموافقة على «البحث عن حل سلمى يضمن وحدة السودان» ولسخرية المصادفة فقد كان هذا البند الذى اعتبرته الاحزاب الشمالية من قبيل البدهى المعلوم بالضرورة فان ممثلى الجنوب اعتبروه سرا جليلا.

وهكذا راح محمد احمد محجوب رئيس الوزراء الذى تلى الحكومة الانتقالية وتعهد على حكومته المضى فى حل مشكلة الجنوب بعد أن انفض المؤتمر وتمخض عن لجنة الاثنى عشر، راح يضرب فى شرق افريقيا دولة إثر دولة ويلاقى الامبراطور هيلاسلاسى والرؤساء أبونى، وموبوتو، وجومو كينياتا، ونايريرى ويتلقى منهم أحسن الوعود بالمساهمة فى حل المشكلة وإغلاق الحدود وتشجيع عودة اللاجئين والمساهمة فى إعادة توطينهم والتوسط لدى الانيانيا وهو يحاول جهده أن يجد حلا للأزمة خارج الحدود بعد أن يئس من الحل داخل الحدود. كما واصل جهده فى تزويد الجيش بمزيد من الأسلحة حصل عليها من جولاته فى دول الغرب ومن يطلع على مذكراته السياسية فلن يجده ينظر للمشكلة الا كما تنظر الحكومة الانجليزية لمشكلة إيرلندا، أى مشكلة «خروج على القانون» وكانت تأتيه الانباء: فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٦ دمر الكوبرى بين تالى وتاكا وفى ٢٨ اكتوبر ١٩٦٦ هاجموا قرية قورميا على بعد ٤

اميــال من كابويتا ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٦ حطم المتمردون شاحنة للجيش وقتلوا ٦ أشخاص وفى ايبا بمنطقة مريدى هوجم الجيش وقتلت سرية منه. وهذا غيض من فيض ويستمر الحريق الكبير.

الفصل السابع

كانت لنميرى أيام

[٧]

«كان نميرى كجوراً فى الجنوب لم ينل أحد من المحبة مثلما نال يسمع اليه الجنوبى باحترام وهو ينطق بالعامية البسيطة: «ينبغى ان تقلعوا عن شرب المريسة لأنها تورث الكسل وتمنع العمل».

دعا المؤرخ الانكليزى ارنولد توينبى فى كتابه «من النيل الى النيجر» المواطن السودانى الشمالى الى ان يتحلى بالعاطفة والتجاوب مع عادات وتقاليد اخيه المواطن الجنوبى ذات الصبغة الافريقية المتميزة عن عادات وثقافة الشمال. وقد عاد جعفر نميرى من اديس ابابا بعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٢ وكأنما تقمصته نصيحة توينبى تلك، وهو يمسح ارجاء الجنوب بقعة بقعة، ويقف فى كل ناحية من حواضره، حتى اصقاعه النائية، لا يدع قرية صغيرة أو كبيرة ولا ارضا غمرتها مياه السدود أو احاطت بها الغابات الا زارها ما دام فيها اناس يجلس اليهم فى اكواخهم الصغيرة ويلبس مثلهم جلد النمر وينزل معهم الى حلبة «النقارة» ، وقد وضع على رأسه طاقية من ريش النعام. ما كان نميرى يرجو لنفسه كثير وقار، وهو لا يرى فى نفسه الا تجلى صورة الزعيم البطل الذى يحمل السيف ويركب على ظهر الثور ويغنى فى طلاقة مع المواطن الجنوبى بعد ان انعم عليه بالسلام. وللحقيقة فمنذ صلاح سالم (٣) عضو مجلس قيادة الثورة المصرية ١٩٥٢ لم يشهد الجنوب اجنبيا أو شماليا ينزل من عليا البروتكول والسلطة ويجلس معهم على الارض، وقد استنكر قادة الشمال يومها تلك الخفة من الضابط المصرى واطلقوا عليه تهكما لقب الميجر الراقص بعد ان رأوه يفعل ذلك مع المواطنين الجنوبيين. بل انه لا يمكن لاحد فى السودان ان يخال محمد احمد محجوب (٤) وهو أول رئيس وزراء زار الجنوب فى عام ١٩٦٥ وسط حراسة مشددة يفعل مثل ذلك. كان نميرى كما وصفه استاذ القانون الدستورى كجورا فى الجنوب. لم ينل احد من المحبة مثلما نال، يسمع اليه الجنوبى باحترام ومحبة وهو ينطق بالعامية البسيطة «ينبغى ان تقلعوا عن شرب المريسة (٥) لانها تورث الكسل وتمنع عن العمل».

اما على مستوى المثقفين الجنوبيين فقد كانت مايو ثورة دون ريب، والدستور وثيقة مقدسة والاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الفرد الحاكم باللوائح والضوابط والقانون ونميرى هو رئيس الجمهورية ذو السلطات الدستورية ومجلس الشعب القومى او الاقليمى هو المجلس التشريعى، الذى تخاض انتخاباته فى الجنوب بكل جدية ومنافسة حامية، واما اتفاقية اديس ابابا فهى سفر السلام المجيد. الا ان الامر

١/ ترجم الى العربية بعنوان «الوحدة العربية آتية».

٢/ النقارة هى ايقاع سودانى شعبى يصاحبه رقص.

٣/ كانت زيارته قبل الاستقلال ضمن المحاولة المصرية لضم السودان.

٤/ راجع هوامش الفصل الاول من هذه الحلقات.

٥/ مشروب سودانى شعبى مسكر.

بالنسبة للشمال فلا يكاد يبلغ شيئا من ذلك، فنميرى بنظر اقرب وزرائه اليه والى اطفال المدارس الابتدائية كائن لا يمكن اخذه مأخذ الجد. وكان الاتحاد الاشتراكى لدى اشد المتحمسين له فى الشمال تنظيما طائفيا لا يمكن ان يتسع للجميع أما بالنسبة لاغلب المنتسبين اليه فهو آلة سياسية تدر عليهم مصالح شخصية فقط لا مبادىء ولا سياسات. اما وزراء الشمال - اى وزراء الحكومة المركزية - فما كان احدهم يستطيع ان يمسك لسانه بعد ان يأمن الرقباء عن اغتياب الرئيس وسياساته وقرارته. كان كل واحد منهم يعلم انه رقم عابر فى حسابات الرئيس الذى يضع الدستور فى يده كافة السلطات ولن تمضى عليه اربع سنوات وهو جالس فى مقعده على الفرض الاحسن وحتى لا نظلم احدا، نقول ان البعض الكثير منهم يبذل جهده المخلص فى اطار وزارته باعتبار مسؤوليته الشخصية وليس بذلا فى اطار نظام شامل وضمن خطة متكاملة بعيدة المدى. ورغم ان كثيرا من اقاليم السودان شهدت مشاركة واسعة فى كل اجهزة ومؤسسات نظام نميرى، الا ان ذلك كان يحدث تلقائيا فى مناطق لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن الارتباط بالسلطة - أيا كان نوعها ورموزها - لانها تعتمد عليها فى تسيير اهم شؤونها واحيانا فى حاجات معاشها الاولية، ولم يتطور ذلك الى حمية أو ولاء لشخص نميرى باعتباره قيادة وطنية مجسدة للآمال والطموح. كما لا يحتاج شخص لدليل حتى يثبت ان ضعف القناعة واحيانا الكفر البواح بكل اجهزة النظام ووثائقه وسياسته هو الحالة السائدة لدى السواد الاعظم فى الشمال.

اعلان الحكم الذاتى

اما النظرة للتحول الذى طرأ على نظام نميرى بعد المصالحة الوطنية التى بادر[٦] اليها عام ١٩٧٧، وبعد ان وصلت المعارضة التى كانت تقودها الجبهة الوطنية الى الحد الذى يهدد النظام ويهدد استقرار السودان وينذر باندلاع الحرب الاهلية فى الشمال لاول مرة وذلك بعد ان استطاعت عناصر تلك الجبهة غزو الخرطوم وشل سلطة نميرى بل وتغييبها تماما ولثلاثة ايام متوالية. كانت النظرة لتلك المصالحة الوطنية التى اضطر لها نميرى، بعد ان لم يكن امامه بد منها، والتى تلتها اتاحته الفرصة لعناصر الجبهة الوطنية للمشاركة فى مؤسسات النظام بل وتعيين قياداتها فى اعلى الاجهزة الدستورية، مما اعتبره كثير من الشماليين محاولة هامة لرأب الصدع فى الصف الوطنى وخطوة مباركة من النظام. اذ عاد السيد الصادق المهدى من المنفى واطلق سراح د. حسن الترابى بعد سبع سنوات من الاعتقال واعلن الشريف حسين الهندى تأييده لمبادره الصلح والسلام.

٦/ كانت الجبهة الوطنية تضم حزب الامة والحزب الاتحادى الديمقراطى وجبهة الميثاق الاسلامى.

غير ان الجنوب ووفقا لما ظلت تحمله كل ادبيات طليعته السياسية[٧] المثقفة يعتبر ان تلك الخطوة اول انحراف لمسيرة ثورة مايو عن اتجاهها الاصيل ، وفيما ظلت معظم عناصر المصالحة الوطنية تؤثر الصمت عن التدخل فى اى شأن جنوبى، فان الاعضاء[٨] الجنوبيين بمجلس الشعب القومى لم يترددوا فى ان يطلقوا عليهم وصف رجعيى ثورة مايو. وكم كان ذلك مدهشا لاولئك الرجعيين وطريفا اذ رأوا انفسهم ينسبون للثورة والرجعية فى ذات الوقت.

بادر نميرى فور عودة وفده من اديس ابابا عام ١٩٧٢ الى اعلان قانون الحكم الذاتى الاقليمى، الذى ينظم الادارة والحكم فى المديريات الجنوبية الثلاث، وحيث قضت المادة ٤٠ منه باجراء انتخابات مجلس الشعب الاقليمى، ورغم تحفظ بعض الشماليين ـ ومنهم بعض العناصر الملتزمة بثورة مايو ـ ازاء اجراء الانتخابات الاقليمية قبل ان تلوح فى الافق ارهاصات انتخابات مجلس الشعب القومى. بالاضافة لما قد تحمله عملية الانتخابات من تهديدات لاوضاع السلام حديثة العهد فى الجنوب، وقبل اجازة الدستور وهو من الاعمال التى سيناط بها ذلك المجلس الذى يمثل كل السودان. الا ان نميرى الذى جعل همه الاكبر رضى الجنوب المتمثل فى التقيد بحرفية نصوص الاتفاقية بادر الى تعيين المجلس الاقليمى العالى التنفيذى للجنوب برئاسة السيد ابيل الير، وطلب اليه الشروع فورا فى اجراءات الانتخابات حتى تكتمل قبل الوقت الذى حدد فى الاتفاقية، وهو تشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٧٣.

وبالفعل اجريت الانتخابات قبل ذلك التاريخ فى المديريات الثلاث وعقد مجلس الشعب الاقليمى اول جلسة فى كانو الاول «ديسمبر» ١٩٧٣، بعد ان نالت قائمة الير اغلب المقاعد واعتبر ذلك بمثابة المباركة الشعبية للاتفاقية. وقام المجلس بانتخاب الير رئيسا للمجلس العالى التنفيذى اى اعادته لمنصبه كما تم تعيين بقية اعضاء المجلس اى الوزراء الاقليميين بتشكيل يقارب التشكيل الذى كان قائما.

وعلى صعيد آخر تحركت اجهزة الاتحاد الاشتراكى واكتمل بناؤها من ادق خلاياها فى الوحدات الاساسية حتى المؤتمر الاقليمى. وهكذا دارت عجلة ثورة مايو فى الجنوب بتكامل اعظم من الشمال، وتغير وفقها المصطلح السياسى فى الجنوب وتبدلت بعض المفاهيم وانتظم الصورة السياسية شكل جديد تماما، لكن الذى لم

٧/ راجع لازاراس ليلا موات فى كتابه The Sourthren Sudan - Why Back to Arms

٨/ جاء فى الكتيب الذى اصدرته جماعة التضامن والتى تضم الاعضاء الجنوبيين بمجلس الشعب القومى والذى حمل تفاصيل اعتراضهم على القرار الجمهورى الذى يقسم الجنوب الى ثلاث اقاليم عام ١٩٨٣ العبارة التالية:

The reactionaries of May revolution who pioneering ,financing and and redivision

تفلح ثورة مايو فى تبديله بالجنوب هو ابطال بذرة الصراع الشمالى الجنوبى وحدة الصراع الجنوبى الجنوبى، والذى تجدد على مستوى محدود مع انتخابات مجلس الشعب الاقليمي وظل يتقوى حتى انتهى مع انهيار اتفاقية السلام وعودة السياسيين الى المنفى والجنود الى الغابة.

كانت الروح التى سادت اثناء مداولات اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ هى التى جعلت الجنوبى، ممثلا فى مفاوضيه من اعضاء حركة الانيانيا، يتنازل عن مطالبه التقليدية فى الحكم الفيدرالى وانشاء قوة عسكرية «جيش مستقل» ومن ثم جاء قرار استيعاب ستة آلاف مقاتل من جنوب حركة الانيانيا فى القوات المسلحة تعبيرا عن التكامل العسكرى بين الشمال والجنوب فى جيش واحد.

الا انه رغم ما يرى من نوايا حسنة فى هذا القرار فقد ظل يمثل البند الاضعف فى اتفاقية اديس ابابا والاكثر حساسية ايضا، والذى مثل ثغرة فى اكتمال الاستقرار والسلام فى ربوع الجنوب. ونتيجة للاجراءات التى ترتبت عليه من قبيل نقل بعض الوحدات العسكرية الجنوبية الى الشمال او الى منطقة اخرى فى الجنوب هو الباعث على تجدد العنف والاضطرابات على النحو الذى فصلناه فى الحلقة الرابعة من هذا المبحث. ورغم ان الصورة العامة فى الجنوب كانت تعكس ما يشبه الاجماع على الاتفاقية الا ان بعض شروخ فى هذا الاجماع كانت تطفو احيانا على السطح فى السنوات الاولى، التى تلت الاتفاقية وقد دأب بعض مؤيدى مايو فى الشمال على تخويف الجمهور الشمالى من غضبة جنوبية عارمة قد تجتاح الخرطوم اذا حاول الشمال اسقاط نظام نميرى.

وكانت هذه العصا الغليظة اكثر ما يلوح بها عند تمرد الرأى العام الشمالى فى ايام الانتفاضات وخاصة ابان ثورة شعبان الطلابية التى قادها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عام ١٩٧٥ وانتظمت فيها كل معاهد العلم فى السودان.

الا انه، ورغم ذلك الاعتقاد، جاءت التصريحات من بعض القوى الجنوبية لتوضح ان الاجماع على اديس ابابا لم يكن كاملا، خاصة فى الفترة التى تلت اعلان تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم. وشجع الخلاف على الافصاح عن بعض ما ظل طىء الكتمان ومن الامثلة الواضحة على ذلك الوثيقة التى اصدرتها احدى قبائل المديرية الاستوائية وهى البارى عام ١٩٨٣ بعنوان «لماذا يؤيد البارى قرار اعادة تقسيم الاقليم الجنوبى» وجاء فيها:

«ان اتفاقية اديس ابابا لا تعدو ان تكون وثيقة لوقف اطلاق النار بين مقاتلى حركة انيانيا وحكومة الخرطوم. واننا نقول بحزم انها لا تحمل اى الزام شرعى أو دستورى للدولة اذ انها لا تمثل الارادة العامة لمواطنى جنوب السودان».

اهمال الجنوب لمشكلاته

وفيما راح الجنوب يغرق بعمق فى خلافاته المحلية، فقد انصرف الهم الشمالى الرسمى عنه تماما، والحكومة المركزية التى يفترض ان يتساوى اهتمامها ورعايتها لكل انحاء البلاد اضحت حكومة للشمال دون الجنوب. وقد اثار هذه المسألة واعترف بها عدد من اعضاء مجلس الوزراء القومى انفسهم. ففى الندوة التى اقامتها هيئة مجلس الشعب ضمن برنامج تثقيف الاعضاء توطئة للبدء فى مداولات قرار تطبيق نظام اللامركزية فى كافة انحاء السودان بتقسيمه لخمسة اقاليم وذلك بقاعة الامتحانات الكبرى بجامعة الخرطوم عام ١٩٨٠ حيث بادر د. حسن الترابى النائب العام «وزير العدل» وقتها، والذى كان يتحدث عن مدى تهيئة البلاد لذلك النمط من الحكم قائلا: «لقد لاحظت ان مجلس الوزراء طيلة السنوات التى قضيتها عضوا فيه لا يكاد يتعرض بالنقاش والمداولة لاى من الشئون التى تخص الاقليم الجنوبى، وكأن الجنوب جزء خارجى لا يقع تحت مسؤولية المجلس. وان اكثر ما اخشاه ونحن مقبلون على تطبيق نظام الحكم اللامركزى، ان نكرر ذات التجربة، فندعى اننا اعطينا السلطات للاقاليم لتواجه المشاكل بكل ثقلها، ويتمتع مجلس الوزراء القومى بتلك الراحة التى توفرت له من اللامركزية، بينما الاقاليم بحكم مواردها وحداثة تجربتها لا تقوى على ذلك، بالاضافة لما يمكن ان تؤدى اليه هذه الغفلة وهذا الاهمال من تفكيك خطير لعرى الوحدة الوطنية».

وقد عقب على ذلك الحديث السيد عبد الله الحسن، الذى كان يشغل منصب الحاكم المكلف بالاقليم الشرقى، بالاضافة الى انه يعتبر احد العناصر التى تمثل ثورة مايو وقد جاء فى تعقيبه انه لا يستطيع ان يضيف كلمة لحديث الترابى، اما ثالث المشاركين وهو د. محمد عثمان ابو ساق، الذى ظل يشغل مناصب وزارية وسياسية هامة لسنوات، فقد انصرف بالحديث الى مسائل اخرى بعدما اثر الصمت عن تلك المشكلة.

قصة خارطة

لقد آثر مجلس الوزراء فعلا الصمت وكان بحق ينام ملء عيونه عن شوارد الجنوب ليستمع الى انبائه من بعيد، وذلك بعد تجربة واحدة خاض فيها فى شأن جنوبى، وادى ذلك الى ازمة حادة بينه كممثل للحكومة المركزية وبين كافة اجهزة الحكم فى الجنوب من مجلس الشعب الاقليمى «البرلمان» الى المجلس العالى التنفيذى «مجلس الوزراء الاقليمى».

تمثلت تلك الازمة فى اجازة مجلس الوزراء للخارطة التى اعادت رسم حدود الاقليم الجنوبى مع بعض المديريات الواقعة الى الشمال وقدمها لمجلس الشعب

القومى والذى اجازها بدوره. كانت هذه المسألة قد اثيرت لاول مرة عام ١٩٨٠، بمجلس الشعب القومى، من قبل بعض الاعضاء الذين يمثلون مناطق متاخمة للجنوب، وعندما اتضح ان الامر يشمل مناطق متعددة فى جنوب دارفور، وجنوب كردفان وجنوب النيل الازرق وجنوب النيل الابيض، فقد عمد مجلس الشعب القومى بالامر الى مصلحة المساحة بين يدى المجلس، كانت تلك بداية اندلاع الازمة.. رأى اكثر الجنوبيين ان المقترح الجديد لم ينل من اى مساحة من مديريات الشمال بينما قضم اجزاء هامة من مساحة الجنوب تحوى جل موارده الطبيعية الهامة وقد حددوا ذلك فى ان الخارطة الجديدة تصادر الاراضى الزراعية الخصبة فى شمال مديرية اعالى النيل بالاضافة الى منطقة التنقيب عن البترول فى بانتيو، والتى يعتقد وفقا للمسوحات الاولية انها اغنى مناطق السودان بالبترول. كما دخلت الى مديريات الشمال المنطقة الواقعة غرب بحر الغزال والتى عرفت بأنها منطقة غنية بمعدن النحاس، ورغم ان هذه المناطق دخلت ضمن حدود مناطق واسعة تمتد من اقصى الغرب الى اقصى الشرق فيما سبق توضيحه فيما يتاخم الجنوب الا ان الجنوب يسمى كل ذلك «شمالا» ويوحده على مستوى الاسم وهو ابعد ما يكون عن بعضه فى حقيقة الامر.

وبينما كان الرأى العام الشمالى سادرا فى سخطه على نظام نميرى غافلا عن اى مكاسب جديدة، كان الرأى العام الجنوبى شعبا وحكومة قد انتظم فى جبهة واحدة يريد ان ينتصر لحقه، الذى اغتصبته المؤامرة الشمالية الجديدة، عندما انتظمت جبهة الغضب الجنوب نواب المجلس القومى الجنوبيين ومجلس الشعب الاقليمى كله والمجلس العالى التنفيذى واستمع مواطنو الجنوب الى صوت السيد ابيل الير وقد خرج عن هدوئه الذى اتسم به، وانتفت دبلوماسيته المعهودة وهو يوجه من راديو جوبا نداء اخيرا يحمل قراره الحاسم بسحب القرار قائلا بالانكليزية «ان الذى اقدم عليه مجلس الشعب القومى هو قرار فاقد الشرعية الدستورية لانه خارج مدى سلطاته. ان الحدود بين الاقليم الجنوبى وشمال السودان ستبقى كما هى على النحو الذى اقرت عليه فى اول كانون الثانى (يناير) عام ١٩٥٦» تلك كانت كلمات ابيل التى حملت الطمأنينة الى الجنوب.

ورغم ان البعض كان يميل يومئذ الى التماس العذر لمجلس الوزراء باعتبار انه اقدم على اتخاذ قرار اجازة مقترح اعادة رسم حدود الجنوب ولم يكن يظن ان الامر يترتب عليه الحاق ضرر بالمصلحة الجنوبية، بل ان المجلس لم ترفق له مع القرار انموذج للخريطة الجديدة. وقد اقدم معظم الاعضاء على التصويت اعتقادا منهم ان الحدود لم يطرأ عليها اى تغيير مؤثر فى مقترح مصلحة المساحة الا ان بعض المثقفين الجنوبيين قد اصر على اعتبار ان ما اقدم عليه مجلس الوزراء هو عمل مقصود ان لم يكن من كل اعضائه فمن بعضهم وربما انطلت الحيلة على البقية وانه امتداد لمواقف الحذر التقليدى الشمالى الذى يخاف انفصال الجنوب وان هذه

المؤامرة التى دبرها فريق من المجلس كانت تهدف الى تجريد الجنوب من اى ثروات ومصادر قد تشجعه فى المستقبل على طلب الانفصال وقد اعتبروا ذلك نكسة للروح التى سادت ما قبل اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢.

بعد تعقد الازمة لم يكن امام نميرى الا ان يبادر من موقعه كرئيس للجمهورية ويلغى قرار اعلى اجهزته التشريعية «مجلس الشعب القومى» متخذا من المناسبة فرصة جديدة لتركيز الولاء الجنوبى له، وليسعد من جديد وهو يرى الجنوب يعيش احتفالاته بالهزيمة التى الحقها بالحكومة المركزية بشقيها التشريعى والتنفيذى، حيث يعرف السودانيون ان نميرى لم يكن يسعد بشىء سعادته برؤية الصراع الذى يدور تحته وفى كنفه. كتبت يومها الصحيفة الجنوبية التى تصدر باللغة الانجليزية وهى تعلق على تلك الاحداث قائلة «لقد اصيبت عناصر شمالية كثيرة بخيبة الامل».

عودة الى العزلة

كانت مسألة اعادة رسم الحدود الجنوبية الشمالية وما اعتراها من ملابسات نقطة تحول فى الروح التى سادت بعد اتفاقية اديس ابابا وعاد بعدها الجنوب سيرته الاولى فى التوجس والارتياب من الشمال وقد هيأت المناخ ملابسات الازمة القادمة والتى مثلها هذه المرة قرار وزارة الطاقة ووقوف نميرى مع القرار، وبداية العد التنازلى لايام العسل الطويلة بين نميرى والجنوب. لم يكن الجنوب قد خبر بعد فى علاقته القوية مع نميرى ما تنطوى عليه شخصيته من عناد وتطرف ومباغتة، والتى كانت دأبه مع رفاقه من سياسيى الشمال بل وعلى العكس كانت علاقته بالجنوب والجنوبيين من الصفاء على النحو الذى سلف وصفه.

ويبدو ان قلة الخبرة تلك قد دفعت بمجلس الشعب الاقليمى بالجنوب ان يقدم على رفض قرار وزارة الطاقة والتعدين الذى صدر فى اذار (مارس) ١٩٨١ بانشاء مصفاة لتنقية البترول، الذى يتوقع ان يستخرج من منطقة بانتيو بالجنوب بمدنية كوستى اهم مدن منطقة النيل الابيض.

وقد قيل يومها ان وزارة الطاقة كانت مدفوعة بتقديرات تراعى النواحى العملية والمصلحة العامة للوطن، وانها تظن ان الجنوب ينبغى ان يتعامل معه كأى جزء اخر فى القطر، وانه ينبغى ان يتجاوز مخلفات ازمة الثقة فى اى قرار ينطلق من هذا الاعتبار، الا ان مجلس الشعب الاقليمى بالجنوب كانت له تقديرات اخرى مختلفة عن تقديرات الحكومة المركزية، ولما كان نميرى دائما يمثل موقع الحسم فى مثل هذه

الخلافات، فقد جاء حسمه هذه المرة لغير مصلحة الرأى الجنوبى مساندا لموقف الوزارة.

ووقعت تلك المساندة وقع الصدمة على الجنوب حيث خرج الرئيس نميرى عن تعاطفه التقليدى مع موقف الجنوب وبينما استعد الجنوب كعادته للمجابهة كانت قيادته ممثلة فى رئيس المجلس العالى التنفيذى، قد استشعرت ان هذه المرة ليست كسابقتها، وا لا سبيل لتراجع الرئيس. وفيما قدم بعض الوزراء بمجلس الوزراء بمجلس الوزراء الاقليمى استقالتهم لرئيس المجلس احتجاجا على القرار جاءت مفاجأة ابيل الير والتى تنم عن معرفة مثل معرفة الشمال بتطرف شخصية الرئيس ـ ليقول الرأى العام الجنوبى: «اذا كان قرار الرئيس قد جاء مخيبا لآمالكم كما جاء مخيبا لآمالنا فى الحكومة الا ان ذلك حقه الدستورى».

لم يهدأ الرأى العام الجنوبى كله وان هدأ جله بعد كلمات الير وصمت اغلبه وهو يتجرع مرارة اعلان نهاية المعركة من رئيس المجلس العالى التنفيذى، والذى تلقى لاول مرة صوتا احتجاجيا صارخا من الجبهة الوطنية الافريقية «وهى التنظيم الذى يمثـل الرأى الطلابى الجنـوبى بجـامعة الخرطوم» فى المذكرة التى رفعتها الحكومة، والتى جاء فيها «على الحكومة ان تقدم استقالتها بعد الموافقة على قرار تنقية البترول بمصفاة كوستى لانها اثبت بذلك انها تحولت الى دمية فى يد الحكومة المركزية وانها لم تعد قادرة على حماية مصلحة الاقليم».

الفصل الثامن

وجاء التقسيم

[٨]

«كانت سمة التعبير الجنوبى وصراحته دائماً تأتى فى سياق صراعه مع الشمال ولكنها فجأة تحولت الى مواجهة بين اجزاء البيت الواحد وظهرت على السطح سافرة خبايا وخفايا الازمة المحلية».

كانت الانباء ترد الى اروقة الدولة والى مجالس السياسيين فى الخرطوم والى مكاتب الاتحـاد الاشتـراكى عن الحكومة الاقليمية فى الجنوب طيلة الفترة التى اعقبت اتفاقية السلام عام ١٩٧٢ وكأنها تتعلق ببلد آخر يقع خارج حدود السودان. وكانت تروى القصص عن المسؤولين الجنوبيين فى خفاء وحذر: مرة عن الذى باع سيارة الحكومة بعد اعفائه من منصبه. وعن الذى رفض اخلاء منزل الحكومة بعد سقوط حقـه القانونى فى البقاء به. وعن ابن قبيلة الدينكا الذى حول وزارته الى طابور دينكاوى من الوكيل حتى الخفير. وعن وزير المالية الذى يضع خزانة الدولة فى منزله والذى اعتقل واحضر للخرطوم. وكان البعض من قيادات الاتحاد الاشتراكى ومن اعضاء مجلس الوزراء القومى يعتبر ان الجنوب شأن يقع خاصة فى امر الرئيس نميرى وبصفته الاعتبارية والشخصية وهم لا قبل لهم به ولا سبيل لهم اليه.

ورغم ان تردى الاحوال الادارية والسياسية والمالية كان أمرا باديا لكل من وقف على اى منطقة فى الجنوب وان صعوبة المواصلات وغياب الخدمات والنقص المريع فى الاحتياجات التموينية وسوء احوال المدارس ونقص المدرسين والكتب والادوات فيهـا. كل ذلك يمثـل قاسما مشتركا ظل يشمل كل مساحة الجنوب. فان الحكومة المركزية لم تتعاون مع الحكومة الاقليمية لرفع المعاناة عن الكاهل الجنوبى المثقل.

وبصرف النظر عن دقة الاخبار ومدى مصداقية الشائعات التى ترد الى الشمال من الجنوب فان بعض المصادر التى يمكن اعتبارها اقرب الى العدل والموضوعية قد عبر عن ذلك القصور عدة مرات ولا نجد من نستدل به فى هذا الصدد اكثر موضوعية من الرأى الجنـوبى المثقف فى الوسط الطلابى البعيد عن منافسة قسمة الغنائم والسلطات السياسية. ففى المذكرة التى رفعها الى رئيس الجمهورية فى ١٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٤ اتحاد الطلاب الجنوبيين فى سبعة معاهد عليا بالخرطوم «هى جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة بالخرطوم ومعهد الكليات التكنولوجية وكلية التـربيـة وكليـة التمريض العالى ومعهد شمبات الزراعى وكلية الصحة» اتهموا الحكومة الاقليمية فى الجنوب بنقائص محددة منها الفساد وسوء الادارة والقبلية والمحسوبية والمحاباة وعموم الكفاءة.

ثم تكـررت ذات التهم عام ١٩٧٦ وفى المـذكـرة التى رفعها الطلاب الجنوبيين

بجامعة الخرطوم لنائب رئيس الجمهورية ثم اعيدت الاتهامات للمرة الثالثة عام ١٩٨٤ فى مذكرة طلاب الاستوائية بالجامعات والمعاهد العليا الى نائب رئيس الجمهورية. وعلى مستوى العموم فان هناك ما يشبه الاجماع الجنوبى على ان اداء الحكومات الاقليمية المتعاقبة فى الجنوب ومنذ بدء تكوينها عام ١٩٧٢ ظل دون مستوى الطموح بكثير كما يشخص الحال الاستاذ لازراس ليك موات فى كتابه الذى سبقت الاشارة اليه.

كان الجنوب بحق شأنا «نميريا» خاصا الا ان الزمن كان يمضى مسرعا ليسقط قناع الاقناع والرضا عن جعفر نميرى ويجعل من الجنوب شاهد اتهام جديد على تطرف شخصيته ومنهجه الغريب فى السياسة والادارة والحكم وكانت ازمة قرار تقسيم الاقليم الجنوبى الى ثلاثة اقاليم والذى اعتبر فى حد ذاته خرقا لاتفاقية اديس ابابا. والذى سرعان ما أدى الى صراع محموم بين العناصر الاستوائية وعناصر اعالى النيل من جهة وبين عناصر بحر الغزال ممثلة فى قبيلة الدينكا من جهة اخرى. كما ان الرئيس نميرى قد اصبح لاول مرة احد اطراف النزاع، الذى فجره قرار التقسيم، والذى يمثل برأى الكثيرين الشرارة التى اشعلت النار فى برميل البارود الجنوبى الذى بدأت مكوناته الاولى فى التشكيل منذ قرار دمج وحدات الانيانيا العسكرية فى القوات المسلحة السودانية وما تلاه من قرار تنقية بترول بانتيو بمصفاة مدينة كوستى ثم جاءت حمى التقسيم ايذانا ببدء الحرب الثالثة فى الجنوب ونهاية لايام الود بين نميرى والجنوب بل نهاية نميرى ذاته بعد ستة عشر عاما من الحكم، فما هى اذن قصة ذلك التقسيم؟!

اللامركزية فى تاريخ السودان

منذ ايام الادارة الاستعمارية الانكليزية والسودان يعرف انماطا من الحكم والادارة تتيح لاجزائه المتباعدة فى مساحة مليون ميل مربع نوعا من اللامركزية فى ادارة الشئون الاقليمية. وقد ظلت الحكومات الوطنية التى اعقبت الاستقلال على ذات السنة واضعة ضمن برامجها تطوير الامر الى نظام اكثر لا مركزية. باعتباره مطلبا عادلا لكثير من اقاليم السودان واملا تتطلع اليه. الا ان ذلك الطموح لم يتحقق بشكل حاسم الا فى عام ١٩٨١ وبعد ان استشعر نظام مايو نوعا من الاستقرار بعد مضى اثنى عشر عاما، على حكمه وهو ما لم يتوفر نصفه من الزمن لاى نظام حكم سبقه مما شجع رئيسه لان يقدم على اتخاذ ذلك القرار.

وقد طبق قراره تحت شعارات من قبيل بسط السلطة للجماهير واتاحة الفرصة لكل مواطن للمشاركة فى الحكم والتنمية المتوازنة للاقاليم المختلفة، وتمليكها امورها وسياستها المحلية وغير ذلك. وقد تمثل القرار فى تقسيم السودان الى خمسة اقاليم

بالاضافة للجنوب. كما اعتبرت العاصمة القومية حالة خاصة باعتبارها مقر الحكومة المركزية.

ومن ثم اصبح لكل اقليم حاكم ومجلس وزارى تنفيذى ومجلس تشريعى شعبى منتخب وعهد اليها بسلطات الادارة المحلية والتعليم العام وبعض الشئون المالية والاقتصادية وبقيت شئون الدفاع والسياسة الخارجية والامن والموازنة العامة من اختصاص الاجهزة المركزية فى رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب القومى ومجلس الوزراء القومى.

اما بالنسبة للجنوب فقد تميز بوضع خاص نظمته اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ والتى نصت على بقاء الجنوب كاقليم واحد يقوم عليه مجلس شعبى ومجلس عام تنفيذى وكما سبق ان ذكرنا ان نصوص الاتفاقية اعتبرت جزءا من الدستور والذى تشير المادة الثانية فيه الى ذلك بوضوح. كما تميز الوضع فى الجنوب بقيود عسيرة التعديل وفقا لنص «قانون الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب» والذى لا يقبل التعديل الا بموافقة ثلثى مجلس الشعب الاقليمى على اجراء استفتاء عام فى حالة اى تعديل يراد ادخاله على نص الاتفاقية. وهى الحجة القوية التى استند عليها معارضو قرار التقسيم الذى اوقعه نميرى على الجنوب متجاوزا ذلك النص وممالئا لارادة جنوبية كبيرة، وتمشيا مع ثورة اللامركزية التى اراد لها ان تشمل كل القطر ولم تستطع اتفاقية اديس ابابا التى شارك فى وضعها عام ١٩٧٢ من ان تحول بينه وبين سياسته الجديدة.

منذ مداولات مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ وهناك رأى جنوبى يصر على بقاء الجنوب موحدا فى اقليم لان ذلك فى تقديرهم اهم ضامن لبقاء عرى الوحدة بين اجزائه المتباعدة وقبائله المتعددة لمواجهة الشمال بصف متحد، ولان هاجس الشمال يمثل بسيطرته واستلابه الثقافى والعرقى اكبر الاخطار على الجنوب فى رأى كثير من ممثليه. وبينما خاض ابناء اقليم دارفور ابان مداولات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى السودانى عام ١٩٨١ والذى اجاز مقترحات اللامركزية، معركة ضارية ضد التوجه الذى تبناه النظام لاعتبار اقليم دارفور جزءا من الاقليم الغربى، الذى تسيطر عليه كردفان، وهو ما لم يقبله الدارفوريون لان مساحة منطقتهم تتيح لهم الانفصال باقليم خاص له حكومته وموازنته ومجلسه الشعبى وهذا فى عرف كل الشماليين حساب بدهى اذ ان اقليمين بجهازين افضل من اقليم واحد وموازنة واحدة وجهاز واحد. وقد خاض ابناء دافور معركتهم بصف واحد ضمن هذا المنطق البدهى حتى تسنى لهم الانتصار، وعلى النقيض فان الاقليم الواحد لدى بعض الجنوبيين هو ضمانة استقرار الاوضاع ولان التقسيم هو تهديد لمصالح توطدت لجماعات بعينها ولقبائل دون اخرى وهو قبل ذلك الذى يحفظ معادلة جنوب شمال اى جنوب واحد فى مواجهة الشمال.

وبصرف النظر عن مصلحة الجنوب او ضرره من قسمته الى ثلاثة اقاليم، فان قرار التقسيم قد ادى الى صراع جنوبى - جنوبى الى مدى لم يشهده فى تاريخه من قبل ولم تمض عدة اشهر عليه حتى كان الجنوب كله غارقا فى حمى الكوكرا[1] وهو على حد تعبير قائد الانيانيا القديم وبطل قرار التقسيم جوزيف لاقو والذى اعلن بنص كلماته ان قرار اللامركزية فى الجنوب هو «نهاية المواجهة بين الجنوب والشمال وبداية المواجهة بين الجنوب والجنوب» وقد صح ذلك.

كانت حدة التعبير الجنوبى وصراحته دائما تأتى فى سياق صراعه مع الشمال ولكنها فجأة تحولت الى لغة المواجهة بين اجزاء البيت الواحد وظهرت على السطح سافرة خبايا وخفايا الازمة المحلية، التى تجلت فى اشكال الصراع الاقليمى احيانا والقبلى احيانا اخرى، وبينما طبقت قرارات اللامركزية على بقية انحاء الشمال دون ان تكون مدعاة لبروز تلك الصراعات فقد طبقت قرارات لا مركزية فى انحاء الجنوب.

تحت روح وفهم تجلى فى الشعار الذى رفعه الاستوائيون «ليعد كل واحد الى موطنه» اى لا مكان لمواطن بحر الغزال فى الاستوائية، ولا لابناء اعالى النيل.

استمع الى عضو بمجلس الشعب الاقليمى وهو بحكم انتمائه الاستوائى يناصر قرار التقسيم ويعتبره وسيلة الخلاص من سيطرة قبيلة الدينكا. يقول عضو المجلس هذا فى احدى الجلسات التى تداول فيها مجلس الشعب الاقليمى قرار التقسيم: «انه ومنذ ان دخل هذا الثعبان الكبير (الدينكا) هذه الدار (الاقليم الجنوبى) ولم يعد من الممكن ان نقضى عليه الا باضرام النار فان من الافضل ان نشعلها فى البيت كله لنجهز على الثعبان». ورغم بشاعة المثل الذى ساقه عضو المجلس الا انه فى تقديرى يعكس بصدق الروح التى تفشت مع اعلان قرار تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم، التى سماها دعاة البقاء فى اقليم واحد «حمى الكوكرا».

لقد كانت بحق حمى وبائية الانتشار لم تسلم منها حتى ارقى مؤسسات التعليم بالجنوب وتحول معها شعار تمليك السلطة للجماهير الى حرب قبلية سافرة حيث شهدت رابطة الطلبة الجنوبيين بجامعة جوبا اخطر انشقاق فى صفوفها قبل ايام من صدور القرار الجمهورى رقم (١)، الذى حمل الى الجنوب القسمة الثلاثية. وقد أعلن طلبة الاستوائية انه لم يعد هناك مبرر للبقاء فى رابطة جنوبية واحدة وان الرابطة ينبغى ان يعاد تقسيمها وفقاً لقرارات تقسيم الاقليم. وقد أشار احد اساتذة الجامعة من ابناء الجنوب وهو يعلق على مقولة طلبة الاستوائية الى ان الامر تلخص فى النهاية فى «اخراج الدينكا من الرابطة الجامعية» اذا ان رابطة طلبة

---

١ - الكوكرا كلمة مشتقة من لهجة محلية جنوبية استعملت لوصف قرار التقسيم الذى يسميه انصاره اللامركزية ويسميه خصومه اعادة التقسيم.

الجنـوب الاحـرار والتى تشكلت بعد ان(٢) انشق الاستوائيون على تلك الرابطة لم تقتصر على الاستوائيين وحدهم، انما شملت طلاباً من بحرالغزال، اى المنطقة التى تقطنها قبائل غير الدينكا فى بحر الغزال.

اما فى الاستوائية حيث يجد التقسيم الدعم الاكبر فقد صدرت وثيقة قبيلة البارى الشهـيرة والتى حملت عنوان «لماذا تؤيد قبيلة البارى تقسيم الجنوب» وشملت الشكـوى من سيطرة قبيلة الدينكا ثلاث صفحات من مجموعة صفحاتها الست. والوثيقـة التى فى مجملهـا تحض على ذات النهج الذى شرعه جوزيف لاقو زعيم مرحلة التقسيم (وهو استوائى ينحدر من قبيلة صغيرة فيها». وقد حمله التقسيم الى منصب نائب رئيس الجمهورية خلفاً للسيد ابيل الير والذى عصفت به رياح التقسيم وجردته فجأة من كل مناصبه اذ ان اتجاه الرياح «النميرية» كان تقسيمياً مغالياً فى التقسيم.

يقـول العميـد لاقـو فى تصريـح لمجلة الشرق الاوسـط التى تصـدر من لندن بالانكليزية و فى عددها الصادر ٢ ايار (مايو): «ان الشىء الوحيد الذى يجمع بين كل الجنوبيين هو البشرة الافريقية السوداء. لقد كان الخوف من سطوة الشمال هو الذى يوحدنا فى الماضى اما الآن فلم تعد هناك معركة مع الشمال لقد عادت من جديد لتكـون بين الجنـوبيـين». ومضى لاقو مستصحباً زعامته الاستوائية فى مواجهة سيطرة الدينكا قائلاً: «لقد آن اوان عودة الدينكا الى ديارهم اذ لم يعد لهم ما يفعلونه فى الاستوائية وحان الوقت لتقليلهم الى حجمهم الطبـعى».

لقد وضع لاقو بتصريحاته فى تلك المرحلة خاتمة لمواقفه السابقة عندما كان يقود معارك مع الانيانيا من غابات الجنوب قبل اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، والتى كانت تتجـلى عنـده فى صراع الجنوب «المقدس» ضد الشمال «العربى» كما كان يصفه. ومضت معركة التقسيم الى اوجها وهى تتحول الى مواجهة كلامية عنيفة بالبيانات

المضادة، التى كانت تصدر تباعاً بين طرفى النزاع والذى مثل فيه الطرف المؤيد بقاء الجنوب موحداً فى اقليم ما عرف فى تلك الفترة بـ «اخوة التضامن» ومثل الطرف الثـانى اى منـاصرى التقسيم «شباب الاستوائية» وبينما خاض الاوائل معـركتهم تحت شعار «جنوب قوى يعنى سودان قوياً» خاض الاخيرون الصراع بشعار «ليعد كل الى موطنه» وكان كل زائر او عابر او مقيم فى الجنوب فى تلك الفترة يشهـد اخـلاء المنازل الحكومية بالقوة وتراكم الاسر فى «استراحات» مدينة جوبا والتجريد من السيارة وكل امتياز، اذ لم تبق حمى التقسم لروح التسامح باقية يتم فيها التسليم والتسلم بالرفق والحسنى.

---

٢ ـ الاستاذ هو لازراس ليك موات فى كتابه السودان لماذا عاد للقتال.

ومهما يكن من أمر الصراع الجنوبى - فان الشمال (الذى ظل يرقب المعركة» بصمت وحذر من بعيد) لم ينج من غائلة الشك الجنوبى التقليدى فتحدث «اخوة التضامن» من جديد عن الكتيب الذى صدر على اثر القرار الجمهورى رقم (١) بعنوان «لماذا نعارض اعادة التقسيم؟»، عن «رجعيى ثورة مايو الذين ايدوا اعادة التقسيم وتصدروا الدعوة اليه ودعموه بالمال»، كما وجه اليهم التحذير بانهم «لن ينالوا ابداً ما يحلمون به فى الجنوب». وتكررت لغة الشك والارتياب بل والاتهام الصريح للشمال اذ خرج الطلبة الاستوائيون بالجامعات والمعاهد العليا عن شبه الاجماع الاستوائى فى تأييد قرار التقسيم واصدروا بيانهم الذى يناقض تماماً اطروحة جوزيف لاقو فى دعم القرار والذى توجهوا به الى كل قطاعات الشعب الاستوائى من مثقفين وعمال وغيرهم وقد جاء فى البيان «ان سياسة اللامركزية التى طبقت علينا انما هى سلاح سياسى مدمر استعملته الحكومة المركزية لاغواء الجنوب عن حقوقه السياسية واقحام الثقافة ا لعربية علينا».

اما على مستوى مدارس التعليم بالاقليم الجنوبى فقد أوقع بها قرار التقسيم ما يشبه الحرب القبلية حيث تفشت ظاهرة العنف، واضحت مادة تستدعى الدراسة والتوقف، بل ان الصراع[٣] القبلى فى المدارس قد دفع بجامعة جوبا الى ان تطلب من احد اساتذتها، تقديم دراسة حول هذه المسألة، اذا انها استشرت فى المدارس حتى قبل اعلان قرار التقسيم . وقد ذكر الاستاذ لازراس ليك موات فى ورقة تضمنت بحثاً عن مسببات وجذور الصراع فى مدارس الاقليم الجنوبى، ان التقسيم قد يولد اطواراً جديدة من الصراع الاقليمى على مستوى الطلاب. ولن يكون القرار الذى صدر فى هذا الصدد وقضى «بأن يعود طلاب كل اقليم الى مدارس اقليمهم» بمثابة حل نهائى لتلك الازمة، اذ ان الصراع كثيراً ما وقع بين ابناء الاقليم الواحد، حيث شهد عام ١٩٨٠ صراعاً بين الاستوائيين تمثل فى معركة بين طلاب قبيلة اللاتوكا وطلاب قبيلة كوكو. وفى نفس العام شهدت مدرسة رمبيك بين طلاب دينكا افار وطلاب دينكا اتوكا، وفى عام ١٩٨١ تجدد الصراع بين فصائل الاستوائيين حيث نشبت معركة بين طلاب قبيلة المادى وشق استوائى آخر. وفى نفس العام لقى طالب مصرعه بسبب معركة نشبت بين طلاب من قبيلتى الشلك والنوير من جهة وبين طلاب الدينكا من الجهة الاخرى. وفى بلدة بور تشاجر فى عام ١٩٨٠ طلاب منطقة شمال بور مع طلاب منطقة جنوب بور. وهكذا فى غمرة هذه الصراعات لم يكن قرار التقسيم مهدئاً او مبطلاً لتفاعلاتها الا بمثل ما يفعل الماء فى الزيت الساخن.

---

٣ - الدراسة ملحقة بالمصدر السابق.

اما على المستوى الرسمى فى الحكومة المركزية فقد وجدت خيوط التقسيم عروة وثقى بمغزل جعفر نميرى. ومنذ ان اعلن فى شباط (فبراير) ١٩٨١ فى خطابة امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى، عن رغبته فى الاستجابة لطلب تقدمت به عناصر جنوبية لتقسيم الجنوب لاكثر من اقليم، فان خطواته فى ذلك الاتجاه لم تتوقف، ورغم ان الاعترافات قد جاءته بأسرع مما يتصور بل وفى اجتماع اللجنة المركزية نفسه، حيث ارتفعت اصوات جنوبية بالاعتراض على تصريحات الرئيس[٤]، وشملت غالبية العناصر المشاركة فى الاجتماعات، وذلك فى المداخلات التى علقت على الخطاب، غير ان المعركة لم تنته بتلك المعارضة حيث وقف ضده اربعة اعضاء من مجموع خمسة اعضاء جنوبيين. ثم حمل الاقتراح مرة ثالثة الى عضوية الاتحاد الاشتراكى بالاقليم الجنوبى لرفع توصية بشأنه الى اللجنة المركزية القومية، ثم تداول اعضاء مجلس الشعب الاقليمى حول الاقتراح بطلب من المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى وتمت هزيمة اقتراح «الرئيس» بأغلبية ساحقة فى اجتماع آذار (مارس) ١٩٨١م.

وبذلك ظن كثير من الجنوبيين ان معركة نميرى فى سبيل التقسيم قد وضعت اوزارهـا، ولم يكن عهـدهم طويـلاً بمفـاجـآتـه حتى تناهت اليهم قرارات رئيس الجمهورية فى ٥ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨١، بحل مجلس الشعب الاقليمى حل المجلس العـالى التنفيذى مع قرار بتعيين اللواء عبدالله قسم الله رصاص، رئيساً لمجلس عال تنفيـذى مؤقت. وتبع القرارات خطاب الى الامة السودانية مما اعتاد نميرى تقديمه بين يدى قراراته الهامة ولاول مرة يطلع الجنوب على الصوت الخشن لجعفر نميرى وهو يقول «ان التداول حول هذا الموضوع (أى التقسيم) قد انحرف عن مسـاره الطبـعى بمـا اضحى يهدد الوحدة الوطنية وبما يتجاوز كل الحدود المقبولة. ان وحدتنا الوطنية لهى انجاز عزيز تحقق عبر سنوات من النضال ولذا فاننا نتدخل فوراً وبالحسم عندما نشعر بأن هناك تهديداً لها، وعلى اى مستوى».

وتم تعيـين عضـوية المجلس التنفيذى المؤقت من عناصر اشتهرت بانحيازها للتقسيم امثـال فيليب أوبـانـغ واونـايت واك وداريـوس بشير، فى حين اندلعت المظاهرات فى مدينة بور ضد اللواء رصاص باعتباره عنصراً شمالياً مما اضطره ان يجعل بور محطته الاولى فى جولته على الاقليم الجنوبى ليدافع امام الجماهير عن اصالته الجنوبية معلنا انحداره من أم زاندية واب كان يقطن مدينة واو ثم اخذ يعيد القصة نفسها عن نسبة فى كل المناطق التى شملها طوافه.

---

٤ ـ كان جعفر نميرى رئيس الاتحاد الاشتراكى السودانى بالاضافة لرئاسة الجمهورية

الفصل التاسع

الجنوب والمسألة الاسلامية

[٩]

«وما أن بدأت اجراءات افتتاح الاجتماع حتى انسحب تسعة وعشرون من النواب الجنوبيين مسجلين موقف عدم المشاركة فى تلك الجلسة التى هى فى عرف بقية الاعضاء الشماليين جلسة تاريخية».

(٦٧)

فى ذلك المبنى الانيق المطل على ملتقى النيل الابيض والنيل الازرق فى أول مدخل مدينة ام درمان الذى يحمل اسم مجلس الشعب القومى اضيئت المصابيح فى القاعة الجميلة وجلس معظم الاعضاء خروجاً على مألوفهم. لقد كانت تلك الجلسة، فى اعتبارهم، تتمتع بصفة التاريخية اذ انها ستجيز الاوامر المؤقتة التى اصدرتها رئاسة الجمهورية فى ٢٥ أيلول «سبتمبر» ١٩٨٣م واحدثت تحولاً كبيراً فى قانون العقوبات السودانى للعام ١٩٧٣م، وذلك بتطبيق الحدود الاسلامية فى السرقة وتعاطى الخمر والزنا والقصاص ايذاناً بعهد تطبيق الشريعة الاسلامية، الذى اعلنه النظام «المايوى» لجعفر نميرى فى نفس التاريخ السابق[١].

وفيما أعلنت وسائل الاعلام السودانية بأن القرارات «التى اجازت الاوامر المؤقتة وحولتها لنصوص قانونية دائمة النفاذ» قد صدرت بالاجماع، فالواقع يقول غير ذلك اذ ان ثلاثين عضواً جنوبياً «كل الاعضاء الجنوبيين فى المجلس» قد انتظموا فى مبتدأ الجلسة فى الاماكن المخصصة لهم كأعضاء فى المجلس. وما ان ابتدأت اجراءات افتتاح الاجتماع حتى انسحب تسعة وعشرون منهم مسجلين موقف عدم المشاركة فى تلك الجلسة. التى هى فى عرف بقية الاعضاء الشماليين جلسة تاريخية.

أما فى الاعتبار الجنوبى فهى جناية ينبغى عدم الاشتراك فيها .. بقى نائب جنوبى واحد وهو النائب المسلم الوحيد، ليسجل وقوفه مع قوانين الشريعة الاسلامية فى المداخلة التى اتيحت له اثناء المداولات بكلمات موجزة دقيقة «نحن مسلمى الجنوب الذين وقع علينا ظلم كثير من جهات كثيرة أولها اخوتنا مسلمو الشمال لكن اقف مع هذه القوانين لانى اقف مع الاسلام».

لا مشكلة دينية فى الجنوب

أسوق تلك الحادثة كمدخل لتمحيص الاعتقاد السائد الذى يرى فى الصراع بين الشمال والجنوب فى السودان إحدى صور الصراع الاسلامى المسيحى، وهذا ما يردده كثيرون، وعلى وجه الخصوص من قبل وسائل الاعلام الغربية، والتى دأبت على اضافة صفة المسيحية الى الاقليم الجنوبى كما دعت الحاجة للتعليق على احداثه المتواترة الملتهبة. الا انه وبكل اعتبارات الواقع وكما يتبدى من السرد والتحليل الطويل الذى مرت عليه هذه الحلقات فإن تلك النظرة يعوزها الفهم والواقعية.

١: كان دستور السودان الدائم لعام ١٩٧٣م ينص على حق رئيس الجمهورية فى اصدار اوامر جمهورية تسمى «اوامر مؤقتة» فى حالة غياب مجلس الشعب القومى ومن حق المجلس اجازتها او رفضها عند انعقاده.

فالجنوب لا توجد به اغلبية مسيحية، كما ان المسلمين فيه لا يشكلون اغلبية من حيث عدد السكان. وانما نسبة المسيحيين فيه تقارب نسبة المسلمين وكلا النسبتين لا تتجاوز ال ٢٠٪ من السكان، حيث بقية النسبة الغالبة اى حوالى ٨٠٪ على اديانها التقليدية. وهذا الوصف السائد للصراع لايمكن ان يقول به اى من اطراف النزاع واستئناساً بأشد المواقف تطرفاً ـ فى نظر البعض ـ استعيد هذه الكلمات للعقيد جون قرنق الذى يتزعم التمرد والقتال الدائر الآن فى جنوب السودان وفى الحوار الذى اجرته معه مجلة «العالم» فى عددها رقم ١٤٣ والصادر فى ٨ تشرين الثانى «نوفمبر» ١٩٨٦م يقول قرنق فى رده على سؤال حول رأيه فى مطالبة الاغلبية السودانية بتطبيق الشريعة الاسلامية: «فى السودان لا توجد مشاكل دينية فالاسلام دخل البلاد عن طريق التـزاوج والتجـارة وبـطرق سلميـة». لكن اين يكمن السر فى ذلك التقدير الخـاطىء لحقيقـة الصراع؟! فى تلك الايـام، التى تلت قرارات تطبيق الشريعـة الاسلامية فى السودان، شهدت اروقة الاتحاد الاشتراكى ومختلف ردهات السياسة انماطاً من الجدل الحامى بين المثقفين الجنوبيين خاصة وممثلى المدرسة الاسلامية بالسودان. وكانت تلك اول مرة يضطر فيها الاخيرون للجدال صراحة حول مطالبتهم بالاسلامية، ففى مكاتب لجنة العلاقات السياسية بالاتحاد الاشتراكى السودانى دار حوار حام بين نائب رئيس هيئة مجلس الشعب القومى .. وهو مثقف جنوبى مسيحى «شأن الغالبية العظمى من مثقفى الجنوب» وبين د. زكريا بشير امام عضو مجلس الشعب القومى واستاذ الفلسفة الغربية بجامعة الخرطوم، واحد الوجوه المعـروفة فى المدرسة الاسلامية حيث لخص استاذ الفلسفة موقف اعضاء مجلس الشعب الجنوبيين قائلاً :«نحن لسنا اقلية وانما الشمال العربى هو الوافد الذى ينبغى ان يرجع الى اصوله اذا اراد تطبيق الشريعة».

عندئذ كان رد استاذ الفلسفة الشمالى :«ان منطق الوافدين لا يسعف احداً اذ ان الدينكا والنوير وبقية العناصر النيلية ايضاً وافدة من الشمال الافريقى فى العصر الجليدى الثانى وفقاً لما يؤكد توينبى ووفقاً لما اثبت الكشف الاثرى لجمجمة انسان العناصر النيلية.

موقف الاتجاه الاسلامى من قضية الجنوب

ومن هذا الحوار يمكن تحليل مفهوم آخر لا يقل خطأ عن الاول وقد ظل سائداً كمسلمـة لدى الكثـيرين وخـاصة فى معسكر المثقفين الجنوبيين، وهو ان الموقف التقليدى لممثلى مدرسة الاتجاه الاسلامى [٢] بالسودان هو موقف عدائى غير علمى

٢: اخترت اطلاق مدرسة الاتجاه الاسلامى لوصف تيار الاسلاميين السودانيين لانه يختلف فى جوهره عن كثير من التيارات الاسلامية داخل السودان وعالمياً.

تجاه الانسان الجنوبى وتجاه مشكلة الجنوب. وإذا كان المفهوم الخاطىء الاول «الذى يدعى مسيحية الجنوب ويشخص الازمة فى صراع الشمال المسلم مع الجنوب المسيحى» يعـزى لبروز صورة المثقف الجنوبى المسيحى على السطح الاعلامى والسياسى وفى قيادة الصراع مما يحجب نسبة المسلمين ونسبة المنتسبين الى الاديان التقليدية وهم النسبة العالية، فان الذى روج للمفهوم الثانى الخاطىء هو ما ظل يبثه ادب المثقفين الجنوبيين عن موقف المدرسة الاسلامية بالاضافة للتركيز المتعمد من بعض الاتجاهات السياسية الشمالية المناوئة لتوجه مدرسة الاتجاه الاسلامى على تصوير موقفها من الجنوب تلك الطريقة.

وكمثال للموقف المعادى المسبق لبعض العناصر الجنوبية من ذلك الاتجاه ما ورد فى كتاب لازارس ليك موات، الذى يحمل عنوان «لماذا عاد جنوب السودان يحمل السـلاح» يورد المـؤلف، وهو استاذ جامعى للتاريخ، رأياً للدكتور حسن الترابى باعتباره «سياسياً شمالياً مرموقاً» يقول فيه د. الترابى :«ان الانسان الجنوبى بلا ثقافة ومن ثم يجب ادخال الثقافة الاسلامية لتملأ هذا الفراغ».

ورغم ان الكتاب الذى حوى تلك المقولة قد نهج فى كل اقتباساته نهج التوثيق وتجـديـد المـراجـع والمصادر بادق تفاصيلها من ارقام صفحات الكتب الى تاريخ الخطابات الرسمية والبيانات، الا ذلك الرأى الخطير فقد اورده الكاتب بطريقة توهم القارىء بانه يتبع ذات النهج سوى انه فى الحقيقة بلا مصدر مكتوب او سمعى، فيما سجل الترابى عدة مرات فى محاضراته بجامعة الخرطوم والتى تدور بعدها فى اغلب الاحيـان مداخـلات حول مشكلة الجنـوب، سجل رأيه فى مسألة الثقافة فى الجنوب قائلاً :«اننى متخصص فى علوم القانون ولى معرفة بعلوم الاجتماع واعلم ان الحيوان له «ثقافة» ولو تسنى للاستاذ لازارس التعرف على هذا الطرح لوضع عن كاهله تعريفه للثقافة من المراجع العلمية والاجتماعية ليخلص الى ان «الذى يجرد الانسان من ثقافته انما يجرده من انسانيته».

احكام خاطئة

امـا من امثلة المـوقف الشمالى، الذى ظل يؤلب الرأى العام الجنوبى على أى اطروحـة اسـلاميـة، فنجـده فى المحـاضرة التى قدمتها جمعية القانون بجامعة الخرطوم عام ١٩٨٣م بقاعة الامتحانات الكبرى وتحدث فيها الاستاذ طه ابراهيم جربوع، المحامى المعروف، وكانت حول تجدد ازمة الجنوب مع «حركة جيش تحرير السـودان» حيث عزا المحـامى كل مسببـات واسبـاب القتـال والتطور التاريخى للمشكلة الى التوجهات الشمالية الاسلامية، والى اعلان القوانين الاسلامية فى نفس ذلك العام، رغم ان القتال قد تجدد قبل اعلان تلك القوانين بحوالى ثلاثة اشهر.

وتلخص حديث المحامى طه جربوع فى عدة نقاط أساسية هى:

١ : ان القرآن لا يساوى البتة بين المسلم وغير المسلم ومن ثم فان الجنوبى يصبح بالضرورة مواطناً من الدرجة الثانية فى حالة تطبيق الشريعة الاسلامية.

٢ : القرآن يبيح تجارة الرقيق ويجعله مصدراً لكسب اقتصادى وبالتالى فالاسلام مسئول عن تجارة الرقيق، التى وقعت بالجنوبيين فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر [٣].

٣: اجتماعياً يبيح الاسلام المعاشرة الجنسية مع الاماء وهو ظلم اجتماعى للمواطن غير المسلم.

ورغم ان عدداً من الطلاب قد تصدى لاراء المحاضر بالتوضيح فانها قد احدثت ضجة فى إطار الجامعة مما جعل الحزب الشيوعى ينفى صلته بالمحاضر وقد لخص احد الطلاب رداً على المحاضر بقوله :«ان تلك الشبهات عن الاسلام عفا عليها الزمن، ولم نكن نظن ان اثارتها لتقنع احد لفرط سذاجتها ولكن ان كان هناك من يصر على ترديدها فنحن سنضطر للرد عليه».

وقبل ان انقل من مفكرتى تفاصيل ادق عن حوار المثقف الجنوبى مع الاتجاه الاسلامى بالسودان اشير الى ان الطرح الاسلامى لهذا الاتجاه فى إطار تقديرى الخاص، يتميز بواقعيه وفهم للمشكلة وتجربة طويلة معها وهو ايضاً نهجه فى كثير من المشكلات الاخرى، التى تواجه البناء التنموى السودانى، وهو من ثم يقدم حلولاً واراء تتسم بالاعتدال والايجابية وان كان ثمة جهة ينبغى ان ينحى عليها باللائمة فيما يتعلق بشيوع فهم سلبى لموقفها خاصة لدى المثقف الجنوبى الذى يفترض عدائية الاسلاميين باعتبار مرجعيتهم الدينية المطلقة [٤]، أقول ان اكبر اللوم يقع على ممثلى المدرسة الاسلامية انفسهم، اذ لم يعملوا على تقديم رأيهم الموثق المكتوب [٥]، ولا ارصد فى هذا الصدد سوى الورقة التى قدمتها مدرسة الاتجاه الاسلامى فى مؤتمر «١٩ شعبان ١٤٠٥» والذى اعلن فيه تأسيس الجبهة الاسلامية القومية كاكبر كيان جامع لممثلى هذا الاتجاه.

---

٣ : راجع الحلقة الثانية من هذه الحلقات

٤ : فى نفس كتاب لازاراس ليك موات تجد ملحقاً يمثل ورقة قدمها البروفسور عبدالعال عبدالله عن «الثقافة فى الجنوب» وهو احد رموز التيار الاسلامى فى السودان. ويحفظ له بقاؤه فى منصب مدير جامعة جوبا لسنوات فى نفس الفترة التى غادرت فيها الكفاءات التى تماثله جامعة الخرطوم الى دول النفط العربى واحتماله لمخاطر الحياة فى وسط لا يتوفر فيه حد معقول من الامن وهو ما يلحظه كل زائر لمنزله النائى فى مدينة جوبا.

٥ : اصدرت الجبهة الاسلامية مؤخراً فى كانون الاول «ديمسبر» ١٩٨٦م ما عرف بميثاق السودان وهو يحتوى على ادق تفاصيل رأيها فى مشكل الجنوب خاصة ومشاكل السودان عامة ويعتبر وثيقة هامة للغاية فى هذا الاطار باعتباره اول مبادرة فى الاطار القومى وهو يحمل بالتالى على الجبهة كثير من غموض الرؤيا السابق فى موقفها.

قدم الاسلاميون ضمن جلسات المؤتمر التأسيسى التداولى، ولاول مرة تصورهم لابعاد ازمة الجنوب. والخطوات التى يقترحونها لحلها فى الورقة التى حملت عنوان «مسألة جنوب السودان» وقد مهدت المدرسة الاسلامية بتلك الورقة لاهم مواقفها التى فاجأت بها الرأى العام الشمالى والجنوبى على حد سواء، وذلك لدى تقديم امينها العام لتفاصيل برنامجها الانتخابى عبر شاشة التلفاز السودانى فى آذار «مارس» ١٩٨٥ والذى دعا لحكم فيدرالى اتحادى فى جنوب السودان توطئة لتعميمه فى كل اقاليم البلاد، مسجلاً بذلك سابقة اول حزب سودانى شمالى [٦] يقبل الفيدرالية اطاراً لادارة الجنوب وحلاً لازمته مع الشمال. وقد جاء ذلك الطرح متميزاً عن تصور البرنامج الانتخابى لدى الحزبين اللذين شاركا الجبهة الاسلامية فى نفس البث التلفازى وهما حزب الامة القومى والحزب الشيوعى السودانى.

كما استطاع ذلك المؤتمر التأسيسى للجبهة الاسلامية القومية ان يسجل انتصارين على مستوى الطرح الاسلامى لمشكلة الجنوب، وذلك عندما اجاز المؤتمر تضمين فقرة فى الدستور تتيح لغير المسلم فرصة العضوية بالجبهة الاسلامية اذا كان سودانياً ومقتنعاً ببرنامجها فى تأسيس الحياة العامة وحكمها، وذلك بعد ان نجحت قيادة الجبهة فى اقناع قواعدها المؤتمرة بذلك وبعد ان نال هذا البند اكبر قسط من الجدل والحوار السياسى والفقهى تمكنت فيه القيادة من تأكيد ضرورة طرح الاسلام عبر الاستجابة لتحديات الواقع الوطنى، اما الانتصار الثانى فى ذلك المؤتمر فهو مشاركة وفد جنوبى كبير وهو ايضاً سابقة فى تاريخ السياسة السودانية اذ انه ولاول مرة يؤسس حزب فى الشمال بمشاركة جنوبية مقدرة وقد عهد برئاسة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التأسيسى للجبهة الاسلامية السيد احمد مرجان رئيس هيئة مسلمى حزب السودان.

ورغم ما اثارته تلك الورقة من حوار واسع من السياسيين الجنوبيين وقيادة الجبهة الاسلامية القومية وما اتاحته للجبهة الاسلامية من فرص لعقد ما يشبه التحالفات مع كيانات حزبية جنوبية فقد مضت الجبهة الاسلامية لفسح مجال واسع فى صحيفتها الرسمية «الراية» للرأى العام السياسى الجنوبى حتى المعارض منه لسياسات واطروحة الجبهة الاسلامية، كما لم تستثن الجنوب من حركتها التى

٦: يمكن اطلاق صفة شمالى على الجبهة باعتبار ان تأسيسها تم فى الشمال ولا يمكن اعتبارها حزباً شمالياً لان مكتبها السياسى وهو اعلى اجهزتها يضم عناصر جنوبية مثل منقو أجاك وعلى تميم فرتاق واحمد الرضى جابر.

غطت كل السودان لتأسيس الجبهة عبر مؤتمرات شعبية. وقد حققت اكبر مكاسبها قبل الانتخابات على المستوى السياسى عندما عقدت المؤتمر الخامس بمديرية الاستوائية فى قلب مدينة جوبا. عاصمة الاقليم، ثم استطاع امينها العام د. حسن عبدالله الترابى ان يخرق حالة التوجس من الجنوب التى شابت فترة ما بعد الانتفاضة نيسان «ابريل» ١٩٨٥م. وذلك عندما خاطب الجمهور من عربة مكشوفة بمدينة واو فى شباط «فبراير» ١٩٨٦، بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسى لمديرية بحر الغزال والتى كانت المركز الجديد للصراع المسلح، فى وقت لم يستطع فيه اى عنصر سياسى رسمى فى الحكومة الانتقالية او قيادى حزبى شمالى ان يقوم بمجرد زيارة للجنوب، وقد نقلت الصحافة السودانية صوراً لمؤتمرات الجبهة الاسلامية القومية بالجنوب، التى ظهرت فيها اعداد من النساء الجنوبيات يرتدين ما يعرف فى السودان بالزى الاسلامى كما ظهر فى بعض المؤتمرات بعض اباء الكنيسة وقساوستها بزيهم الرسمى فى الصفوف الامامية للمؤتمر. كما اكدت الجريدة الرسمية للجبهة الاسلامية «الراية» فى افتتاحيتها التى تلت زيارة الامين العام للجنوب ان اكبر انتصار للجبهة هو تأكيد قوميتها بالتعويل على ضرورة تأسيس الاحزاب السودانية على قواعد الوطنية التى تشمل الشمال والجنوب والشرق والغرب «اى كل اقاليم السودان».

اطروحات فكرية

اما على المستوى النظرى للاطروحة الفكرية لمدرسة الاتجاه الاسلامى فأسوق هذه الامثلة حول مشكلة الجنوب، والتى انقلها دون ضبط تام اذ انها سجلت من محاضرات عامة ومؤتمرات صحفية الا اننى اقدر انها لا تجانب الصواب اذ ان الاراء الورادة فيها قد تكررت اكثر من مرة:

- فى محاضرة عامة بمقهى النشاط بجامعة الخرطوم قدمها الدكتور حسن الترابى وكانت بعنوان :«ابعاد البعث الاسلامى الراهن» وذلك فى مطلع عام ١٩٨٠م ورد سؤال من طالب شمالى تعضد بسؤال اخر لطالب جنوبى حول «تعارض الدعوة لحكم اسلامى فى السودان مع حقوق المواطن غير المسلم الجنوبى» وتلخص رد المحاضر فى الاجابة التالية:

يا اخوانى لا تظنوا انكم تحرجوننى باثارة هذا السؤال كلما جئت الى الجامعة محاضراً، وفى اى موضوع، اذ انى طويل العهد بابعاد مشكلة الجنوب ولقد تم اختيارى عام ١٩٦٥ فى مؤتمر المائدة المستديرة من قبل الاحزاب الشمالية لاصوغ المقترح الذى يمثل اجماع رأيها لحل ازمة الصراع الدائر فى الجنوب آنذاك، وتقديمه للطرف الثانى فى المؤتمر اى الطرف الجنوبى. واقول ان الاسلاميين هم اول من قدم

تصور الحكم الاقليمى حلاً للمشكلة ولم اكن مبتدعاً لذلك الحل اذ انى استوحيته من اوضاع اول دولة فى تاريخ الاسلام وهى دولة المدينة والتى كان يعيش سكانها من الاغلبيـة المسلمة فى كنف اوضاع دولة بها اقلية كبيرة غير مسلمة من اليهود والنصارى، حيث اتاحت لهم الدولة الاسلامية التمتع بقدر مقدر من الاستقلالية [٧].
بل ان مصطلح «حكم اقليمى» نفسه لم يكن معروفاً فى الحياة السياسية السودانية.
ان مشكلة كثير من الاخوة مثقفى الجنوب هى انهم يعتبرون ان اى دولة اسلامية هى بالضرورة صورة من الدولة الدينية فى اوربا العصور الوسطى حيث وقع قهر بشع على الاقليات. وهم يصدرون هذا الحكم الخاطىء على دعوتنا للاسلام بحكم ثقـافتهم الغـربية. ولكنى اقول لهم اننا فى ذلك المؤتمر «مؤتمر المائدة المستديرة» عندما جابهنا بعض الاخوة من الجنوب ومن الشمال بمثل تلك الاعتراضات ونحن نمثل «جبهة الميثاق الاسلامى» وهى نفس الاعتراضات التى تزعم ان المواطن غير المسلم هو قطعاً من مواطنى الدرجة الثانية فى اطار حكم اسلامى. قمنا من جانبنا بحل عملى للمشكلة اذ طلبنا من الاخوة ممثلى الجنوب ان يكتبوا على ورقة بيضاء كل الحقوق التى يريدها المواطن فى إطار اى دولة وتضمن العيش الكريم، فكتبو ما يرونه من حقوق فجاء ردنا ان اى دستور اسلامى ندعو اليه سيتضمن هذه الحقوق بل اننا قمنا باضافة حق اخر لم يكتبه الاخوة الجنوبيون وهو «حق نقد الشريعة الاسلامية».

وفى نفس الجـامعـة وفى محـاضرة اخـرى لنفس المحاضر السابق تقدم طالب جنوبى بمداخلة طريفة حيث قال: «ان نميرى يحتفل الآن بعيد استقلال البلاد فى مدينة دنقلا وباعتباره رئيس الجمهورية فهو يتمتع بالاحتفالات والقيادة وركوب الطائرات. وانا الجنوبى المسيحى اريد ان اتمتع بذلك واصبح رئيساً للجمهورية وان احتفل مع مواطنى بعيد الاستقلال فهل تتيح لى دولة السودان الاسلامية ذلك؟!!

فجاء رد الترابى: انا لا اطالبك يا اخى باكثر من الاحتكام الى الديمقراطية لا الى الاسلام. فاذا كنت عضواً بحزب المحافظين البريطانى وكان هذا الحزب حائزاً على الاغلبية فسيصبح عندئذ بامكانك ان تصبح رئيساً للوزراء. اما اذا كنت من حزب العمال وهو اقلية فلن تصبح رئيساً للوزراء الا اذا تحولت اى حزب الاغلبية او اذا تحولت الاغلبية اليك. فى اطار دولة اغلبية مواطنيها من المسلمين فيمكنك ان تصبح رئيس الجمهـوريـة متى ما اقتنعت برأى الاغلبيـة وتحـولت الى الاسلام أو اذا استطعت ان تقنع الاغلبية المسلمة بالتحول للمسيحية فتصبح عندئذ الاغلبية معك.

٧: ذكر الترابى فى محاضرة اخرى ان الاوضاع الاقليمية تؤكدها الوثيقة التى وقعها الرسول «ص» مع سكان المدينة من مسلمين ويهود ونصارى وكانت تنص على ان سكان هذه البلدة «سلمهم واحد وحربهم واحد».

الفصل العاشر

بين يدى قرنق

[۱۰]

« تلك هى السيرة الذاتية لجون قرنق كما رواها بنفسه (للعالم) ، وهى تلقى بظلالها على كثير من التحليلات السياسية التى تأملت مسألته وربطت بين أفقه الخاص الممتد فى العالم العربى الرأسمالى وبين حركته التى تواصل عملياتها من الأراضى الأثيوبية وبدعم شرقى لا يخفى » .

فى أخريات اغسطس ١٩٧١ كان مشاهدو التلفزيون يتابعون سهرة مسلسلة من نوع خاص، بطلهـا رجـل ألمانى أصلع اسمه شتاينر الذى غدا ايامها رمزا دراميا للرأس الاصلع فى السودان وقبل ذلك رمزا يجسد معانى الارتزاق والتدخل الاجنبى والاستعمار فى قارة افريقيا عامة و فى السودان الجنوبى على وجه الخصوص. كانت تلك السهرة تمثل جلسات المحاكمة العلنية التى عقدت فى الخرطوم للمرتزق الالمانى، الذى سلمه الرئيس الاوغندى ميلتون ابوتى للحكومة السودانية بعد ان هرب الى اوغنـدا إثر استيلاء الجيش السودانى على منطقة مورتو. ورغم الضغط الشديد الذى مارسته المانيا الغربية و «اسرائيل» وبعض المنظمات الكنسية وكذلك مؤيد وحركـة انيـانيـا على الرئيس اوبـوتى الا انـه أمضى عزمـه على تسليمه للحكومة السودانية فى واحدة من أكثر ممارسات القارة أصالة.

اشتهر شتاينر بمشاركة قوية ايام أزمة بيافرا فى ١٩٦٧، حيث كان يومها مستشارا عسكريا لأجوكى، ووفقا للاعترافات التى أدلى بها فى محاكمته فقد تعرف على مشكلة جنوب السودان لأول مرة من احد آباء فيرونا عندما كان فى روما بعد مغادرته لبيافرا ولنستمع اليه وهو يتحدث فى محاكمته محاولا إضفاء صفة البراءة والانسانية على مهمته فى الجنوب.

يقول شتاينر : وبعد ثلاثة ايام غادرت كمبالا متوجها الى جنوب السودان و فى خلال المدة التى قضيتها بالجنوب شيدت مطارين أحدهما فى مورتو والاخر فى كينيا على بعـد ٨ كيلومتـرات من كاجـو حيث رابطت القوات السودانية. وقمت ايضا بتشييد مستشفيين وثلاث عيادات، وقد حطمت قنابل الجيش احداها فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٠، اما المطارات فلم تستخدم للهبوط ابدا لكنها استخدمت لانزال المؤن فحسب. وقد جمعت فى المانيا ٢٠ مليون دولار لمساعدة الجنوبيين وخصصت المبلغ اساسا لجلب المساعدات الطبية وعندما تم اعتقالى فى ٤ اكتوبر ١٩٧٠ كنت فى طريقى الى المانيا لإخبارهم عن المساعدات.[1]

بدايات التدخل الإسرائيلى

كانت اول انباء مؤكدة عن اتساع مدى التدخل الاجنبى فى جنوب السودان إبان

١/ محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع.

السبعينيات قد كشف النقاب عنها صحفيان فرنسيان قاما بزيارة المناطق التى تسيطر عليها قوات الانيانيا وقد حمل مقالهما تأكيدا على وجود مستشارين عسكريين اسرائيليين وطبيبة اسرائيلية. كما تحدثا مطولا عن تدريب ضباط الانيانيا فى اسرائيل. وبعد عام من نشر مقالة الصحفيين الفرنسيين كتب الصحفى الامريكى ديفيد روبنسون قائلا: كنا نقود السيارات عبر الحدود السودانية ليلا وحرس الحدود يغط فى نوم عميق. وأصبت بالدهشة لدى رؤية جنود شتاينر المائة وعشرة المعدين إعدادا جيدا يحملون بنادق بريطانية وبازوكا روسية وعلى أطراف قبعاتهم شعارات الانيانيا النحاسية المصنوعة فى اسرائيل كما قال لى احد الجنود مفتخرا بذلك. ويستطرد الصحفى الامريكى قائلا: ولما لاحظت وجود مدفع آلى روسى تساءلت: من أين حصلت على ذلك يا شتاينر؟ فرد على قائلا وعلى وجهه ابتسامة ماكرة: «من حرب الايام الستة» ثم أضاف شتاينر قائلا بانه نتيجة خوف الاسرائيليين من أن يغرقوافى البحر بواسطة اعدائهم السوفيات والعرب اعطونا بعض الاسلحة التى استولوا عليها من المصريين عام ١٩٦٧. وتفاخر ضباط المتمردين بأن ثلاثين من رفاقهم أرسلوا الى اسرائيل للتدرب لمدة ثلاثة أشهر وقال احد ضباط الانيانيا بفخر ايضا «وقد اصبحوا الان يحملون رتبة ملازم ثان» وفى تلك الايام ايضا كانت المقالات الصحفية والتقارير الدولية تحمل الى حكومة مايو بالخرطوم (ذات الصلة الوثيقة آنذاك بالاتحاد السوفيتى وبقية دول المعسكر الاشتراكى، والتى كانت تقوم بخطوات فى طريق الوحدة مع مصر وليبيا) كانت التقارير تحمل لها توسع التدخل الاجنبى وكثافته فى أزمة شطر البلاد الجنوبى. وقد جاء فى دراسة لمجلس الكنائس العالمى مايلى: «بدأت اسرائيل فى ارسال اسلحة لقوات المقاومة بالجنوب فى عام ١٩٦٩ وشرع هذا التدخل فى الاضطراد تدريجيا ووردت عنه تقارير من مصادر عديدة».

اما فيما يتعلق بطبيعة ومدى المعونات الاسرائيلية للجنوب فقد اورد التقرير مايلى: «الاسلحة والامدادات كانت تحمل الى الداخل بواسطة طائرة اسرائيلية ماركة د ـ ٣ بقيادة طيار اسرائيلى حاملة المؤن الى الانيانيا الذين كانوا ينتظرون التقاطها فى ارجاء الغابات. وكانت الاسلحة تشمل المدافع الآلية الثقيلة ومدافع بازوكا وقنابل يدوية وبنادق ماركة ٣٠٣ التى أستخدمت فى الحرب العالمية الثانية فضلا عن ألغام قديمة، وأكثرها مصنوعات بريطانية او روسية سبق لاسرائيل الاستيلاء عليها فى حرب الايام الستة» وورد فى التقرير ايضا ان اسرائيل دربت ٢٦ جنوبيا وسمحت لبعثة صغيرة من المستشارين التسلل الى تورين.(٢)

كما جاء فى ختام تقرير ديفيد روبنسون عن الجنوب ان السفير الاسرائيلى فى كمبالا لم يكن على صلة مع زعماء الانيانيا فحسب بل كان يحضر ايضا اجتماعاتهم،

٢/ المصدر السابق.

ووجـدت اسرائيل ان من مصلحتها الخاصة ان تتدخل كجزء من خططها لمحاربة الاقطار العربية.

من هو جون قرنق

تعود هذه الاوراق والتى مضى عليها اكثر من عقد ونصف العقد من الزمان الى مجـال البحث اليوم حيث يتأمل الشمال والجنوب معا تطور أبعاد ازمة الجنوب وتعقدها فى طور جديد استهله ظهور «الجيش الشعبى لتحرير السودان» و «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة العقيد الدكتور جون قرنق، يقول قرنق انه ولد فى عام ١٩٤٤ او فى ١٩٤٥ «حيث لم تكن ظروف الجنوب ومدى تطوره تشدد على التسجيل القطعى للمواليد على وجه الضبط والتأكيد» وهو ينحدر من فرع منطقة بور فى قبيلة الدينكا وقضى طفولته بقرية ونقلى التى ولد فيها فى جنوب السودان ودرس مراحل تعليمه الاولى والاوسط باقليم بحر الغزال وأكمل تعليمه الثانوى بفكا ونفى الى تنزانيا فى عام ١٩٦٤ بسبب تطورات حرب الجنوب، وفى عام ١٩٦٥ سافر الى الولايات المتحدة الامريكية ودرس الاقتصاد بكلية غرينل بولاية ايوا وعاد منها فى عام ١٩٦٩ ليعمـل بجامعة دار السلام فى تنزانيا وفى هذه الاثناء انضم لحركة انيانيا وهذا منعه من مواصلة دراسته العليا وفق الفرصة التى هيأتها له جامعة بيركلى بولاية كاليفورنيا عام ١٩٧٠.

وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ تم إستيعابه فى الجيش السودانى برتبة نقيب. ثم عاد بعد عامين الى الولايات المتحدة الامريكية حيث درس محاضرات فى العلوم العسكرية لمدة عام وعاد الى السودان فى عام ١٩٧٥ واصبح محاضرا بكلية العلوم العسكـرية بالخرطوم، ثم اصبح قائدا للكتيبة ١٠٥ (الكتيبة التى بدأت التمرد) بمدينة بور بجنوب السودان.

فى نهـاية عام ١٩٧٧ حصل على منحة الى الولايات المتحدة الامريكية هيأت له الحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد من جامعة ايوا عام ١٩٨٠ ثم الدكتوراه من نفس الجـامعـة عام ١٩٨١. بعد عودته الى السودان عمل مستشارا عسكريا للتخطيط الزراعى بالقيادة العامة للجيش السودانى ثم اصبح فى عام ١٩٨٣ نائبا لمديـر الابحـاث العسكرية بالقيادة نفسها بالاضافة لعمله كمحاضر فى الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة فى جامعة الخرطوم.

انقلاب الادوار

تلك هى السـيرة الذاتيـة لجون قرنق كما رواها بنفسه لـ [العالم] [٣] وهى تلقى بظلالهـا على كثير من التحليلات السياسية التى تأملت مسألته وربطت بين أفقه الخاص الممتدة فى فضاء العالم الغربى الرأسمالى وبين حركته التى تواصل عملياتها

٣/ مجلة [العالم] العدد ١٤٣ فى ٨ نوفمبر ٨٦.

من الاراضى الاثيوبية وبدعم شرقى لا يخفى. واذا كانت حركة التمرد الجنوبى فى اواخر الستينيات واوائل السبعينيات قد ارتبطت بدعم الهيئات التبشيرية والحكومات فى أوربا وكانت اثيوبيا الامبراطور هيلاسلاسى رجل الارتباطات الغربية تمثل سند تلك الحركة ومسرح تدريبها بالتعاون مع اسرائيل الخارجة لتوها من انتصار ١٩٦٧م على نحو ما سلف ذكره ، فان الخرطوم فى اواخر الستينيات واول السبعينيات كانت هى عاصمة «الصمود» العربي وذات علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتى الذى لم يكن يرد ذكره على لسان نميري الا مقرونا بكلمة «العظم» وحكومة السودان كانت ايضا ذات علاقات حميمة مع كافة دول المنظومة الاشتراكية ، ولذلك لم يكن غريبا ان تحظى حركة التمرد بذلك الدعم الغربي الكثيف والعون الاسرائيلي المتواصل والمد الكنسى الذى كشفت عنه محاكمة المرتزق شتاينر، بل ان حكومة مايو لم تستطع التوصل الى ابرام اتفاقية السلام في اديس ابابا عام ١٩٧٢ الا بعد ان لحق بموقفها فى العلاقات الدولية تحول جوهرى ، ومن ثم استطاعت ان تستميل الى جهودها فى السلام قوى المعسكر الغربى . اما نظام مايو ١٩٨٣ والذى شهد ميلاد حركة قرنق فهو التبعية الكاملة لاميركا وفلكها الغربى. ولذلك فمهما تكن خلفية الذي يتصدى للصراع فلا بد له من التماس العون لدى الاستراتيجية السوفياتية فى المنطقة . وكانت اثيوبيا منغستو هيلا مريام هى الطرف الاقرب لتمرد الجنوب الجديد فى الحركة الجديدة

يصور البعض ان خروج قرنق قبيل انضمامة لحركة التمرد من الخرطوم كان لمجرد قضاء عطلته السنوية بين اهله فى منطقة بور وقد تصادف مع المعركة التى وقعت بين كتيبتها والقوات المسلحة السودانية وهو ما حاول قرنق ايضا تصويره فى روايته لسيرته الذاتية وقصة انضمامه للحركة حيث قال: فى نهاية ايار (مايو) ١٩٨٣ وعندما كنت فى اجازة فى مدينة بور نشبت معركة بين الكتيبة ١٠٥ ووحدات اخرى من الجيش السودانى وكان من نتائجها تمرد تلك الكتيبة ودخولها الغابة بعد هذه الحادثة انضمت للكتيبة وفى نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٣ كونا جيش التحرير الشعبي (SPLA) والحركة الشعبية لتحرير السودان ( ) حيث اصبح قائدا عاما لها.

لكن وفقا لرواية اللواء عبدالعظيم قائد منطقة بحر الغزال فان قرنق قد خرج فى عطلته وهو يعلم طبيعة المهمة التى سيتصدى لها كما رصدت بعض المصادر اجتماعا لمدة عشرين دقيقة تم فى غرفة مغلقة بينه وبين السيد الصادق المهدى بمبانى السفارة السوفياتية بالخرطوم اثناء حفل استقبال فى عام ١٩٨٣ . حيث مثل المهدى منذ عام ١٩٧٩ واثر توقيع معاهدة كامب ديفيد نوعا من المعارضة لنظام جعفر نميرى وكان جون قرنق في الفترة الاولى لتأسيس جيشه وحركته يمثل املا جيدة لقوى سياسية فى الداخل والخارج من المعارضين لحكم نميرى.

سياسة نميرى تخدم التمرد

كانت السياسة التى انتهجها جعفر نميرى بعد اعلان قرارات التقسيم قد مهدت كل الطرق امام حركة التمرد الجديد ولم يكن تعيين اللواء قسم الله عبدالله رصاص فى ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ وحل المجلس العالي التنفيذى ومجلس الشعب الاقليمى الا بعد ذلك في تعامله مع الجنوب[٤] فقد تم تعيين المجلس العالي التنفيذى من العناصر التى عرفت بموالاتها ودفاعها عن تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم مثل فيليب اوبانغ واوتون داك وداريوس بشير، وفى المقابل كونت العناصر الموالية لبقاء مجلس الوحدة ومعظمهم من عناصر المجلس العالى التنفيذى واعضاء مجلس الشعب الاقليمى اللذين وقع عليهما الحل.

وقد جاء فى مذكرتهم . التى رفعت الى رئيس الجمهورية حول دواعى تأسيس هذا المجلس . وفى غياب المؤسسات الدستورية بالجنوب والانقسام اليائس الذى شل المكتب السياسي . ها نحن ممثلو القيادة السياسية للجنوب ، المؤمنون بوحدة واستقرار السودان نكون هذا المجلس والذى يهدف ابتداء للتعبئة من اجل وحدة الجنوب باعتبارها جزءا من وحدة السودان كله وهو يعمد بخطابه الى سيادتكم والى كل الذين يشكلون طرفا فى قضية تقسيم الجنوب الى اكثر من اقليم . ان خطابنا قبل كل شىء يتوجه بالالتماس الى الرأي العام الشمالي وممثليه في مجلس الشعب القومي.

كان الخطاب ما يزال يتحلى بالالتزام والانضباط من سياسيى الجنوب من مؤيدى الاقليم الجنوبى الواحد نحو رئاسة الجمهورية التى يمثلها شخص جعفر نميرى، ولكن الظروف تسارعت مع قرارات الرئيس لتنهى تلك اللهجة المنضبطة وتجعل المجلس السابق يعلن ان الرئيس «قد قرر الخروج على ميثاق اتفاقية اديس ابابا باصراره على تقسيم الجنوب الى وحدات ادارية ضعيفة توطئة لسيطرة الشمال على مصيرها وثرواتها ولغتها وثقافتها».

بينما اعلن نميرى من جانبه «ان هؤلاء الذين يستهدفون وحدة ورفاهية البلاد عامة والجنوب خاصة انما يتآمرون مع الاجانب ويدخلونهم فى أخص شئوننا وثقافتها».

وهكذا ضمن حركة الشد والجذب المتسارعة بين الرئيس وسياسيى الجنوب فوجىء الجميع بالرئيس يسحب قراره القاضى بإجراء استفتاء شعبى حول التقسيم فى الجنوب وذلك فى فبراير ١٩٨٢ ويعلق فى نفس الوقت دعوته لانتخابات مجلس شعب اقليمى موحد ومجلس عالى تنفيذى موحد، حيث تنفس كثيرون فى الشمال والجنوب الصعداء وهم يتوهمون ان الرئيس قد ثاب الى الرشد وأقر إتباع نصوص الدستور فيما يتعلق بأى تعديل على «قانون الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب».

٤/ راجع الفصل رقم ٩ من هذه الحلقات بعنوان : جاء التقسيم.

ومهما تكن دوافع نميرى نحو سحب قراره السابق فقد جاءت نتائج انتخابات مجلس الشعب الاقليمى بالجنوب لتوافق هواه القديم فى التقسيم، حيث جرت معركة الانتخابات اساسا بين مؤيدى التقسيم ومعارضيه أو بين دعاة المركزية واللامركزية فى المصطلح المقابل، ورغم ان الرصد الأولى لنتيجة الانتخابات قد أوضح ان التقسيميين قد اجتاحوا شطرى الاستوائية بينما فاز الوحدويون ببقية المديريات شرق بحر الغزال، غرب بحر الغزال، البحيرات. الا ان تحول المعركة داخل مجلس الشعب الاقليمى الى تنافس على مقاعد المجلس التنفيذى العالى (مجلس الوزراء الاقليمى) قد أدى الى فوز مرشح الاقاليم الثلاثة جوزيف جيمس طمبرة على مرشح معارضى التقسيم كلمنت أمبورو وعندئذ تمهد الطريق تماما لنميرى ليكمل بقية فصول الخطةويطيح بأهم وآخر رموز اتفاقية أديس ابابا أبيل ألير معلنا إعفائه من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية ليحل محله زعيم الاستوائية نحو التقسيم اللواء جوزيف لاقو، وبذلك يكون دعاة التقسيم فى مركز قوى بالحكومة المركزية بالاضافة لمركزهم الاقليمى حيث اعلن طمبرة رئيس المجلس العالى التنفيذى «انه يعتبر ان حكومته فاشلة اذا لم تبلغ بالجنوب أفق التقسيم». [٥]

وغلى الجنوب ايامها فى حمى الكوكرا على النحو الذى سبق ذكره. [٦] حيث طالت الاعتقالات عددا كبيرا من ساسة الجنوب بما فيهم دول اكيل نائب رئيس المجلس العالى التنفيذى وماثيو اوبور بسبب معارضتهم للتقسيم. وبينما كانت عمليات «الجيش الشعبى لتحرير السودان» تتسع وتتسارع اعلن نميرى القرار الذى أنهى عهد اتفاقية أديس أبابا وذلك باعتماد التقسيم فيما عرف بالقرار الجمهورى رقم ١ وذلك فى يونيو ١٩٨٣ وبذلك أصبح الجنوب ثلاثة اقاليم هى: ١ ـ الاستوائية ٢ ـ بحر الغزال ٣ ـ أعالى النيل. [٧]

خلفيات التمرد الجديد

تحاول اكثر التحليلات السياسية لحركة جون قرنق ان تربط بين ظهور الحركة والقرار الجمهورى رقم ١ الذى قسم الجنوب الى ثلاثة اقاليم وتصور الحركة كنتيجة له وتستشهد على لك بانحدار جون قرنق من قبيلة الدينكا اكبر قبائل الجنوب والتى بسببها او بسبب سيطرتها على معظم المناصب والنفوذ الادارى والسياسى بالجنوب تحمست للتقسيم معظم القبائل الصغيرة خاصة فى الاستوائية. لكن هذا التحليل لا يصمد امام الحقائق المتعلقة بتاريخ ظهور حركة قرنق اذ انه من المؤكد انه وأسرته

٥/ لازاراس ليك موات.

٦/ فى الفصل رقم ٩ بعنوان : وجاء التقسيم.

٧/ المصدر رقم ٥ .

اختفوا يوم ١٦ مايو ١٩٨٣ من مدينة بور حيث كانوا يقضون اجازتهم، والملاحظ ان القرار قد صدر يوم ٥ يونيو ١٩٨٣ وبعد حوالى ثلاثة اسابيع من صدور القرار وبالتحديد فى يوم ٣٠ يونيو اعلن عن تأسيس «الجيش الشعبى لتحرير السودان» و «الحركة الشعبية لتحرير السودان» أى الجناح السياسى لذلك الجيش مع برنامج سياسى مفصل ليس من المحتمل أبدا انه أعد على عجل، وهو البرنامج الذى ارتفع بمشكلة الجنوب الى أفق جديد ومختلف تماما عن أطروحات حركات التمرد السابقة.

كما تمضى تحليلات اخرى الى ربط الحركة واندلاع التمرد باعلان قوانين الشريعة الاسلامية وهو ايضا ربط غير منطقى، اذ ان تلك التشريعات قد أعلنت فى سبتمبر ١٩٨٣[٨] الا انه من المنطقى جدا القول ان مجمل تطور الاوضاع فى الجنوب السودانى بما فى ذلك قرارات التقسيم وارهاصاته بعد اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ قد مهدت الطريق امام ظهور الحركة كما ان اعلان قوانين الشريعة الاسلامية قد زود الحركة بمبررات جديدة وأسقط عن نميرى دعم حلفائه الاميركان ودول المعسكر الغربى وأدى ذلك الى ان د. منصور خالد (رجل اميركا الاول فى السودان واحد اعضاء وفد مفاوضات اديس ابابا وكاتب دستور السودان ١٩٨٣ الذى زود جعفر نميرى بسلطات رئاسية مطلقة) يظهر بالقرب من جون قرنق باعتباره احد اعضاء حركته مما أشكل على كثير من الذين اعتبروا حركة قرنق حركة ماركسية وفقا لبرنامجها الاشتراكى ومعسكراتها الاثيوبية وسلاحها الروسى وتدريبها الكوبى.

واعلن قرنق نفسه قائدا عاما للجيش الشعبى لتحرير السودان ورئيسا للجنة التنفيذية لـ «الحركة الشعبية لتحرير السودان» مع برنامج سياسى يدعو لتطبيق نظام اقتصاد اشتراكى فى كل السودان وحكم فيدرالى لكل اقاليمه مؤكدا ان حركته انما تستهدف ايجاد حل لأزمة القطر كله وليس الجنوب فحسب وهى من ثم تفتح عضويتها لكل ابناء السودان لمقاومة نظام نميرى والمضى قدما نحو تنفيذ برنامج الحركة فيما بدأ قرنق بثه الاذاعى اليومى من راديو جيش تحرير السودان فى برنامج يمتد لساعات محدودة من الاراضى الاثيوبية ويقدم فقرات من البرنامج السياسى للحركة وانباء انتصارات جيشها وتعليقا على مستجدات الاحوال فى السودان ويقدم برامجه باللغة الانجليزية واللهجات المحلية الجنوبية واللغة العربية.

اما جيش حركة قرنق فقد تأسس كما سبق من العناصر التى تمردت فى الكتيبة «١٠٥ بور والبيبور» ولجأت الى الغابة بعد القضاء على الحركة من قبل وحدات احرى من القوات المسلحة السودانية ثم توالى تسلل مجموعات من معسكرات اخرى حتى بلغ عدد افرادها فى ربيع عام ١٩٨٥ ١٠ آلاف مقاتل[٩] وفيما بدأ قرنق اتصالاته

٨/ مجلة The Middle East Journal مقال بقلم آن موسلى . المجلد ٤٠ عدد الصيف ١٩٨٦ (الامريكية)

٩/ المصدر السابق

بقـوى المعارضة الشمالية بعد حوالى عام من تأسيس حركته، فقد واصل جيشه عملياته على حاميات الجيش السودانى بالجنوب على الطريقة الجنوبية المألوفة فى حرب العصابات وقد اتسع مدى عمليات الحركة فى شتاء ٨٣ ـ ١٩٨٤، وبلغ مداه من الخطورة عندما اعلنت شركة (   ) الفرنسية توقفها عن مواصلة عملها فى حفر قناة جونقلى، واعلنت شركة شيفرون الاميريكية تعذر مواصلة عملها فى التنقيب عن البترول بمنطقة بانتيو بأعالى النيل وهما اكبر مشروعين للتنمية فى البلاد.

وفى مارس ١٩٨٥ هاجمت قوات قرنق مدينة منقلا الاستوائية رغم العداء الشديد الذى يحمله هذا الاقليم لحركة قرنق. واعترف الرئيس نميرى ان الجيش السودانى لم يعد قادرا على حماية الطرق الرئيسية والمرافق العامة فى اقليمى أعالى النيل وبحر الغزال. كما اتخذ من مناسبة عيد الوحدة الوطنية فى ٣ مارس ١٩٨٥ فرصة لاعلان عفو عام عن كل العناصر الجنوبية وإعلان آخر يوقف فيه إطلاق النار من طرف واحد مع تكوين هيئة قومية للبحث عن حل سياسى للأزمة الجديدة ومشيرا الى تقبله مسألة العودة الى الاقليم الواحد بعد أن صبت حركة قرنق معظم نقدها على قرار التقسيم.

كانت تلك آخر محاولة لنميرى لاحتواء المشكلة الا ان الظروف التى ساهم هو بقدر كبير فى صنعها قد مضت الى نقطة اللاعودة وجاءت اواخر مارس ١٩٨٥ لتشهد هبة الشعب السودانى كله عليه ولم يأت ابريل الا وقد سقط من كرسيه المهتز.

الفصل الحادى عشر

كان جنوبياً هواها

[١١]

«فى غمـرة الفـرح الطاغى بانتصـار الارادة الشعبيـة فى ٦ (أبـريـل) ١٩٨٥ كانت كثير من القوى السياسية داخل السودان تنتظر وصول وفد حركة جون قرنق بقيادته شخصياً».

محل السجن مستشفى
محل المنفى كلية
محل الاسرى وردية
محل الطلقة عصفورة
تحلق فوق نافوره..
وطن للسلم اجنحتوا
ضد الحرب اسلحتوا
عدد مافوق وماتحتو
ومدد للايدو ملوية[1]

كانت تلك بعض امانى الشعب السودانى التى غناها عشية انتصاره فى ٦ نيسان «ابـريـل» ١٩٨٥، بعـد انتفاضته الحاسمة التى انهت حكم الفرد وكتبت خاتمة لديكتاتورية جعفر نميرى كانت الارض اليباب التى ضربتها الفوضى ستة عشر عاماً تمتد من الشمال الى الجنوب عبر مساحة المليون ميل مربع السودانى. فيما تقف اللوحات التى تنبىء عن مشاريع للتنمية عبر القطر كشواهد القبور على الاكذوبة الكبـرى فى التنمية والتقدم والحرية والاشتراكية والسلام. لقد حملت الانتفاضة الامل فى السلام بين شطرى القطر وعودة الحركة وبعث الحياة فى المشاريع التنموية التى عبثت بها يد النظام البائد واوقف رصاص التمرد المعارض له العمل فى اخر مشروعين ظلا يحملان الكثير من الآمال باعتبارهما من اهم واجل الخطوات نحو تقدم السـودان الاقتصـادى ورفاهيته الاجتماعية وهما مشروع قناة جونقلى والثانى مشروع بانتيـو للتنقيب عن البترول، فما هى قصة هذه المشروعين وماهى قصة الانتفـاضـة مع الحـرب المشتعلة فى الجنـوب منـذ سنـوات وهل حملت السلام واستأنفت العمل وخطت بالشعب السودانى نحو بعض تطلعاته؟!!

الجذر الجنوبى يفشل مشروع قناة جونقلى

منذ عام ١٩٠٤ وهناك بحث بين حكومتى السودان ومصر للاستفادة من الكمية

---

١ ـ قصيدة سودانية للشاعر محجوب شريف وغناها الفنان السودانى محمد وردى والابيات الاخيرة تقرأ بالدارجة العامية السودانية وتعنى ان سودان الانتفاضة يقدم دعمه لمسيرة السلام خارج حدوده. وهى احد اناشيد انتفاضة نيسان (ابريل) ١٩٨٥.

الكبيرة من المياه التى تتبدد فى منطقة المستنقعات فى اعالى النيل او ما يعرف بمنطقة السودود. وكان الحل الطبيعي المتاح للاستفادة من هذه المياه هو حفر قناة فى هذه المنطقة تحافظ على تدفق المياه فى مجرى يمنعها من الانتشار العريض الذى يبددها بمعدلات التبخر العالية فى المنطقة. الا ان هذا المشروع لم يجد طريقه للتنفيذ الا فى السبعينات من هذا القرن وبعد عودة السلام للجنوب اثر توقيع اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢. اتفقت الحكومتان المصرية والسودانية على المساهمة مناصفة بتكلفة حفر القناة التى يبلغ طولها ٣٦٠ كيلو متر، ورغم ان الفائدة التى تعود على مصر من المشروع تتجلى بوضوح فى زيادة معدل المياه المتدفقة الى اراضيها الزراعية وهى ذات المنفعة التى تجنيها بعض مناطق شمال السودان. فان الفائدة العائدة على اهل جنوب السودان واراضيه لم تكن واضحة بذات المستوى ولذلك كان الحديث عن حفر قناة جنقلى من قبل الحكومة المركزية السودانية او من الحكومة المصرية يثير كثيراً من الريب لدى المثقف الجنوبى ولدى عامة اهل الجنوب. ورغم ان الحكومة السودانية قبل ان تعهد الى شركة «   » الفرنسية بتنفيذ المشروع قد اقرت ان تصرف نصف مساهمتها فى المشروع اى ربع تكلفته الاجمالية فى تعمير منطقة السدود التى ستشقها القناة، وتمثل هذا التعمير فى انموذج طموح يستهدف تحويل المنطقة التى تقع فى اسفل درجات التقدم وحدة سكنية نموذجية تحوى المدرسة والمستشفى وساحات النشاط الرياضى ومزارع الخضروات بالاضافة للوحدات السكنية التى تضم كل وحدة ٢٥٠ مسكناً لهذا العدد من الاسر والمساحات الاحتياطية لاحتياجات المستقبل والجسور التى ستقضى على عزلة المنطقة التى تستمر لمدة ستة اشهر كل عام.

الا ان التخطيط الطموح للاستقرار فى المنطقة لم يقنع الريب الجنوبية وشهدت مدينة جوبا عاصمة الاقليم تظاهرات عنيفة فى عام ١٩٧٤ تحتج على توقيع اتفاق بدء تنفيذ مشروع القناة وذلك اثر انتشار شائعة تؤكد ان الحكومة المركزية ستجلب ٥ر٢ مليون مواطن مصرى للاستقرار والاقامة بمنطقة جنقلى، ولم تقف تلك التظاهرات الا بعد ان دفع طالب جنوبى حياته فى المقاومة التى تصدى بها رجال البوليس للمتظاهرين. وحينما كانت بضعة مصادر عالمية تصف مشروع القناة بانه اكبر مشروع تنموى فى العالم الثالث[2] كانت وحدة المعارضة الجنوبية تشتد ولم يهدأ الحال الا بعد ان اطلق ابيل الير رئيس المجلس الاعلى التنفيذى تصريحه المشهور قائلاً: «اذا لم يكن هناك سبيل لاخذ اهلنا للجنة الا بالعصا فاننا مضطرون لاخذهم إليها بالعصا».

مهما تكن المخاوف الجنوبية والريب واحياناً الانتقاد الموضوعى الذى يقدم لمشروع القناة باعتبار ان منطقة السهول الشرقية لجنقلى، والتى تضم قبائل من

---

٢ ـ استعملت هذا الوصف مجلة AFRICA NAWO 6) .

الدينا والنوير ليست هى المنطقة الوحيدة المتخلفة ومازال هناك واسعة ليس بها مدرسة للتعليم الابتدائى وليس ثمة مبر لصرف مبالغ ضخمة فى منطقة واحدة وان الافيد للجنوب هو بذل تلك الاموال فى مشاريع زراعة الارز والسكر وصناعة النسيج مهما تكن موضوعية ذلك النقد، فان توقف العمل به بعد اكتمال ثلثى مراحل تنفيذه يعد خسارة كبيرة لكل المصلحة السودانية وضرراً بالغاً اوقعه تجدد القتال الاخير[٣]

قرنق يوقف مشاريع التنقيب عن النفط

أما المشروع الثانى والذى تمثل فى عمل شركة «شيفرون» الامريكية التى تنقب عن البترول فى مختلف انحاء السودان منذ عام ١٩٧٤ اثر موافقة الحكومة السودانية بالتصديق لها بعمل مسوحاتها وتنفيذ حفرياتها. حققت شيفرون اكبر اكتشافاتها الحقلية عام ١٩٧٩ خصوصاً فى منطقتى المجلد وبانتيو حيث تقع الاولى فى مديرية جنوب كردفان بغرب السودان. اما الثانية فتقع فى بحر الغزال بجنوب السودان. ومع مضى الوقت تركز العمل فى بانتيو باعتبارها اكثر وعداً من منطقة المجلد. اختار جعفر نميرى وبضعة ساسة الجنوب اسم «الوحدة» لذلك الحقل ولكن قرار تنقية بتروله الخام فى مصفاة مدينة كوستى مثل اختياراً سلبياً فى وقت مبكر نسبياً لحقيقة الوحدة الوطنية السودانية على النحو الذى تم سرده فى فصل سابق من هذه الحلقات، اذ ان نقل بترول بانتيو الى مدينة شمالية مثل كوستى كان مدعاة لهبة جنوبية قوية، تم اخمادها بقوة وحكمة من قبل ابيل الير. ولكن الحرب التى شنها الجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLA) قد اخمدت العمل فى المشروع منذ عام ١٩٨٣ جزئياً، اذ غدا كل البترول هدفاً استراتيجياً لحركة جون قرنق ثم توقفت شيفرون نهائياً عن العمل اثر ضرب الجيش الشعبى لاحدى بوارج الشركة فى ١ شباط (فبراير) ١٩٨٤ وخرجت من الحقل محاطة بشكوك كثيفة حول مدى جدية الامريكان فى استخراج بترول السودان وبادعاء عريض منها انها تتوقع ان ينتج الحقل فى عام ١٩٨٥ بكامل طاقته.

انتظروه ولم يحضر

فى غمرة الفرح الطاغى بانتصار الارادة الشعبية فى ٦ نيسان (ابريل) كان كثير من القوى السياسية داخل السودان ينتظر وصول وفد حركة جون قرنق بقيادته شخصياً، ومن ثم تتكرر فصول القصة المعتادة من تمرد الجنوب، اذ يتسنى دائماً

---

٣ ـ لمزيد من التعرف على أوجه النقد الجنوبى لمشروع قناة جنقلى راجع لازراس ليك فى كتاب (WHY BACK TO ARMS).

لمن يحمل السلاح لأطول فترة ممكنة أو حتى موعد التحول الجذرى فى الحكومة المركزية بالخرطوم ان ينال القسط الأكبر فى قسمة الغنائم الجنوبية بعد الانتفاضات وبين يدى فترات السلام النسبى، بل ان بعض عناصر التجمع الوطنى لانقاذ الوطن[٤] قد اكدت ان موفداً من حركة قرنق قد بدأ تحركه نحو الشمال وعند وصوله سيتم تسوية الامر فى الجنوب بالعودة لاحاكم نصوص اتفاقية اديس ابابا ووقف اطلاق النار وانضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان لتشكيلة السلطة الانتقالية، وبينما كانت تلك العناصر تمضى فى تقديراتها الخاطئة لطبيعة وحجم حركة قرنق، لم تأخذ تصريحاته التى بثتها اذاعته عن اعطاء حكومة المجلس العسكرى الانتقالى مهلة اسبوع توقف فيها عمليات اطلاق النار مأخذ الجد، حتى فاجأها بامضاء تهديداته فور انتهاء مهلة الارجاء بقتال مكثف قلب سلم اولويات المرحلة الانتقالية وشكل اكبر تحد لها.

اعلن راديو الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٥ اى بعد ثلاثة ايام من سقوط نظام جعفر نميرى عدم اعترافه بسلطة المجلس العسكرى الانتقالى[٥] وطالب جنرالات المجلس بتسيلم السلطة لحكومة مدنية خلال فترة اسبوع هى كل وعد الحركة بوقف عملياتها. وقد كان تجدد القتال كما سلف بمثابة صدمة لكل القوى السياسية التى اخطأت فى فهم دوافع حركة قرنق وطبيعة المرحلة التى يمر بها الصراع فى جنوب السودان. وفى ٢٦ ايار (مايو) اى بعد حوالى شهر من تجدد القتال بعد الانتفاضة اعلن راديو الحركة وجهة نظرها الكاملة فى التحول الذى حدث فى السودان بعد زوال النظام السابق على لسان جون قرنق حيث وصف المجلس العسكرى الانتقالى بانه امتداد لنظام جعفر نميرى وان اعضاءه هم ذات طغمة الرئيس المخلوع وان القيادات العسكرية التى تمثلت فى المجلس الانتقالى الجديد هى نفسها عصابات الجنرالات التى قهر بها نميرى الشعب السودانى. كما اتهمهم جون قرنق بعدم الرغبة فى تسليم السلطة للشعب واعتبر فصلا وعدهم فى اجراء انتخابات ديمقراطية بعد عام مجرد مناورة سياسية واصفاً الحكومة بانها مجرد واجهة مدنية «لا أسنان لها» بمعنى انه لن يتفاوض مع جهة لا تملك سلطة فعلية. واخيراً اكد قرنق انه لن يتفاوض الا مع حكم مدنى يعيد معادلة توزيع السلطة فى الخرطوم وينهى الظلم المتطاول الذى وقع على اقاليم السودان

---

٤ ـ «التجمع الوطنى لانقاذ الوطن» هيئة تضم عددا من الاحزاب والنقابات السودانية تكونت ايام الانتفاضة فى نيسان (ابريل) ١٩٨٥.

٥ ـ المجلس العسكرى الانتقالى تكون من القيادات العسكرية العليا برئاسة القائد العام للقوات المسلحة واعلن تعطيل دستور ١٩٧٣ فى صبيحة الانتفاضة فى البيان الذى اذاعه رئيسه عبد الرحمن سوار الذهب، اى نهاية عهد جعفر نميرى وكان يضم خمسة اعضاء وسلم السلطة فى ٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٦ للجمعية التأسيسية أى البرلمان الذى ضم ممثلى الشعب فى انتخابات ١٩٨٦.

وينهى حكم الطائفية والاستغلال ويقضى على التفرقة العنصرية والدينية ويعطى العناصر غير العربية فى السودان كامل دورها فى ادارة الحكومة المركزية للسودان. اما بالنسبة لدعوة الحكومة الانتقالية لمؤتمر الحوار الوطنى فقد اكد قرنق انه ليس مطروحاً امام حركته اى احتمال للمشاركة فى مثل ذلك الحوار فى ظل بقاء قوانين الشريعة الاسلامية[٦].

قام المجلس العسكرى الانتقالى من جانبه بارسال وفود للحكومات التى تمد حركة قرنق بالدعم الأكبر وهى على وجه التحديد الجماهيرية العربية الليبية واثيوبيا. وفيما استجابت الحكومة الليبية لموفد المجلس الانتقالى وأوقفت دعمها فوراً عن الحركة بل مضت فيما بعد لتوقيع اتفاق عسكرى مع الحكومة الانتقالية، فان الجارة الاخرى اثيوبيا ظلت مأوى لحركة قرنق تزوده بالاسحلة وتوفر له ارض التدريب والخدمة الاعلامية الكبيرة فى اذاعته التى تبث برامجها يومياً، ولم تجدِ مع الحكومة الاثيوبية كل محاولات الحكومة الانتقالية بشقيها المدنى والعسكرى بما فى ذلك محاولة ابراهيم طه ايوب وزير الخارجية الانتقالى عندما سمى المشكلة الارترية مشكلة شمال اثيوبيا فى مقابل مشكلة جنوب السودان مشيراً الى امكانية المقايضة بين الحكومتين اذ ان كلاً منهما له يد فى ازمة الاخرى[٧].

رسالة رسمية

وصف جون قرنق تحركات الحكومة الانتقالية فى الخارج فى محاولة لتطويق حركته بانها تهرب من مواجهة المشكلة وان حركته لن تركع اذ جردت من المساعدات الليبية، وانه لا يقاتل فى سبيل مشكلة خاصة بالجنوب وانما يهدف الى حل مشكلة كل السودان. اثر ذلك بعثت الحكومة الانتقالية فى ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٨٥م اول رسالة رسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحه العسكرى الجيش الشعبى تدعو فيها لوقف اطلاق النار والتقدم لاجراء مفاوضات مباشرة وقد وقع على الوثيقة المجلس العسكرى الانتقالى والقوى السياسية والنقابية المنضوية تحت لواء «التجمع الوطنى لانقاذ الوطن». وقد جاء فى تصريح مجلس الوزراء الانتقالى بشأن تلكل الرسالة[٨] انها تتضمن دعوة للحوار الوطنى والتداول حول مشكلة

---

٦ ـ اذاعة جون قرنق فى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥.

٧ ـ اعترض كثير من الاحزاب والقوى السياسية على تصريح وزير الخارجية الانتقالى اذ ان مشكلة اريتريا لا تماثل مشكلة الجنوب وذلك بموجب قرارات الامم المتحدة وبطبيعة وجود الاريتريين فى السودان كلاجئين وليس كمقاتلين.

٨ ـ ادى طول الوعد وغرابة الطريقة فى وصول تلك الرسالة الى جعلها موضع ريبة وشك وتندر احيانا فى الاوساط الشعبية والسياسية فى السودان.

الجنوب ضمن مشاكل القطر كله دون فصل بينهما، كما اكد التصريح على وحدة فى اطار تنوعه العرقى والثقافى وعلى حرية العقيدة والدين بالاضافة لحث كافة مواطنى السودان فى المشاركة فى حكومته المركزية، واخيراً اشار تصريح مجلس الوزراء الانتقالى الى ضرورة اعادة النظر فى توزيع السلطة والثروة فى السودان بما يضمن لأقاليمه المشاركة العادلة فى الثروة القومية وفى المشاريع التنموية وفى توزيع الخدمات، وقد اعتبر ذلك التصريح فى نظر كثير من المراقبين اساساً صالحاً للحوار لتطرقه لنطاق الازمة الجوهرية المتمثلة فى توزيع الثروة والسلطة بين المركز والاقاليم والتى ظلت وراء الخلاف طيلة المدة التى أعقبت استقلال البلاد فى عام ١٩٥٦.

على اثر وثيقة الحكومة الانتقالية تقدم جون قرنق بأول استجابة ايجابية لكثير من الآمال والمناصرة والمساندة الاعلامية والسياسية لشخصه وحركته وتمثلت تلك الاستجابة فى رغبته بالرد على الوثيقة برسالة الى الجزولى دفع الله رئيس مجلس الوزراء الانتقالى ولكن ليس بصفته هذه وانما باعتباره ممثلاً للتجمع الوطنى لان حركته لا تعترف بمجلس الوزراء ايضاً. ومع اعلان الامان الذى قدمه مجلس الوزراء لرسول حركة قرنق ان يتم تسليم الرسالة الى قائد حامية الناصر بجنوب السودان ليتولى نقلها الى الحكومة الانتقالية بالخرطوم. ومع هذا الطلب بدأت فصول قصة رسالة قرنق التى انتهت بتلك البادرة الايجابية الى اكبر ازمة بين الحكومة الانتقالية وبين الجيش الشعبى لقرنق والتى اعقبها تطور جديد فى الازمة تمثل فى امتداد القتال من محاوره التقليدية فى الجنوب ليصل مناطق فى الشمال مع تطور نوعى فى طريقة حرب العصابات القديمة التى كانت تستهدف حاميات الجيش الى حرب مباغتة للمدنيين فى القرى والمدن.

وصل رسول قرنق الى حامية الناصر بأعالى النيل فى ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥ حسبما كان متفقاً عليه، وبينما استعدت الحامية لمقابلة الرسول والرسالة فوجئت قيادتها بالف ومائتى مسلح فى صحبة الرسول وبينما اعتبرت قيادة الحامية ان ذلك بمثابة خيانة للاتفاق واعلن المجلس العسكرى الانتقالى ان قرنق استغل الامان لمحاصرة الحامية، اعتبر قرنق على النقيض ان الحكومة الانتقالية قد اساءت التصرف ازاء وفده. مهما يكن من امر الرسالة فقد تسلم مجلس الوزراء الانتقالى نسخة منها عن طريق موفدى التجمع الوطنى محمد عمر بشير[٩] ود. تيسير مدثر[١٠]

---

٩ ـ البروفسور محمد عمر بشير اكاديمى سودانى كان سكرتيرا لمؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥.

١٠ ـ د. تيسير مدثر استاذ للعلوم السياسية بجامعة الخرطوم واشتهر برحلاته المتوالية بين الخرطوم واديس ابابا كموفد من قبل التجمع الوطنى لحركة قرنق.

فيمـا بعد، وقد حوت بعض شروط حركة قرنق السابقة فى الغاء قوانين ايلول (سبتمبر) والغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية بالاضافة لمطالبتهم برفع احكام حالة الطوارىء التى سادت فى البلاد منذ بداية الفترة الانتقالية مع شرط الالتزام بمناقشة مشكلة السودان وليست مشكلة الجنوب فى اى مفاوضات مع الحركة مع تكوين حكومة قومية جديدة تضم القوى السياسيـة السودانيـة والحـركة الشعبية لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. وقد لاحظ بعض المراقبين ان الشروط الجديدة قد بدت اقل تعنتاً اذ لم تتضمن شرط الاستقالة الفورية للمجلس العسكرى الانقالى، وتقبلت بقاءه اثناء انعقاد المفاوضات اذ ان استقالته الفورية تعنى الفراغ السياسى والدستورى.

نتيجة للحركة السياسية التى نشطت فى الدعوة للحوار الوطنى اعلن جون قرنق هدنـة تمتد لثلاثة اسابيع يتوقف فيها عن اطلاق النار وحددها فى الفترة من ١٩ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٥ وحتى ٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٨٥ مع استثناء للأهداف المتحركة اى كل وسائل النقل والمواصلات وقد ادى ذلك قبل انقضاء مدة الهدنة الى ضرب البواخر النيلية التى تتحرك بين منطقتى كوستى فى الاقليم الاوسط الى مدينة ملكال عاصمة اقليم أعالى النيل، وتعتبر تلك البواخر اهم شريان للاتصال بين الجنوب والشمال، وقد دفع ذلك التصرف ازاء البواخر الى اعلان وزير الدفاع الانتقالى الهدنة المشروطة هى مجرد مخادعة مرفوضة من قبل القوات المسلحة السودانية.

جدد المجلس العسكرى الانتقالى مرة ثانية دعوته لانعقاد مؤتمر دستورى تتمثل فيه كل الفعاليات والقوى السياسية فى السودان، وللتداول فى مشاكل القطر كافة كما تقترح حركة جون قرنق، كما اعرب التجمع الوطنى عن آمال جدية تتعلق بتوقعات وصول وفد من حركة قرنق لاكمال بنود المؤتمر المقترح. وقد جاء الرد من قرنق فى ٢٤ تشرين الثـانى (نوفمبر) ١٩٨٥ فى رسالته التى بعث بها لرئيس التجمع الوطنى والتى اعلن فيهـا مطلبـه بان يصـاحب وفده المدنى للمؤتمر الدستورى ملحقية عسكرية، معيداً للأذهان قصة رسالة الناصر ومضطراً المجلس العسكرى الانتقالى مرة اخرى لعدم قبول هذا الشرط مع تعهده بتوفير الامن اللازم لعناصر وفد حركة قرنق.

تجدد القتال

امـا على الصعيـد العسكرى فقد كانت الازمة تتفاقم مع تجدد القتال العنيف والذى تجاوز محاوره التقليدية فى الجنوب ليصل الى مناطق شمالية شرقية وشمالية غربية داخل حدود السودان. فقد شهدت تلك الفترة تسلل مجموعات مسلحة من الجيش الشعبى (SPLA) الى منطقة جبال الانقسنا الى الشمال الشرقى من مدينة

الكرمك. ذلك يعنى التمركز بالقرب من مناطق آهلة بالسكان ذات بعد استراتيجى هام، اذ انها تفتح الطريق مباشرة الى منطقة النيل الازرق، حيث يقع خزان الروصيرص ومشروع الدمازين الزراعى وكلاهما ذو اهمية اقتصادية وحيوية كبيرة لتلك المنطقة وللسودان كافة. ثم استطاعت حركة قرنق وفقاً لتمركزها فى هذه المنطقة ان تمتد لتتصل بما يعرف بمنظمة جنوب النيل الازرق والتى ترفع شعار الدفاع عن حقوق اهالى منطقة الانقسنا [١٢].

فى اخريات ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥ وعلى اثر التمرد الذى وقع فى ثكنات «سلاح الاسلحة والمهمات» بالخرطوم والذى ادى لاكتشاف ما أسمته الحكومة الانتقالية «بالمؤامرة العنصرية» ومع اعلان حظر التجول فى مدن العاصمة القومية الثلاث تناهى الى الخرطوم نبأ تدفق اربعة آلاف مسلح من جيش قرنق وتمركزهم على بعد ٧ كيلومترات فقط من مدينة الكرمك مما ادى لمغادرة ١٨ الف مواطن من سكانها اثر الهلع الذى ضرب المنطقة الى خارج مدينتهم فيما يشبه الهجرة الجماعية.

فى الجنوب تمكنت قوات قرنق اثناء الفترة الانتقالية من احكام سيطرتها على اجزاء كبيرة من اعالى النيل وبدأت بشن غاراتها على مدن الاقليم الكبيرة مثل بانتيو، بور، وملكال، وصعب على القوات المسلحة السودانية ان تجابه الاتساع المفاجىء لقوات قرنق المدعوم باسلحة حديثه، وكان اكبر سند لعملياتها هو مشاركة قوات انيانيا والتى عرفت باسم القوات الصديقة وقوامها ابناء قبيلة النوير، وقد مثل اشتراكها فى مقاومة جيش قرنق جنباً الى جنب مع القوات المسحلة السودانية اول تعبير حاسم عن عدم الاجماع الجنوبى على حركة قرنق واستعداد فصائل جنوبية لحمل السلاح ضد حركته.

اما فى بحر الغزال فقد اتسعت العمليات العسكرية لقوات قرنق وسيطرت على يردل فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، وتحركت شرقاً بعد ذلك لتحتل أهم مدن المنطقة وهى مدينة رمبيك فى ٥ أذار (مارس) ١٩٨٦ واستطاعت اقتحام شرق الاستوائية رغم مقاومة رجال قبائل المانديرى، وكانوا قبل نهاية عام ١٩٨٥ قد مدوا سيطرتهم على المناطق المجاورة لمدينة منقلا وقطعوا اكثر الطرق البرية اهمية وهى الطريق الذى يربط العاصمة جوبا بمنطقة بور ثم هاجموا مدينة كابويتا فى الطريق الى كينيا. ولم يعد امام القوات المسلحة السودانية من سبيل سوى تطوير عملياتها الجوية اذ لم يعد ممكناً مجرد تزويد معسكراتها بالمؤن بعد قطع الطرق الرئيسية براً وبحراً، ورغم انتصاراتها التى حققتها بعد ذلك فى تحرير هذه المناطق الا ان ذلك

---

١١ ـ منطقة الانقسنا منطقة تعيش فيها قبائل سودانية وتدعى تلك المنظمة انها تدافع عن حقوقها التى استلبها مشروع الدمازين بالسيطرة على اراضيهم ومعلوم انهم يعيشون فى حالة من التخلف الشديد.

قد تم بمستوى حرب حقيقية تدور بأسلحة متطورة بين قوتين على اعداد متقدم وقد شهدت تلك الفترة تقديم القوات المسلحة لعدد من الشهداء على مذبحة حريق الجنوب، من أكفأ واندر ضباطها والذى يمثله قطاع الطيارين.

جاءت انتفاضة نيسان (ابريل) «جنوبياً هواها» [١٢] شأن معظم الاحداث الكبيرة فى تاريخ السودان مثل الاستقلال وثورة تشرين الاول (اكتوبر) وانقلاب ايار (مايو) لكن كانت الآمال تغلب على المخاوف هذه المرة ولذلك جاء الاحساس بالخيبة مريراً اثر تعثر كل محاولات فترة الانتقال. ومضى الحكم الانتقالى بشقيه الى الوفاء بعهده الذى قطعه من اول يوم فى اجراء انتخابات حرة نزيهة ديمقراطية سوى ان حرب الجنوب قد خرقت العهد الجديد فجاءت ديمقراطية السودان منقوصة ولم تجر الانتخابات الا جزئياً اذ رفعت عن ٣٧ دائرة انتخابية جنوبية بسبب الحرب فيما طال الاغتيال السياسى اثنين من مرشحى الاستوائية.

١٢ ـ عنوان لقصيدة الشاعر محمد الفيتورى غناها الفنان محمد وردى بعد الانتفاضة.

الفصل الثانى عشر

وطن ينقب عن مشروع الأمل والهوية

[١٢]

«ان أخانا (وليم) الذى ودعناه بقلوب آسية لا نجد ما نقول عنه سوى انه كان لدى كل من عرفه مثالاً للخلق الدمث الطيب وانه لم يكن يقيم اى فروق بين الناس على أساس العنصر او الدين أو المذهب كان الجميع عنده سواسية عندما يتعامل معهم».

فى اخريات اب (اغسطس) ١٩٨٦، وعلى اطراف العاصمة السودانية اجتمع نفر من النسوة والرجال والشباب والاطفال على قارعة الطريق فى الحى الشعبى الذى يحمل اسم «الحاج يوسف» وبعد ضجة عابرة انتظم الجمع فى هدوء يستمعون الى الرجل الذى وقف بينهم متحدثا: «ان اخانا (وليم) الذى ودعناه بقلوب آسية لا نجد ما نقوله عنه سوى انه كان لدى كل من عرفه مثالا للخلق الدمث الطيب وثانيا انه لم يكن يقيم اى فروق بين الناس على اساس العنصر أو الدين أو المذهب بل كان الجميع عنده سواسية عندما يتعامل معهم».

كانت المناسبة ختام مراسيم العزاء فى استشهاد نائب كابتن طائرة الخطوط الجوية السودانية، «وليم» التى اسقطها «الجيش الشعبى لتحرير السودان» فى رحلتها رقم ٣٢٣ على مشارف مدينة ملكال عاصمة اعالى النيل وعلى متنها واحد وستون راكبا لقوا مصرعهم جميعا. كان نائب الكابتن من ابناء الاقليم الجنوبى، شأن الغالبية العظمى من ركابها، وكان المتحدث فى ختام مأتمه احد اقاربه، وكان فى الجمع نساء من الجنوب وقيادات سياسية وصحفيين من كل مكان فى السودان.

سقوط شعرة معاوية

ورغم جو الحزن الذى خيم على الخرطوم ذلك المساء فقد استشعر البعض شيئا من الوحدة الوطنية السودانية الحميمة، اذ جمع الخطب المصابين، والتقى الشرق والغرب والشمال والجنوب السودانى من كل ركن من العاصمة القومية يجترون حزنهم، ويتأملون فى القدر الكبير الذى جعل هذا البلد واحدا.

فى تلك الايام اضطربت الاوضاع فى العاصمة القومية السودانية واعتراها مناخ غريب. فقد تسارع افراد شركة الخطوط الجوية السودانية من طيارين ومضيفين ومهندسين وعمال وموظفين الى ناديهم بالخرطوم، اثر سماعهم النبأ الذى حمل لهم سقوط الطائرة وأستشهاد زملائهم وجاء الى المكان السيد صلاح عبد السلام وزير رئاسة مجلس الوزراء، الوزارة التى يقع ضمن اختصاصها مسئولية شركة الخطوط الجوية السودانية، واجتمع مع اتحاد الطيارين، وفور خروج الوزير وانفضاض الاجتماع علم الصحافيون بالتوتر الذى شاب الاجتماع، اذ ان الوزير ما يزال يحمل

معه اشفاق قطع شعرة معاوية مع حركة جون قرنق وهو يحاول ما امكن ان يعزو سقوط الطائرة الى خلل فني يبحث عنه فى تجاوز الحمولة او فى اعطال المحرك أو فى انفاذ الوقود. وكانت نقابة الطيارين ترفض تلك الاسباب بالاضافة الى شهادة «كابتن» اجنبى كان يقود طائرة تجارية اقلع بها من «ملكال» بعد دقائق من اقلاع الطائرة السودانية. وشاهدها وهى تهوى بعد ان نفذ اليها الصاروخ.

وفى المساء اصدر اتحاد الطيارين بيانا يندد بالموقف الرسمي، وفى الصباح التالى انفجر غضب المعارضة التى تمثلها الجبهة الاسلامية بتظاهرات فى قلب الخرطوم تصدى لها البوليس ولم تنفض الا بعد اعتقال اعداد كبيرة من المتظاهرين. اما على مستوى الاوساط السياسية فكانت هناك القوى التى انكرت ان تكون حركة قرنق، قد قامت بذلك، او على الاقل اثارت هذه القوى شكا كثيفا حول الامر وهناك من صمت وهو يتمنى ملء قلبه ان تنكر الحركة ذلك، وكانت اغلب أوساط الحكومة الجديدة ترى ان يكون الامر غير ذلك وهى تأمل ان تنجح بالحوار مع قرنق، والتفاوض فى ارساء السلام فى البلاد. وكانت هناك ايضا اوساط المعارضة الاسلامية التى لم تغير موقفها منذ موكب امان السودان الذى اعلنت فيه ان حركة قرنق مرهونة الارادة لقوى خارجية تستهدف استقرار ووحدة السودان، «وهو بالطبع ما آل اليه الموقف الرسمى فى اخريات ايام الحكومة الانتقالية على لسان وزير الدفاع الانتقالى ورئيس مجلسها العسكرى»، وقد اعتبرت ان حركة قرنق مسؤولة بالكامل عن اسقاط الطائرة المدنية وازهاق الارواح البريئة.

وفى وسط تلك المعمعة والتضارب استمعت الحكومة السودانية والشعب السودانى الى صوت الفته بعض اروقة السياسة خاصة بعد انتفاضة نيسان «ابريل»، وعرفته قاعات كلية الهندسة بجامعة الخرطوم، انه لا ريب صوت الدكتور لام اكول استاذ الهندسة بجامعة الخرطوم يتحدث من اذاعة الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان وبعد ان اصبح فى رتبة رائد ويعلن مسئولية الحركة عن اسقاط الطائرة المدنية معتبرا انه «عمل بطولى مجيد».

قبيل اسقاط الطائرة كانت هناك فسحة من الامل فى التفاوض مع قرنق، قدر لها ان تتسع بعد اللقاء المطول الذى امتد تسع ساعات بين السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء وبين الدكتور جون قرنق عقب ختام اجتماعات القمة الافريقية فى العاصمة الاثيوبية، بعد ذلك اللقاء تحدث الصادق المهدى للشعب السودانى عبر الجمعية التأسيسية مطولا عما دار فى ذلك اللقاء، ورغم حديثه اكثر من مرة، عن ما اسماه الوهم الذى يسيطر على الحركة الشعبية وفقا لما سمعه من رئيسها، لم يتصور مستمعوه يومها طبيعة ذلك الوهم حتى سمعوا من جون قرنق، وعبر مقابلة صحفية نشرتها صحيفة «الوان» انه يعتبر نفسه رئيسا على جزء من السودان، وهو من ثم لا يعترف بالانتخابات التى خاضتها باجماع، كل احزاب السودان فى شماله أو جنوبه، ولا يعترف بالجمعية التأسيسية، التى تمخضت عن ذلك الاجماع الشعبى على

الخيار الديمقراطى فى الانتخابات وفق التعددية الحزبية الليبرالية. وبالتالى ليس فى عرفه، ولا فى عرف حركته مؤسسات دستورية شرعية تتمثل فى مجلس رأس الدولة أو فى مجلس الوزراء او فى جمعية النواب التأسيسية.

رغم الوهم فقد كان هنالك المتعلقون بالامل وقد اعطاهم حديث اللقاء المطول مساحة جديدة للدفاع عن حركة قرنق، فيما يسميه البعض باشفاق وحرص على الوفاق الوطنى، وما يسميه البعض الآخر بالممالاة والمشايعة والتعاطف الذى يتجاوز الولاء الوطنى بل ويهدده. لكن مهما يكن من امر الامل أو اليأس فقد كان حادث اسقاط الطائرة المدنية نقطة تحول فى محتوى وطريقة التعامل والخطاب الداخلى مع حركة جون قرنق ولم يمض مساء اليوم التالى حتى اصدرت الحكومة بيانها الرسمى الذى تلاه وزير الثقافة والاعلام والناطق الرسمى بنفسه بعد ان قطعت له برامج الاذاعة والتلفزيون معلنا نفاد حبال الصبر وتبدد الامل والوهم وملخصا حديثه: «ان لا تفاوض بعد اليوم مع هذه الحركة». اما على مستوى المتعاطفين فقد نسف ذلك الصاروخ الطائرة، ونسف معها جسور المودة التى مدها من الاسمنت المسلح لتلك الحركة التى تبشر بالاشتراكية والتقدم. وكتب الاستاذ الراحل جمال محمد احمد الكاتب السودانى الاول فى المسألة الافريقية، وقد كان احد المتعلقين بالامل والمودة لشخص قرنق وحركته كتب يقول: «حق للذين سيروا موكب الامان ان يقولوا (الم نقل لكم)».

الانفصال غير الممكن

قبل اسقاط الطائرة كانت الصحف تنشر تباعا انباء اقتحام فصائل الجيش الشعبى لمناطق سكانية وتشريد اهلها واسر اعداد منهم. وكانت وفود من مواطنى تلك المناطق تصل الى العاصمة، واعداد من الجرحى تصل مستشفيات المدن القريبة التى توزعت من الحدود الغربية حتى الحدود الشرقية وبات فى حكم اليقين ان اهالى مناطق القردود الطويل وودتكونة واهالى قبيلة سليم وافرادا من قبائل البقارة الرحل فى الغرب ومن قبلهم اهالى منطقة الكرمك قد تعرضوا لغارات تلك الحركة طيلة ايام الحكومة الانتقالية مما جعل وزير دفاعها يعلن عن حملة لتسليح تلك القبائل اذ لا يتسنى لقوات الشرطة والجيش ان توفر لها الحماية فى اصقاعها النائية. الا انه قبل مهاجمة القبائل واسقاط الطائرة، كانت الحيرة تضرب القوى السياسية السودانية والمواطن السودانى العادى من عامة الناس وهو يبحث عن تعريف لحركة قرنق، بل ان الذين يستمعون كل يوم الى اذاعته يسألون «ماذا يريد جون قرنق؟» هل حركة جون قرنق حركة ماركسية؟! سؤال وشبه تتردد فى الخاطر!! فى السودان حزب شيوعى قال سكرتيره العام فى لقاء بثه التلفزيون السودانى: ان تجربتنا وفهمنا للثورة فى السودان قد زودانا بقناعة تامة بالخيار الديمقراطى وهو ما لم تصل اليه حركة

تحـريـر السودان والجيش الشعبى بقياده جون قرنق. يقول السياسى الجنوبى المخضرم جوزيف اودهو عضو حركة الانيانيا، وامينها العام لفترة، وعضو المكتب السيـاسى لحـركـة جون قرنق الان، فى اللقـاء الذى اجـرته معه جريدة «هيرتج» السودانية مؤخرا: نحن نعلم وعبر خبرة طويلة ان السبيل الى الانفصال بالجنوب غير ممكن لان اعادة رسم الحدود وانشاء دول بعد خروج الاستعمار امر مستحيل. ولم يحدث ـ فيما اعلم ـ الا فى بنغلادش، وبنغلادش انفصلت عن باكستان لان معها قوة الهند. ونحن ليس لنا مثل هذا السند، كما اننا وبعد طول تجربة ايضا، وجدنا ان الجنوب ليس وحده المتخلف والمظلوم. هنالك مناطق اخرى مثلنا لذلك فان نضال حركتنا هو من اجل كل السودان!!

ويقول الناطق الرسمى باسم حركة قرنق فى نفس الجريدة السابقة: اننا لم نقاتل نمـيرى لاننـا ضد شخصــه، وانمـا ضد منهجـه فى الحكم. وفى ظل بقاء قوانينه ومـؤسسـاتـه وذهاب شخصه فان الامر بالنسبة لحركتنا لم يتبدل ولذلك استمر ويستمر قتالنا.. ان لدينا من الاسلحة ما يكفى القتال لمدة عشر سنوات.

الاختـلاف اذن فى وسيلة النضـال فبينما تؤمن قوى سياسية واسعة عريضة بالتغيير والديمقراطية وحق الاقاليم فى السلطة والثروة القومية، وتعدد الثقافات فى السودان وحقها فى التعبير عن نفسها، ورفض كل انواع الحيف وعدم المساواة بين المواطنين على اسس العرق أو الدين أو المذهب او الاقليم، وهى ذات ادعاءات حركة جون قرنق واهدافها المعلنة. وتشمل هذه القوى احزاب الوسط وتيار الاسلاميين وقـوى يسـارية، الا ان حركة قرنق تؤمن ان سبيلها هو الدعم الاجنبى والسلاح والعنف وبقيــة الساحة السياسية السودانية لم تجد سوى الديمقراطية سبيلا. الان تقـول الحكومة السودانية ما قالته الحكومة الانتقالية السالفة: لا نستطيع التحاور مع قرنق لانه لا يستطيع ان يحاور عن نفسه، ان وزارة السلام التى انشئت لاول مرة فى تاريخ البلاد لم تنشأ من اجل محاورة جون قرنق وانما لاتاحة الفرصة لكـل القوى السياسية للمساهمة فى الاجابة على الاسئلة القديمة الجديدة ما هى الهوية السودانية؟ كيف تحكم السودان؟ وعادت مقولة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب لتحتل الساحة من جديد: بعقد المؤتمر الدستورى بحضور جون قرنق أو دون حضوره.

امـا السـاحـة السياسية الجنوبية فهى تعبر عن نفسها اليوم بحرية وطلاقة وحيوية ولا يضرها القتال الدائم بضراوة احيانا فى اقليمها، وان كان يهمها ولكن لا يمنعها من المشاركة الفاعلة فى رسم وتشكيل محتوى واطار السودان الجديد. لقد ولى فى عرف كثـير منهـا العقـد القـديمـة فى مواجهة الشمال للجنوب. وفى الاطار الديمقراطى تساهم بنشاط فى الاجابة على الاسئلة القديمة الجديدة، منها احزاب يسار ومنها احزاب يمين ومنها قوى تحارب مع الجيش السودانى وفيهم اعضاء فى الحزب الحاكم واعضاء فى المكتب السياسى للجبهة الاسلامية القومية.

اذن لم يعـد جنوب السودان فى الثمانينات هو ذاته فى الستينيات ومثل سقوط دعاوى الانفصال سقطت دعاوى العنف، والذى يريد ان يجلس على كرسى الوزارة فى السودان ويطبق فى الشعب برنامجه، عليه ان يتجادل كفاحا مع الشعب فى سعة الساحة الديمقراطية ولئن اقتنع الشعب ببرنامجه صوت له وجاء به الى مقاعد المجلس التشريعى والتنفيذى، واذا كفر الشعب ببرنامجه أو لم يؤمن فليس امامه سوى ان يعيد المحاولة ولا سبيل سوى طريق الصراط الديمقراطى الصعب. واليوم تحاول الحكومة السودانية ما امكن ان تطفىء اللهب الذى يقع عليها من الخارج وبعد ان يئست من استجابة النظام الاثيوبى للالتزام بمبادىء حسن الجوار، وبعد ان افلحت فى وقف الدعم الليبى لحركة قرنق تحاول ما امكن تحييد النظام الكينى وما تعانيه منه لفسح اراضيه امام المد المساعد للجيش الشعبى وهى ايضا تحاور اوغندا موسيفينى الصديق الشخصى لقرنق وترجو منه لعب دور ايجابى فى تقريب الشقة وبعد ان طردت قبل اشهر مندوب الامم المتحدة بالخرطوم اثر اكتشافها لمخابرته اللاسلكية مع حركة قرنق. ولكن هل الساحة الداخلية للمسألة الجنوبية ساكنة؟!

هنالك حوار متشعب متصل حول ادارة الجنوب بين الكتل السياسية الجنوبية وبين الحكومة، ومحور الخلاف الشديد ما يزال بيد دعاة الاقليم الواحد، وبيد دعاة الاقاليم الثلاثة، ومنذ ان كون المجلس العام التنفيذى الموحد فى الفترة الانتقالية، وهو لا يستطيع الاقامة فى جوبا حيث تتمركز فى الاستوائية القوى المعارضة للاقليم الواحد، ولكن الجدال يدور فى اطار اللعبة الديمقراطية ويستصحب قوانينها.. اتفاق مع رئيس الوزراء واذا حيد عنه هناك الصحافة الحرة والانسحاب المؤقت من جلسات الجمعية التأسيسية وفرصة الانضمام للمعارضة وغير ذلك من وسائل الضغط. وفى منتهى الامر فالقرار فى اليد الجنوبية لها ان تختار كيف تحكم نفسها والجميع يقرون ان ذلك حقها المشروع.

وهل ما تزال قوانين نميرى قائمة؟.

المقصود هنا القوانين محل الخلاف، وهى على وجه التحديد القوانين التى تعتبر الحريات الاساسية والعامة والتى كان يمثلها قانون امن الدولة، وقوانين ايلول «سبتمبر» التى ادخلت العقوبات الحدية الاسلامية فى القانون الجنائى. وبالنسبة للاولى فلم يعد لها اثر بعد التعديل الذى ادخل عليها فى الفترة الانتقالية، وبعد اقرار الحريات العامة فى صلب الدستور المؤقت، وفى السودان اليوم حرية تسع الجميع، اما الثانية فهى معلقة عمليا طيلة الفترة الانتقالية ثم اصدرت الجمعية التأسيسية قرارا يقضى بعدم تنفيذ الاحكام التى صدرت وفق ذلك القانون، وهى الآن محل تداول وحوار بين كافة القوى السياسية والفعاليات القانونية والعملية لاقرار

بديل لها يستجيب لرغبة المسلمين فى تنفيذ احكام الشريعة الاسلامية عليهم مع اجماع يستشعر حساسية اى ظلم يقع على اقلية، وهو من ثم يؤكد عدم المساس باى حق من حقوقهم. واهم هذه الحقوق حقهم فى ان يحكموا بالقوانين التى يرونها.

ميثاق السودان

بقيت هنالك اسئلة: كيف تتم معادلة توزيع السلطة والثروة؟!

وسؤال حول منهج الحكم الفيدرالى كخيار امثل لحكم السودان المترامى المتنوع الاعراق والثقافات؟!

قبل بضعة اشهر طرحت القوى التى يراها البعض فى ابعد الاطراف عن حركة جون قرنق خاصة وعن مطالب الساحة السياسية الجنوبية على العموم، وهى الجبهة الاسلامية القومية، طرحت «مشروع ميثاق السودان»، الذى تنادى لمناقشته كل اطراف الساحة السياسية السودانية. وهى تقول انها اعدته بعد ان تحاورت حول بنوده مع الفعاليات الجنوبية والشمالية وعدلتها حتى تقدم بصورة تقترب ما امكن من وفاق الساحة السياسية السودانية كلها. ورغم ان هذا الميثاق يعتبر برنامج المعارضة للمؤتمر الدستورى فقد قال عنه رئيس الوزراء انه عمل جيد واستطاع ان يتجاوز الروح الحزبية الضيقة. اما الآراء الجنوبية حوله فقد ايده بعضها بشدة وتحفظ عليه البعض على بعض البنود. وخرجت الجريدة الناطقة بلسان الجبهة الاسلامية فى اليوم التالى لانعقاد الندوة حول بنوده وشاركت فيها معظم القوى الوطنية، خرجت تلك الصحيفة بعنوان عريض بالانكليزية ولاول مرة فى تاريخها اذ انها ناطقة بالعربية، وذلك حتى تنقل بالضبط والنص عبارة لاحد القيادات السياسية الجنوبية والتى تعنى: الآن اقتربنا كثيرا من بعضنا (WECAME CLOSE NOW).

ماذا تقول فقرات ذلك الميثاق:

الفقرة الثانية: الاصل والوطن:

● السودان وطن واحد يتحد شعبه بولاء وطنى قومى لكنه يتباين باصوله العرقية والثقافية المحلية ويختلط فيه عرق عربى وعرق افريقى وتتمازج فيه ثقافة عربية واخرى افريقية وفيه مداخلات من عروق وثقافات اخرى.

● تحترم الثقافات المحلية المتباينة (لغات، تراث، انماط حياة) ويتاح لها حرية التعبير والتطوير بغير جنوح لاثارة الشقاق بين المواطنين او لتعويق حركة التفاعل العفوى بين الثقافات الفرعية. نحو بناء اصول ثقافية قومية انسانية ولا مساس بمكانة التعليم القومى أو اللغة القومية الرسمية.

● تراعى الدولة فى تعبيرها وسياستها الداخلية والخارجية اعتبار ثقافاتها المختلفة، وتلاحظ فى علاقتها الخارجية مشاعر الانتماء الثقافى والجوار الجغرافى لمختلف سكان

السودان، فلا تسمح مثلا ـ فى التعبير الاعلامى أو السياسة الاسكانية بالتمييز بين المواطنين لاصولهم المختلفة ولا تجنح فى سياستها الخارجية لاعمار العلاقات العربية دون الافريقية.

وجاء فى الفقرة (ب) من الميثاق فى مجال القانون ما يلى:
تطبق الدولة نظاما قانونيا عاما يراعى اتجاه الاغلبية المسلمة كاملا كما يراعى اتجاه غير المسلمين فحيثما اتسقت الاتجاهات الشعبية كان ذلك الاجماع الوطنى هو قاعدة القوانين والسياسات. وحيثما تباينت يحاول الافساح للتعبير عنها جميعا على منهج من الموازاة والمساواة اما فى الشئون المشتركة حيث لا يمكن الا اعتماد خيار او نظام واحد فيحتكم الى اتجاه الاغلبية الديمقراطية مع احترام حق الاقلية فى التعبير. فلا يلتزم السودان بمبدأ مركزية القوانين او شموله المطلق «فقد ظل اهله محكومين بنظم شتى شرعية ومدنية وعرفية تطبق حسب الشخص أو الموضوع.. أو المحل» ويمكن ضبط سريان بعض القوانين حسب المكان او الشخص المعنى بحيث يقوم نظام عام يتناسخ معه نظام شخصى ونظام لا مركزى.
● جاء فى الفقرة المتعلقة بمجال الحرية والمساواة الفقرة (٣) لا يحرم شخص قانونا من تولى منصب عام لمجرد انتمائه لملة دينية معينة على ان التدين عامة من حيث هو عنصر استقامة شخصية يمكن ان يراعى فى الاختيار.
ومجال قسمة السلطات يمكن تلخيص توجهات الميثاق فى الآتى:
١ / الاحتفاظ بنظام الحكم الاقليمى الذاتى فى الجنوب وفى الشمال.
٢ / تهيئة بنى اساسية وافية من مواقف مادية وفعاليات بشرية عبر مراحل تدريج وتدرج مقدرة للانتقال للنظام الاتحادى «الفيدرالى» فانه يخول للاقاليم المتحدة شئونا اوسع من حيث المدى ويجعل لتدابيرها ـ وهذا هو الاهم ـ حصانة من تدخل السلطات المركزية بالمشاركة أو النسخ الا فى شأن ينص على كونه مشتركا.
اما عن قسمة الثروة فانقل هذه الفقرة من الميثاق:
نظرا لواقع التفاوت البعيد فى مستوى الاقاليم الاقتصادى. ومن اجل تكامل النهضة الاقتصادية فى البلاد بحيث لا ينبغى لاقليم ان يستأثر بالثروات الطبيعية فيه. أو يحرم الحكم القومى من مستلزمات القيام بالشأن الوطنى العام، او ان يتحرك اقليم متخلف جدا عن سائر القطر، وبحيث لا ينهض اقليم الا اذا انبسطت اثار نهضته على الوطن عامة دعما لايرادات الدولة القومية وجذبا للهجرة وتكثيفا للتبادل عبر الساحة والسوق الوطنى.

تلكم بعض شذرات من مشروع ميثاق السودان الذى تتداول حوله الساحة السياسية السودانية الآن فى الشمال والجنوب، وهو اطروحة مفصلة حددت مناط الخلاف وحددت القضية ليتم حسم خياراتها ضمن اطر ومؤسسات النظام الديمقراطى، الذى هو ميثاق وعهد القوى فى الساحة السياسية السودانية، والذى لا تسمح بالاختلاف لقيمه الثابتة ولو من قبل ايام قلائل عندما اتحد الصف الوطنى

بشتاته واحزابه ونقاباته وقواه فى الشمال والجنوب فى وجه التعديلات الدستورية التى ارادت ان تخرق ثوابت فى ميثاق الديمقرطية.

ثلاثـون عامـا مضت على مسـيرة الاستقلال وفى البال امال خائبة وفى الخاطر الوطنى ما ينفـك اشكـال لنا موعد مع القدر فى كل عشرة اعوام او عشرين، تقدم للتـأريـخ ثورة ما نودع فى الطريق اليها سنوات من الاعتقال والتشريد والحرب والدماء والشهداء والشعر، ثم نغنى اهازيجنا الوطنية الجميلة بين يديها، بعدها نفتيش من جديد عن هويتنا فى ميثاق او دستور أو روى من الفكر والادب، ثم نمسح ارضنا الواسعة عبر مليون ميل مربع بعيون الامل بعد ان تمسح اوراقنا التنموية بخطة جديدة للنهضة ومشروع للامل وفى الطريق نتعثر عثرات ونناى حتى يقول قائل مالكم تتنكبون؟! ثم نوشك ان نكب عن وجوهنا. تعبنا جدا وليس فى احتمالنا ابدا مزيد من سنوات الاحتمال والاصطبار والاحتراق لكن الناس يمشون كرها احيانا.

ولان الموضوع فى الاصل عن الجنوب اختم فصوله بحكمة الكبار.. «اننى اؤيد كل الجهود الوطنية الساعية للسلام الذى ظللت اقاتل فى سبيله منذ عام ١٩٥ . اننى لم انعم بالسلام قط، ولم يره اطفالى.. اقول ذلك وانا اليوم رجل فى خريف العمر يرجو مع الراجين ان يكون عام ١٩٨٧ هو عام السلام».

أو هكذا تحدث جوزيف اودهو عضو المكتب السياسى لحركة قرنق.

تقديم

إستهلال

الناشر

● بيت المعرفة للانتاج الثقافي ●

ص ب : ٦٤٠٨ الخرطوم ـ السودان

رقم الايداع : ٤٦٥٨ / ٨٩

